الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(455)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	12
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	23
حقوق الإنسان فى العالم	111

نقل "كفالة" العمالة بأموال "حقوق الإنسان" تراه جائزاً.. وعضو "شورى": مخالف للقانون!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - حياة الغامدي
تضاربت وجهتا نظر الهيئة الوطنية السعودية لحقوق الإنسان وعضو في مجلس الشورى السعودي إزاء التكييف القانوني لممارسة نقل «كفالة» أفراد العمالة المنزلية في مقابل مبالغ ضخمة. ففيما اعتبرت الهيئة الوطنية أن ذلك لا يدخل تحت طائلة القانون السعودي لمكافحة الاتجار بالبشر، رأى عضو مجلس الشورى السعودي الدكتور ناصر الشهراني أنها تدخل في مفهوم الاستغلال الذي يحذّر منه القانون المذكور. (للمزيد)
وطالب بضرورة أن تقدم السعودية على إلغاء كلمة «كفيل» من قوانينها، بسبب ما سماه «المدلول السلبي لكلمة كفيل».
وأكد مصدر رفيع المستوى في الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان لـ«الحياة» أن نقل كفالة العمالة المنزلية في مقابل مبالغ ضخمة لا يدخل تحت طائلة قانون مكافحة الاتجار بالبشر للعام 2009، وأشار إلى أنه لا يمكن تصنيف نقل كفالة العمالة المنزلية التي تتم بين الكفيل الحالي للعمالة، والكفيل الجديد، نظير عائد مادي، مخالفاً لقانون مكافحة الاتجار بالبشر.
وفيما أوضح المتحدث باسم المديرية العامة للجوازات المقدم أحمد اللحيدان لـ«الحياة» أن 12955 من العمالة المنزلية تم نقل كفالتهم خلال الأشهر الثلاثة الماضية، رأى عضو مجلس الشورى المستشار القانوني الشهراني أن الممارسة القائمة المتعلقة بنقل الكفالة لا تأخذ في الاعتبار مدى موافقة العامل من عدمها، وهو وضع يجب تفاديه من جانب وزارة العمل.
وأوضح الشهراني لـ«الحياة» أنه كان يجب أن تأخذ اللائحة موافقة العامل في الاعتبار لتفادي الاستغلال، مشدداً على ضرورة إلغاء السعودية عبارة «الكفيل» من أنظمتها والعبارات المستخدمة عامل وصاحب عمل، وذلك بسبب المدلول السلبي لكلمة الكفيل. وأضاف: «بعض صور نقل الكفالة خصوصاً التي تتم بمبالغ مالية كبيرة وبطريقة المتاجرة والتكسب تدخل في مفهوم الاستغلال الذي يحذر منه نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص».

"حقوق الشرقية" ومكافحة الفساد يبحثان التعاون

المصدر: جريدة اليوم الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4009580

جعفر تركي - الدمام
زار وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية فرع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بمناسبة افتتاح مقرهم بالمنطقة الشرقية بالدمام.وضم الوفد الدكتور عبدالجليل السيف المشرف العام على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، ومدير الفرع جمعة الدوسري، وعضو الجمعية المهندس جعفر الشايب، بالإضافة إلى الباحث القانوني احمد الشمري.

وكان في استقبال الوفد مدير فرع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالشرقية عبدالكريم المالكي بحضور الاخصائي القانوني صالح المطرودي، والمفتش المالي وليد المريسل، بالاضافة الى السكرتير العام عبدالله العجمي، والمساعد الاداري يوسف عتيل.

وقال الدكتور عبدالجليل السيف ان هذه الزيارة تأتي ضمن الزيارات الميدانية لمختلف الإدارات الحكومية.

ولفت الدكتور السيف إلى أن هذه الزيارة تكتسب أهميتها لأنها جاءت متزامنة مع بداية عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بفرعها الجديد بالمنطقة الشرقية.

وتطرق عبدالكريم المالكي مدير فرع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أبرز ملامح الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، كما تطرق اللقاء للأمر الملكي القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وتنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وارتباط الهيئة ومركزها النظامي، اضافة إلى رسالة الهيئة، وأهدافها، واختصاصاتها، كما بحث اللقاء تعاون المجتمع بكل شرائحه في التبليغ عن حالات الفساد الإداري أو المالي، مع تكفل الهيئة بسرية المعلومات وأسماء المتعاونين معها.

كما تحدث الدكتور السيف عن أعمال الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واختصاصاتها، وأنشطتها، والعمل على نشر الثقافة الحقوقية بين مختلف فئات المجتمع من خلال توزيعها الإصدارات، واقامة الندوات، وورش العمل، وزياراتها الميدانية، بجانب استقبالها للشكاوى والسعي لمعالجتها مع جهات الاختصاص.

عنف أسري يكسر جمجمة طفل

المصدر: جريدة أخبار 24 الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/183901

طفلة بريئة في عمر الزهور لم تتجاوز الثلاثة أعوام لم تكن مخيرة في مصيرها الأسري؛ فبعد أن تجرد ذووها من الإنسانية قابلوا براءتها بعنفهم، الذي أفضى لكسر في جمجمتها، وفق ما رصدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعدما تلقت خطابا - حصلت «مكة» على نسخة منه - من مدينة الملك عبدالعزيز الطبية التي نومت بها الطفلة.

وفي التفاصيل، أنه وقبل أشهر استقبل قسم الطوارىء بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني بالرياض سيارة إسعاف تحمل طفلة لم تتجاوز الثلاث سنوات من عمرها برفقة والدها في حالة تشنج وصرع مستمر بعد تعرضها لعنف من قبل أسرتها تسبب لها في كسر بالجمجمة ونزيف في الدماغ وشبكتي العينين نتيجة للعنف الممارس عليها والذي اتضح أنه مورس بشكل مستمر.

وبدورها رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حالة الطفلة التي تعرضت للعنف والإيذاء المتعمد من قبل أحد أفراد أسرتها؛ ما تسبب في تنويمها بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية، وخاطبت الجمعية مدير مدينة الملك عبدالعزيز الطبية للاستفسار عن حالة العنف التي رصدتها في قسم طوارىء الأطفال بالمدينة قبل عدة أشهر.

وأكدت مدينة الملك عبدالعزيز الطبية في خطاب جوابي جاء بصيغة (السري والعاجل) أن الطفلة (د.ع.ش) البالغة من العمر 3 سنوات تعرضت للإيذاء المتعمد من خلال وجود إصابات متنوعة ومتباينة، ويحمل بعضها أثر الأداة المستخدمة.

وأشارت المدينة إلى أن زيارات الطفلة للطوارىء كانت متكررة بداعي الإصابات العرضية مع نمط متزايد من ممارسة العنف والإهمال، مؤكدين أن ذلك يشكل خطورة بالغة على حياتها.

وزودت مدينة الملك عبدالعزيز الطبية تقريرها بصور فوتوغرافية حديثة لإصابات الطفلة التي جاءت متنوعة، حيث بين التقرير إصابة حادة في الجمجمة والدماغ، وإصابات ظاهرية عبارة عن كدمات وخدوش وحريق حديثة وقديمة، إضافة إلى إهمال نظافة وسوء تغذية.

وأشارت المدينة في خطابها إلى أن الطفلة أحضرت للطوارىء برفقة والدها بسيارة إسعاف بعد إصابتها بنوبات تشنج صرعية ومحاولة معالجتها في مستوصف خاص، وأظهرت الفحوص الطبية والإشعاعية وجود نزيف حول الدماغ (تحت غشاء الجافية) وكسر بالجمجمة، ونزيف في شبكتي العينين، مما يتوافق طبيا مع إصابات الرأس المتعمدة ولا تتفق مع السقوط من مسافة قصيرة.

"العفو الدولية" تطالب بوقف إعدام "مهرب مخدرات".. وعضو "شورى": معلوماتها "مضللة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

فيما طالبت منظمة العفو الدولية السلطات السعودية بإيقاف إعدام مواطن سعودي مدان بتهريب المخدرات في منطقة نجران، اتهم عضو مجلس الشورى السعودي القانوني الدكتور فهد العنزي منظمة العفو الدولية بالتضليل، لاستنادها دوماً إلى أقوال أناس يجهلون حقيقة الإجراءات النظامية في المملكة، أو إلى وقائع مشوهة وصلت إليهم بدافع العاطفة أو مبالغة من ذوي المتهم.

وتناولت صحف عالمية «وثيقة العفو الدولية» التي ذُكر فيها أن المملكة من أكبر الدول التي تنفذ حكم الإعدام، منها 26 أعدموا خلال العام الحالي فقط، مطالبة بوقف تنفيذ الحكم على السعودي هجرس صالح محمد آل قريع (53 عاماً) لإدانته بتهمة تهريب المخدرات في مطلع 2013 من المحكمة العامة في نجران.

وبررت «العفو الدولية» مطالبها بإيقاف الإعدام بعدم نظامية إجراءات التحقيق والاستدلال بأقوال الخبراء في وضع المتهم، ساردة عدداً من الأحكام التي نفذتها المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية في أشخاص متهمين تحت سن الـ 18، كما وجهت المنظمة الدولية اتهامات إلى السعودية بعدم التزامها بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

من جهته، أكد عضو «الشورى» السعودي الدكتور فهد العنزي أن منظمة العفو الدولية لم تطلع على نظام الإجراءات الجزائية الذي نص على كثير من الضمانات للمتهم، سواء في مرحلة الاستدلال وجمع المعلومات عن المتهم أم أثناء التحقيق أم في مرحلة المحاكمة، موضحاً أن إعدام مهربي المخدرات يخضع لشروط وأحكام تسمو على الاتفاقات الدولية وعلى حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي، وهي معتمدة على فتوى كبار العلماء وقواعد دينية وشروط صارمة وليست متروكة لجهات التحقيق أو المحكمة لتقديره.

وقال العنزي: «المملكة لم تطبق العقوبات من دون إعطاء المعايير في التحقيق والمحاكمة والاستدلال، ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات الشرعية وأنظمة متطورة تتيح للمتهم وذويه الاطلاع على التهم الموجهة كافة والمرافعة ضدها»، مطالباً هيئات حقوق الإنسان في المملكة بالتصدي للرد، وأن يكونوا على دراية جيدة بالأنظمة القانونية في المملكة لكي يتمكنوا من مخاطبة منظمات حقوق الإنسان بلغة يفهمونها.

ولفت العنزي إلى أن كل من يعترض على نظام القصاص لا يدرك النظام المعمول به في السعودية، ولا يفهمون الشريعة الإسلامية، والتي عرف عنها التشدد في تطبيق الحدود طبقاً لقول الرسول الكريم: «ادرؤوا الحدود بالشبهات»، مشيراً إلى أن وثيقة «العفو الدولية» تضمنت تعميماً وتضليلاً حول تطبيق الإعدام في «الزناة»، إذ إنه يخضع لشروط قاسية لإثبات صحته، كما لم يرجم أحد في المملكة على الإطلاق بتهمة الزنا.

وعلى رغم ما تحويه الوثيقة من تعميم في إطلاق الأحكام والإساءة للمملكة، حاولت «الحياة» أن يكون الرد بشكل قانوني ورسمي من الجهات المعنية مثل وزارة العدل وهيئة وجمعية حقوق الإنسان، من أجل التوضيح للرأي الدولي حقيقة ما يعمل به من إجراءات إلا أن المحاولات باءت بالفشل.

وطالب عضو الشورى أن ينظر في مسألة عدم رد الجهات الرسمية والإفصاح عن الوضع الحقيقي في المملكة، وأن يدرك المسؤولون أهمية الرد على المنظمات الحقوقية والإنسانية التي تسيء إلى صورة المملكة الخارجية إما بحسن نية أو معتمدة من طريق نشر معلومات مغلوطة وشهادات غير دقيقة.

5

حقوق الإنسان في الصحافة

مواليد السعودية.. النظام لم يستثنِ أحداً!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/963917

تبوك، تحقيق- نورة العطوي

لا يعني أن تكون وفياً لهذه الأرض الطيبة ولاءً وانتماءً أن تكون حاصلاً على الجنسية السعودية أباً عن جد، فالكثير ممن ولدوا ونشأوا وتعلموا في هذه البلاد من الوافدين وجدوا أنفسهم طوعاً وحباً متعلقين بهذا الوطن، فما يربطهم به أوثق وأكبر من كل الأنظمة التي تؤطر مفهوم المواطنة وفق أوراق ثبوتية وسجلات مدنية، فالارتباط بمسقط الرأس ومكان الولادة كافياً لأن يكونوا سعوديين بالفطرة، معظمهم قريب جداً في تفاصيل حياته من المواطن، ثقافتهم وعاداتهم سعودية، لسانهم ولباسهم سعودي، وأسماؤهم سعودية، ومع ذلك لم يكفل لهم النظام معاملة خاصة، حتى في أبسط المعاملات، فهم بحسب القانون والأنظمة سواسية، مثلهم كمثل الوافد القادم من المطار للعمل للتو!؛ ليس لهم أي امتيازات كما هو حال معظم الدول، سوى السماح لهم باللعب في دوري الدرجة الأولى!، ويبقى السؤال: هل لهم حق أصلاً؟، وإذا كان كذلك يتطلع الكثير من "مواليد المملكة" الأجانب إلى منحهم الجنسية أو الإقامة الدائمة أو البطاقات الخاصة؛ لفتح المجال أمامهم للعمل والتنقل بين المدن دون قيود، وهو ما يكفل لهم العيش بحياة كريمة، بعيداً عن جشع وطمع الكثير من الكفلاء، حيث إنه مع اختلاف الكثير من أنظمة الإقامة والعمل أصبح معظمهم قاب قوسين أو أدنى من "الترحيل"، تلك الكلمة التي تشبه اقتلاع شجرة من جذورها، كنا نحن من ساهم في إنمائها.

أهلي وناسي

وقال "حسن جابر" -مقيم في المملكة منذ 48 عاماً- إنّ ما يربطه بهذه البلاد لا يقف عند حدود هوية الإقامة التي يشترك في حملها كل الوافدين القادمين لمجرد العمل، وما يربطه بشعبها أيضاً لا ينتهي بانتهاء مدة العقد أو الإقامة التي أصبح يدفع لها الغالي والنفيس لتجديدها والبقاء هنا بين أهله وناسه، بل حتى يضمن بقاء أبنائه مع أصدقائهم وإخوانهم السعوديين، مضيفاً أنّ القرارات الصادرة من وزارة العمل بمضاعفة الرسوم إلى أكثر من (2000) ريال ومطالبة المؤسسات بأنظمة "السعودة" و"نطاقات" قلّلت من فرص العمل أمام المقيم الأجنبي، وحتى وإن توفرت تلك الفرصة فإنها ستكون بمقابل راتب شهري بسيط لا يفي برسوم تجديد الإقامة أو نقل الكفالة أو التأمين الصحي والتعقيب، مبيناً أنه دفع أكثر من (25) ألف ريال قبل أيام لتجديد إقامته وأسرته، ذاكراً أن جميع أبنائه ولدوا وتعلموا في المملكة ومع أنهم من المتفوقين إلاّ أنهم لم يكملوا تعليمهم الجامعي، مشيراً إلى أنّه لا يسمح لأي فرد من أبنائه بارتكاب مخالفات في العمل قد تحرمهم من البقاء في هذه الأرض الطيبة.

وتمنى لو أنّ أبناءه أكملوا تعليمهم الجامعي، أو على الأقل يسمح لهم بالعمل، مطالباً بمنحهم حق الإقامة الدائمة، أو تقديم بعض التسهيلات، مؤكداً على أن كل معاملاته مرتبطة بالكفيل، وليس باستطاعته إنجاز أي معاملة في أي مؤسسة أو جهة حكومية أو خاصة إلاّ بإذنه.

آمال وآلام

وأوضحت "د. سهيلة زين العابدين" -عضو جمعية حقوق الإنسان- أنّ قضية مواليد السعودية الأجانب لا زالت تراوح آمال وآلام تلك الأسر، والتي مضى على إقامتها أكثر من خمسين عاماً، ولا زالوا وأبناؤهم يواجهون "أزمة الهوية"، على الرغم من كونهم يشعرون أن انتماءهم الحقيقي سعودي، ولديهم الرغبة الأكيدة في خدمة تلك البلاد طوعاً وحباً، ومع أنهم قد ولدوا ونشأوا وتعلموا في المملكة إلاّ أنهم بحسب النظام الحالي لا فرق بينهم وبين الوافد القادم للعمل، مطالبةً بضرورة إعادة النظر في مسألة "مواليد المملكة"، خاصةً وأن بعض الحالات تستحق الالتفات إليها سريعاً، مضيفةً أن بعض أبناء تلك الأسر حصلوا على الجنسية في حين يبقى أحد أفرادها أجنبياً، متمنيةً منحهم الجنسية أو الإقامة الدائمة على أقل تقدير،

وهو ما يكفل لهم العيش بحياة كريمة بعيداً عن جشع وطمع الكثير من الكفلاء، الذين يطالبونهم في كل عام مبالغ تفوق إمكاناتهم البسيطة، أو ترحيلهم إلى بلدان لا يشعرون بالانتماء الحقيقي لها.
وأشارت إلى أن "مواليد المملكة" ممن يحملون وثيقة ميلاد سعودية لا يوجد لديهم أي استثناءات أو مزايا في أنظمة الإقامة أو العمل، في وقت يفترض أن تكون لديهم الأولوية في الحصول على الفرص التدريبية والوظيفية التي تغنينا عن استقدام العمالة الوافدة، خاصةً وأن هناك الكثير من العوائد الاقتصادية والأمنية التي تأتي أولاً في مصلحة الوطن، متسائلةً: لماذا يسمح لهم أولاً بالإقامة ومن ثم التعليم العام المجاني ثم يمنعون من العمل عند بلوغهم سن الرشد؟، وذلك حينما يكتب على إقامتهم: "غير مصرح له بالعمل"!.

د. سهيلة زين العابدين

تقديم الحوافز

وشدّدت "د. سهيلة زين العابدين" على ضرورة إنهاء معاناتهم وتمييزهم عن غيرهم من الوافدين للعمل، متسائلةً: ما هي الإشكالية في تجنيس بعض الوافدين الذين أقاموا في البلاد لفترات زمنية طويلة؟، فمساحة المملكة الجغرافية كبيرة، وهي من أغنى بلدان العالم، وهي بذلك قادرة على استيعاب تلك الأعداد، لا سيما وأنه لا خوف من أي تغييرات اجتماعية على المجتمع، فهم موجودون منذ سنوات طويلة، ولم يبدر منهم أي عادات وتقاليد مخالفة، بل على العكس أصبحوا جزءاً من المجتمع، لهذا لن يؤثر التجنيس على الهوية الوطنية السعودية الراسخة، معتبرةً أن منهم المبدعين والمتفوقين الذين يمكن أن تستفيد منهم المملكة، خاصةً وأنها كفلت لهم حق التعليم المجاني من البداية، مع الأخذ بالاعتبار رغبتهم الصادقة في العمل والإقامة الدائمة في أرض الوطن، مبينةً أنه إذا كنا نسمح لهم بالتعليم العام المجاني، فلماذا لا نمنحهم فرصة التعليم الجامعي؟، ومن يثبت جدارته ويحقق التفوق والإبداع يؤهل ويعطى مزيداً من الحوافز، مشيرةً إلى تجارب الدول الغربية في مسألة إعطاء الجنسية لمواليدها، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال لديها قوة وثروة بشرية إنتاجية هائلة، كما أنها أصبحت مقصداً للعلاج والدراسة، لاستقطابها الكثير من العلماء والمبدعين في شتى المجالات، وفي كلتا الحالتين نجدها قد حصلت على العديد من العوائد الاقتصادية.

اللواء علي التميمي

انعكاسات أمنية

وتحدث اللواء "علي التميمي" -عضو مجلس الشورى في لجنة الشؤون الأمنية-، قائلاً: إن لكل بلد ظروفه واحتياجاته الأمنية، وعليه فهو يقيس ويتعامل مع كل ما يقع فوق أرضه ويضع الخطط والتعليمات التي تكفل تحقيق الأمن الشامل، والكثير من الدول تشترك بأنظمة موحدة تحدد آلية عمل المقيمين على أرضها من الأجانب، وبالتالي تصدر التنظيمات لهم، خاصةً ممن ولدوا وتعلموا بتلك الدول، فبعضها تمنح الجنسية بصفة مباشرة لمن يولد على أراضيها، وبهذا فهو يصبح مواطنا له كل الحقوق، بينما بعض الدول لا تسمح لمن ولد على أراضيها إلاّ بالدراسة إلى المستوى الثانوي، ولا تسمح له بالدراسة الجامعية إلاّ على نطاق ضيق وبرسوم عالية، مضيفاً: "نحن في المملكة نفتخر بأننا ولله الحمد احتضنا بعض الأخوة التي دعتهم الظروف إلى الهجرة، وفتحت الدولة لهم كافة الأبواب من تعليم وعلاج وعمل"، مبيناً أنه حتى يتضح القصد من التحقيق فإنه من المناسب أن نقسم المشمولين بالبحث إلى عدة أقسام؛ قسم الوافدين للعمل، وقسم منذ أن ولد وهو يدرس ويعيش في أرض المملكة ولم يغادر إلاّ لفترات محدودة، وليس له مكان يعيش فيه غير البلاد التي ولد فيها، هؤلاء يستحقون الحصول على الكثير من المميزات لعل أحداها أحقية العمل بدون كفيل، والتعليم العالي، وكذلك الابتعاث.

وشدّد على أن عدم تمكينهم من الدراسة والعمل سيكون له انعكاسات أمنية واجتماعية خطيرة، وبالتالي لابد من سن قوانين تعالج الحالة، وذلك بمنحهم إقامات دائمة تميزهم عن الآخرين، أو بطاقات تعطيهم الحق بالعمل والتنقل بين المدن دون قيود.

فضل البوعينين

تأثير سلبي

ورأى "فضل البوعينين" -خبير اقتصادي- أن أي مزايا يمكن أن تقدم لهم قد تقود إلى المطالبة بمزايا أخرى تصل مستقبلاً إلى المطالبة بالتجنيس، أو ربما بالإقامة الدائمة وحرية العمل، مضيفاً أن الدولة مسؤولة عن أبنائها فقط، وليست مسؤولة عن أبناء الوافدين الذين يفترض أن تكون دولهم هي المسؤولة عنهم، مضيفاً أنه لا عنصرية في ذلك؛ لأنه في الغالب الحكومات تكون مسؤولة عن مواطنيها وليس مواطني الدول الأخرى، مبيناً أن من يولد في المملكة يستفيد من المزايا التي يتمتع بها المواطن، وعلى سبيل المثال قيمة الطاقة المدعومة وقيمة الكهرباء والأدوية والأغذية المدعومة والتعليم العام،

ذاكراً أنه إذا كان هناك قدرة على إعطاء هولاء ميزة إضافية يفترض أن توجه للمواطنين الذين يعانون اليوم من مشكلات حقيقية كالبطالة والإسكان والتضخم، لافتاً إلى أن تقديم أي ميزة إضافية ستؤثر سلباً في الوظائف المخصصة للمواطنين، وستوثر سلباً على الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة، أيضاً على الخطط الاقتصادية التي يفترض أن تُشكل وفق حاجة المواطن وليس حاجة الوافد المولود في المملكة.

وأضاف: المملكة تعاني مشكلة من ليس لديهم هوية وطنية ولديهم إقامة دائمة، وإذا كنا نطالب بمزايا إضافية للوافدين المولودين في السعودية فمن باب أولى أن نوجه هذه المزايا لأولئك الذين يحملون الإقامة الدائمة لارتباطهم بالأرض.

جانب عاطفي

وأكد "البوعينين" على أن لدى المملكة نسبة مواليد عالية تحتاج إلى خطط اقتصادية تمكن من مواجهة الأعباء المالية الجديدة، مضيفاً أننا نطالب بتنظيم النسل للأسر وهناك من يطالب بإعطاء مزايا إضافية للوافدين!، مبيناً أن الدول التي تمنح الجنسية أو بعض المزايا لمواليدها تعاني من شح في المواليد وتقلص في القوى العاملة لأسباب مرتبطة بكبر السن وقلة المواليد، بينما في المملكة لدينا العكس، مجتمع شاب ونسبة المواليد مرتفعة جداً، ذاكراً أنه في الدول الغربية تُعد زيادة السكان ميزة حتى وان كان بالتجنيس؛ لأن هؤلاء يعتبرون قوة منتجة، ويدعمون الاقتصاد بعملهم وإنتاجهم، بينما في المملكة الوضع مختلف، فالكل يحاول أن يجد له فرصة عمل حكومية، لذلك تتحمل أعباء مالية إضافية، مشيراً إلى أنه فيما يتعلق بمنح الجنسية فهذا حق سيادي لكل دولة، لذلك يجب أن لا نطالب بأن نكون جزءا من هذه الدول، وعلينا أن لا نغفل الجانب الديني، فقد يكون هناك تعارض حينما يكون أحد الوافدين من غير المسلمين، موضحاً أن الجانب العاطفي يدفع من يطرح تلك الفكرة لفتح أبواب يفترض أن تكون مغلقة، مؤكداً على أن مناقشة ومعالجة تلك المواضيع يجب أن تكون بانفتاح وعقل وتروّ منعاً لحدوث مشاكل مستقبلية.

• حقوق الإنسان" تتابع • رواتب" نزيل عربي في • دار الرعاية" لم يتسلمها من • كفيله" منذ 10 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م

اضغط هنا

الطائف - عائض عمران

يتابع فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في محافظة الطائف أخيراً، وضع أحد نزلاء دار الرعاية الاجتماعية من جنسية عربية، تم إيداعه الدار قبل أشهر عدة من طريق الجمعية، إذ إن له حقوقاً مالية كرواتب لم يتسلمها من كفيله منذ 10 أعوام.

وكشف الاختصاصي الاجتماعي ناصر البقمي لـ«الحياة» أن ملف المريض العربي يشير إلى أن وضعه الصحي جيد ومدرك لتصرفاته رغم تقدمه في السن إذ تجاوز الـ 75 عاماً، بيد أن ظروفه المادية كانت صعبة جداً قبل دخوله دار الرعاية الاجتماعية، وأن آخر زيارة نفذتها جمعية حقوق الإنسان لمتابعة وضعه كانت في أواخر شهر رمضان المبارك.

وأشار البقمي إلى أنه يتلقى الرعاية والغذاء والدواء والكساء والدعم النفسي بغية تعزيز استقرار حالته، وأن الجانب المالي تتابعه الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لدى الجهات المختصة من شرطة ومحاكم بغية استخلاص مستحقاته وتسليمها إليه تحت إشراف الجمعية.

وفي ما يتعلق بالحالات الأخرى، في قسم الرجال كشف عن وجود 47 نزيلاً من ضمنهم 20 مريضاً نفسياً، بعض منهم نزيل في الدار منذ 25 عاماً، لافتاً إلى أن عدداً من هؤلاء المرضى تمت إحالتهم إلى الدار من مستشفى الأمراض النفسية عام 1408هـ، وما زالوا يتلقون الرعاية، ووضعهم مطمئن ومن الممكن إعادتهم إلى النسيج الاجتماعي من دون مخاطر.

وأوضح أن النزلاء الـ47 يتردد عليهم الزوار بصورة دورية من أقربائهم، ما يشير إلى أن الجانب الإنساني في المجتمع مرتفع إلى درجات متقدمة، مشيراً إلى وجود خمس حالات تتلقى الرعاية المنزلية التي تتمثل في زيارتهم الموقتة للدار والاستفادة من الخدمة والمغادرة إلى منازلهم برفقة أحد ذويهم يقوم على إيصالهم للدار وإعادتهم.

وبيّن أن هذه الرعاية تتم تحت إشراف ومتابعة الاختصاصيين وتشمل الحلاقة والاستحمام وتغيير الملابس وإخضاعهم لبعض الفحوص الطبية وإرشاد ذويهم بالطرق الصحيحة لرعايتهم، وتتراوح الزيارة بين ساعتين و ثلاث في شكل أسبوعي.
وزاد: «إن ست حالات أخرى لمسنين ومدركين لتصرفاتهم، يتسلمون أدوات النظافة من الفائض لدى الدار، ويغادرون إلى منازلهم للاستحمام ومتابعة أنفسهم ذاتياً من دون تدخل من أحد».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"الداخلية" تشدد على رجالها الميدانيين بمنع المصورين

خطباء يحذرون من تصوير الحوادث ونشرها

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/27/article_880546.html

عبد السلام الثميري من الرياض
في خطوة لتوعية الناس بعدم انتهاك الخصوصية، دعت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمساجد والدعوة والإرشاد أئمة المساجد والخطباء إلى توجيههم بحرمة الاعتداء على خصوصية الناس في حال الحوادث والقضايا الجنائية بالتصوير ونشرها في وسائل التواصل الاجتماعي، معتبرة ذلك تعديا صريحا على الآخرين.
وعلمت "الاقتصادية" أن عددا من أفراد الأمن تعرضوا للمساءلة والعقوبات لقيامهم بتصوير ونشر بعض الحوادث التي باشروها، حيث يعتبر ذلك مخالفا للأنظمة.
ووجهت الجهات الأمنية رجالها الميدانيين بعدم السماح لأي شخص بتصوير مواقع الأحداث والجرائم والحوادث المرورية، والتحفظ على من يقوم بعمليات التصوير وتسليمه للجهات ذات العلاقة، حفاظا على حرمة الأشخاص المتعرضين للحوادث.
يأتي ذلك في الوقت الذي أكد فيه عدد من العلماء والمشايخ أن تصوير الحوادث المرورية وغيرها ونشرها في وسائل التواصل الاجتماعي تعدّ على خصوصية الناس، يأثم من قام بالتصوير والنشر.
إلى ذلك، دعت جمعية حقوق الإنسان في السعودية الجهات الحكومية إلى توعية منسوبيها بخطورة تصوير ونشر مقاطع تلحق الضرر بالآخرين، وذلك من خلال إصدار تعاميم توضح خطورة مثل هذه التجاوزات، وإيضاح العقوبات النظامية للمتجاوزين، واصفة بعض من يقوم بذلك بـ"حسن نية". وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إن هناك واجبا على الجهات الحكومية أن تعمم على منسوبيها أن نشر وتصوير مقاطع تلحق الضرر بالآخرين ممنوعة ولا تجوز، وأن مرتكبها معرض للمحاسبة وتطبيق العقوبات النظامية.
وأضاف الدكتور القحطاني أن إقدام بعض الموظفين الحكوميين ومن بينهم رجال الأمن على تصوير الحوادث والوقائع والقضايا ونشرها، يعد تجاوزاً يستحق الإيقاف والعقوبة، منوهاً بأن مثل هذه الموضوعات تعتبر من التعدي على القضايا الخاصة، ويدخل فيها طابع التشهير حينما تنشر، حيث يكون هناك ضرر لمن تكون هناك صور أو مقاطع عليه. وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنهم في الجمعية يؤكدون أن نشر مثل هذه المقاطع وتداولها عمل غير جائز، ويستحق فاعلها العقوبة، لأنها تلحق الضرر بأصحاب هذه المقاطع، سواء كان ضحية أو جانيا.
وأبان القحطاني في حديث سابق أن الجمعية تسعى إلى توعية وتثقيف المجتمع بخطورة ارتكاب مثل هذه التجاوزات، ونشر العقوبات النظامية ضد المتجاوزين، مطالباً الجهات الحكومية بتنبيه موظفيها وإصدار تعاميم داخلية بضرورة الامتناع عن نشر المقاطع أو التصوير، مشيراً إلى أن بعض من يرتكب تلك التصرفات قد يفعل ذلك بحسن نية وجهل بالأنظمة، وأنه لا يعرف أن مثل هذه التصرفات يترتب عليها ضرر بالآخرين، وأنه منهي عنها نظاماً.

وكان الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية قد وجه بإيقاف ومباشرة التحقيق مع رجال الأمن الذين خالفوا مبادئ وقواعد وضوابط العمل الأمني، من خلال تصوير ونشر لقطة فيديو لمسرح جريمة قتل المواطن على يد زوجته غدراً في الرياض قبل ستة شهور، وذلك أثناء معاينتهم له.

الطفلة لفظت أنفاسها تعذيبا على يد زوجة والدها وشقيقها في المستشفى

إمارة الرياض تحقق في وفاة "رؤى" وحقوق الإنسان تحمِّل الأب المسؤولية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140827/Con20140827719757.htm

مريم الصغير (الرياض)

فتحت إمارة منطقة الرياض تحقيقات واسعة لكشف أسباب وفاة الطفلة «رؤى» التي عانت من عنف زوجة والدها، حيث شرعت إدارة الحقوق بالإمارة بمخاطبة جهات الاختصاص حول وفاة الطفلة والوقوف على الأسباب الحقيقية، فيما لا تزال الجهات الأمنية تتحفظ على زوجة والد الضحية.

وفي الوقت الذي يرقد فيه ضحايا هذه المأساة في المستشفى، حمل رئيس جمعية حقوق الإنسان مفلح القحطاني الأب مسؤولية ما جرى، حيث أوضح لـ «عكاظ» أن قضية الطفلة رؤى مؤلمة جدا وفيها تجرد من الإنسانية، والأطفال تقع مسؤوليتهم على الوالدين، وفي حالة الانفصال عن أحدهما تحمل مسؤولية رعايتهم، وفي هذه الحالة التي أمامنا تقع المسؤولية على عاتق الأب كاملة، والذي يعد مشاركا بالجريمة بسبب الإهمال في القيام بدوره الرقابي والمتابعة، أما إذا كان يقوم بواجباته كاملة، ويعتقد بأن الأبناء لا يتعرضون لعنف أو إهمال فهنا تكون قضية أخرى، ولكن لكل جريمة سوابق ومؤشرات، مؤكدا أن الجهات ستقوم بدورها في معاقبة زوجة الأب إذا كانت قاتلة وفي إهمال الأب للأبناء.

وقال: نتوقع صدور نظام حماية للطفل قريبا ونعلق به الأمل؛ ليسهم كثيرا في الحد من حالات العنف النفسي والضغوط الاجتماعية والجسدية للأطفال خصوصا وهم الطرف الأضعف في كل أسرة.

وردا على سؤال «عكاظ» ما إذا كان يعتقد أنه يستلزم للتعامل مع مثل هذه الحالة التعامل المباشر من قبل الحماية الاجتماعية أم انتظار تدخل الجهات الأخرى، أكد أن أحد بنود اللائحة تعطي لجان الحماية التدخل لمباشرة الحالة والتعامل معها، فلجان الحماية هي المكلفة بتطبيق اللائحة والمسؤولة عن الوفاء بهذا الدور وبالتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى.

وكانت والدة الطفلة رؤى قد تقدمت بثلاثة بلاغات إلى دار الحماية الاجتماعية في الرياض منذ عامين بشأن تعرض أطفالها للإيذاء والعنف على يد زوجة أبيهم من دون أي تجاوب مع شكاواها، حتى لقيت طفلتها حتفها بعد تعرضها للضرب والتعذيب على يد زوجة والدها، فيما تعرض أخوها أحمد للضرب والتعنيف، وهو يتلقى العلاج حاليا بمدينة الملك فهد الطبية من الإصابات العضوية التي تعرض لها، وكذلك العلاج النفسي لرؤيته وفاة أخته أمامه.

زوجة والدهم الأربعينية تم توقيفها بعد اعترافها بارتكاب الجريمة والتي ساهم في الكشف عنها الطبيب الذي عاين حالة الطفلة رؤى بعد إحضارها إلى مستشفى الإيمان جثة هامدة، حيث طلب الطبيب حضور الشرطة لوجود شبهة جنائية.

من جهتها، كشفت إدارة الحماية الاجتماعية بالشؤون الاجتماعية أنها تقوم بدورها كاملا في التعامل مع حالات العنف التي ترد إليها، وفيما يخص شكوى الأم عن تعرض أطفالها لعنف على يد زوجة والدهم بأنهم خاطبوا الجهات المعنية، حيث أنه ليس لديهم السلطة بمباشرة الحالات إلا بوجود الشرطة ووجود أمر قضائي، وتأخر هذه الجهات هو الذي ساهم في تأخر التعامل مع بلاغات الأم، وأضافت أن دور الحماية إيوائي فقط وهو الدور الذي تؤديه على أكمل وجه عند تحويل الحالات إليها. وأنه لديها قضايا تم التعامل معها وفق الصلاحيات الممنوحة لها.
وبحسب شقيقة الطفلة المتوفاة رؤى أن سبب الوفاة راجع للعنف الذي مارسته زوجة والدهم على رؤى التي لم يكن لها ذنب إلا أكل البسكويت، حيث قامت بضربهم ثم إخراجهم في الشمس وحرمان رؤى من الماء حتى سقطت مغشيا عليها وبدأت تتنفس بسرعة ولم تفلح محاولات إنعاشها لتسقط جثة هامدة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في الطريق إلى المحاكم العمالية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/25/article_879934.html

كلمة الاقتصادية

تترقب سوق العمل السعودية انطلاق المحاكم العمالية مع بداية عام 1437هـ، حيث تعتزم وزارة العدل إنشاء خمس محاكم عمالية في كل من الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والدمام، إضافة إلى 34 دائرة عمالية في المحاكم العامة في المملكة في باقي المناطق، حيث يتم حاليا تنظيم عملية انتقال وتدريب القضاة على هذا النوع من القضاء المتخصص؛ لأن الخبرة في التعامل مع القضايا العمالية تركزت عبر الزمن في اللجان العمالية بدرجتيها الابتدائية والعليا الاستئنافية، ما يعني ضرورة الاستفادة من تلك الخبرة، فالتدريب قد لا يكفي لاستيعاب طبيعة العلاقة العمالية في جوانبها القانونية.
لقد تقرر إنشاء مركز للتدريب العدلي ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة العدل يسمى "مركز التدريب العدلي"، وهو مركز له هدف، وهو الإسهام في رفع كفاية وتأهيل القضاة وكتاب العدل، وكتاب الضبط ومحضري الخصوم وأعضاء هيئة النظر، وغيرهم من مساعدي وأعوان القضاة في القضاء العام والإداري، وسيقتصر دور المركز على تنظيم برامج تدريبية وجلسات عمل وحلقات تطبيقية ولقاءات علمية وندوات ذات صلة مباشرة بالمهمات الوظيفية للفئات المستهدفة المحددة، بعد أن أبدت اللجنة العليا للتنظيم الإداري، الخاص بموضوع تدريب كتاب العدل وغيرهم من مساعدي وأعوان القضاة بعض الملاحظات.
نحن أمام تصحيح وتطوير لأوضاع القضاء، ولأنه حان الوقت لتكامل تنفيذ خطة شاملة لتطوير القضاء بصورة عامة، فإن الاعتراف بضخامة المشروع شرط لنجاحه، فهناك إعدادات للمباني وللأدوات المكتبية، وتنظيم الارتباط الإداري، وتعيين الأكفاء في مواقعهم، بما في ذلك عملية نقل الكوادر الملائمة وتدريب القائم منها، وبلا شك أن هناك حاجة إلى تعيينات جديدة في أكثر من مستوى في الكادر القضائي، وكذلك الإداري، ولا بد من تهيئة العنصر البشري في العمل، فهو الأساس في أي برنامج أو مشروع، بل هناك مواصفات واشتراطات ضرورية يجب تحققها ثم تطويرها، كي نصل إلى إعادة تهيئة السلطة القضائية بشكل حديث.
قد رصدت جمعية حقوق الإنسان مشهد العدالة البطيئة عدة مرات في القضايا العمالية، ورفعت تقاريرها بعد أن تكدست مكاتبها بآلاف الطلبات التي تنشد العدل والإنصاف، ووصلت نسبة القضايا العمالية من إجمالي القضايا التي تعاملت معها الجمعية إلى 10 في المائة، وحددت في بعض تقاريرها أن اللجان العمالية في بعض المناطق لا يعمل فيها إلا محقق واحد، ولقد تحملت وزارة العمل أعباء القضايا العمالية، وبعد عام من الآن ستكون هناك محاكم عمالية تحت مظلة "وزارة العدل" في المدن الرئيسة، إضافة إلى وجود دوائر عمالية في المحاكم العامة، والترتيبات القضائية الجديدة، التي جعلت

من مشروع الملك عبد الله لتطوير القضاء مظلة لكل اللجان القضائية، وتحويلها إلى محاكم متخصصة، حيث بدأت بعض المحاكم المتخصصة ترى النور، وأولاها المحاكم الجزائية التي بدأت فعلا، ومع بداية العام المقبل 1436هـ ستبدأ المحاكم التجارية، ولذا فنحن أمام تحديث شامل وتغيير جذري في الترتيبات القضائية وهيكلة المحاكم، ولذلك دور إيجابي في ضمان جودة عمل المحاكم وسرعة العدالة وقناعة المتخاصمين.

هيئة حقوق الإنسان

سُجن ١٢ عاماً وأُصيب بالدرن.. وشكر "سبق" لتبني قضيته بعد الإفراج عنه.. "سجين جدة" يحتفل بزفافه في الطائف

المصدر: جريدة سبق السبت 27 شوال 1435هـ - 23 أغسطس 2014م
http://sabq.org/Wgjgde

عبير الرجباني- سبق- الرياض:
يحتفل اليوم محمد الأحمدي بزفافه، الذي عُرف سابقاً بـ(سجين جدة)، وذلك بإحدى قاعات الأفراح بمدينة الطائف. وعبّر الأحمدي عن عظيم امتنانه لـ"سبق"، التي كانت بعد الله سبباً في الإفراج عنه.
وقال (سجين جدة) لـ"سبق": أحمد الله تعالى أن منَّ عليّ بإكمال نصف ديني. وأتقدم بالشكر الجزيل إلى صحيفة "سبق" التي احتضنت قضيتي وتبنتها، وكانت السبب بعد الله - عز وجل - في تفريج كربتي. وأشكر كل من ساهم وتعاون ولو بكلمة، ولو بالدعاء، من أجل إعادتي إلى أحضان أمي. وأشكر هيئة حقوق الإنسان، ممثلة في إبراهيم النحياني. مضيفاً بأن زوجته قد انتظرته طوال مدة سجنه؛ ليعقد قرانه عليها.
يُشار إلى أنه تم إطلاق سراح السجين محمد رابح الأحمدي المعروف بـ"سجين جدة" في يوم في ١٤٣٤/ ٠٩/ ١٣ بعد 12 عاماً من السجن، إثر مطالبة مادية من أحد البنوك، وانتقل إليه مرض الدرن في العظام أثناء إقامته بالسجن بسبب عدوى أُصيب بها.
ويأتي ذلك بعد أن ساهمت "سبق" بنشر قضية الأحمدي، ونقلت مناشدة والدته قبيلة حرب عامة والشيخ خالد بن عساف الأحمدي خاصة المساعدة في جمع المبلغ لإطلاق سراحه. وتفاعل الشيخ مع المناشدة، وقدم المساعدة بجمع التبرعات؛ ليتم إطلاق سراح الأحمدي بعدها.

15 ألف طفل يتعلمون قواعد المرور في "إثراء المعرفة".. والزوار يشيدون بجهود "أرامكو" الترفيهية والتعليمية

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 26 شوال 1435هـ - 22 أغسطس 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/08/22/1207381

الرياض – واس
شارك 15 ألف طفل في برنامج إثراء المعرفة المقام حاليا في مركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات بتنظيم من شركة أرامكو، حيث تعلموا قواعد وأساسيات السلامة المرورية من خلال أساليب وطرق تعليمية مميزة قدمها المنظمون والمتطوعون في البرنامج.
ويواصل القائمون على جناح «قرية السلامة المرورية» في البرنامج تقديم دورة السلامة المرورية للأطفال، إذ شهدت القرية كثافة في حضور العائلات بصحبة أطفالهم في خطوط الانتظار.وأكد المشرف على قرية السلامة المرورية سعد العنبر، أن التجربة المرورية بالنسبة للأطفال تعلمهم مُثلا عليا في قضايا السلامة المرورية واحترام القوانين، بالإضافة إلى توفير لعب تشجيعية للأطفال تحاكي أنظمة المرور وسلوك الطريق بهدف ترسيخ ما تم تعلمه في أذهانهم.
إلى ذلك وصف نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين برنامج «إثراء المعرفة» بأنه من أنجح المعارض فهو يجعل الإنسان عندما يدخل من أول بوابة وكانت لحسن الحظ هي أسماء الله الحسنى يشعر من خلالها بعظمة الخالق ودور هذا الإنسان المخلوق، كما رأينا إبداعات هذا الإنسان وعطاءاته عبر العصور الطويلة وبالتالي كانت مقدمة جميلة ولفتة رائعة تُشكر عليها أرامكو في هذا الجانب».
جاء ذلك عقب جولته وعدد من مسؤولي الهيئة مساء أمس الأول في أروقة البرنامج، حيث كان في استقبالهم مدير شؤون أرامكو السعودية بالمنطقة الوسطى خالد الرميح ومسؤولو البرنامج. كما أبدى الملحق الصحفي في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالرياض جوهان سكمنوسيس إعجابه بما رآه في برنامج «إثراء المعرفة».
وقال عقب جولته في البرنامج: «استمتعت كثيرا بزيارة البرنامج وتأثرت جداً بالجودة والتنظيم والاحترافية التي اتسم بها البرنامج الذي زودونا بإسهامات مفيدة لعمل أرامكو وتقنياتها الجديدة وفعالية الطاقة ومساهمة العالم العربي في العلوم الطبيعية عبر القرون».
كذلك صف عضو مجلس الشورى السابق حمد القاضي البرنامج بالعمل المتميز مشيرا إلى أنه زار معارض كثيرة داخل المملكة وخارجها، لكنه وجد في هذا المعرض شيئا مختلفا ، فهو يجسد نفسه بنفسه بمعنى أن الزائر يرى الأشياء بنفسه سواء على المستوى العلمي أو المعرفي أو الفني، وكل ما يدور في ذهن الإنسان عن مخرجات الحضارة الآن أو التاريخ القديم يجده متجسداً هنا، والرائع أن أرامكو استطاعت أن تقدم هذا المعرض بطريقة تشد الكبير والصغير.

ندوة تدعو لحماية الأبناء من مخاطر الإدمان

المصدر: جريدة عكاظ السبت 27 شوال 1435هـ - 23 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140823Con20140823719203.htm

أحمد الصائغ (جدة)
دعت الندوة العلمية الاجتماعية التي أقيمت ضمن فعاليات ملتقى المدينة الشبابية، والذي ينظمه المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات جنوبي جدة، إلى أهمية الأبوة اليقظة والقلب المفتوح لحماية الأبناء من مخاطر الإدمان، في الوقت الذي أكد فيه المشاركون بالندوة على أهمية تصرف الأسرة بحكمة حال إدمان الابن بعيدا عن الأمور التي قد تزيد المشكلة تعقيدا لاسيما أن الإدمان يمكن الشفاء منه ومحاصرته.
وحظيت ندوة «في بيتنا مدمن.. ما الحل» بمشاركة الدكتور محمد الشاووش استشاري الصحة النفسية والإدمان نائب رئيس الجمعية السعودية للطب النفسي المشرف على مركز رعاية المتعافين بجمعية كفى، وفارس الخضيري الأخصائي والمستشار في علاج الإدمان بجمعية كفى، وعبدالله الزهراني المدير الفني في المركز للمعالجين، فيما تناولت أسباب دخول الأبناء والشباب في دائرة الإدمان والمخدرات وأثر التعاطي على الشخص والأضرار الناتجة، ودور الرعاية والتأهيل بجمعية كفى للمدمنين والتي تشمل برامج نفسية واجتماعية ودينية وترفيهية وتعليمية، إضافة لبرامج الوقاية من الانتكاسة، كما استعرضت الندوة أهمية دور الأسرة والأبوة اليقظة والقلب المفتوح لحماية الأبناء وبناء مستقبلهم، ودعت

الندوة الأسرة في حال تعذرها في إقناع المريض بالعلاج الذهاب إلى الجهات المختصة لمساعدتهم متمثلة في مكافحة المخدرات، مؤكدة بأنه لا يوجد ضرر على الأسرة ولا على المريض، وعددت الندوة المؤشرات التي تظهر على المدمن مثل زيادة الانفعالات العصبية والعدوانية والتوقف عن الأنشطة الرياضية والثقافية التي كان يزاولها وإهمال الهوايات المفضلة والميل إلى الانعزالية والانطوائية والانسحاب من الجو الأسري والكآبة وإهمال المظهر العام وعدم الاهتمام بالطعام، واختلال نظام النوم واليقظة والكذب والخداع والمراوغة وزيادة الصرف المالي بطريقة غير مألوفة، حيث أكدت الندوة على أهمية استقبال هذا الأمر بهدوء والتصرف بحكمة بعيدا عن التقريع والتجريح والإهانات واللوم والتعدي على المدمن بالسب والضرب، لأن كل هذه الأمور تزيد المشكلة تعقيدا.

من جهة أخرى، اشتمل الملتقى على محاضرة بعنوان «هلاك الأمم» قدمها الدكتور عبدالعزيز الفوزان عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، وأستاذ الفقه المشارك، ورئيس قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء سابقا، تلاها ندوة شبابية للداعية نايف الصحفي والداعية منصور السالمي.

فيما أقيمت ضمن سلسلة الدورات التدريبية المجانية دورتان تدريبيتان بعنوان «مهارات الاتصال الفعال» للمدرب أيمن دبور، والدورة الثانية امتدادا للقاءات التدريبية لبرنامج «إعداد المستشار التربوي» يقدمها المدرب جزاء المطيري.

إلى ذلك، يستقطب معرض «أخلاقنا» الشباب بهدف توعيتهم بأهمية الأخلاق في الإسلام عبر لوحات جاذبة تحقيقا لسعي الملتقى لتوعية جميع فئات المجتمع، وتقام على هامش المعرض مسابقة عن الأخلاق حيث تم رصد العديد من الجوائز القيمة والتي تضم أجهزة لوحية وحواسيب وهواتف وأجهزة كهربائية وأواني منزلية للمراكز 50 الأولى.

فرع لـ"حقوق الإنسان" بنجران.. قريبا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=198148&CategoryID=5

نجران: سالم المحامض

أعلن رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية الدكتور هادي بن علي اليامي، أنه سيتم افتتاح فرع لهيئة حقوق الإنسان بنجران خلال الفترة المقبلة.

وأكد خلال لقائه بوكيل إمارة منطقة نجران عبدالله بن دليم القحطاني في الإمارة أمس، أن هيئة حقوق الإنسان بالمملكة تجري الدراسات اللازمة والتنسيق مع الوزارات المعنية لترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان، مؤكدا أنه سيتم إدراج تلك القيم والمفاهيم النبيلة والتركيز عليها بالمناهج التعليمية سواء التعليم العالي أو العام.

وأشار اليامي إلى أن رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، وكافة منسوبي الهيئة، يثمنون الجهود التي تبذلها إمارة منطقة نجران لحل مشكلة تكدس النزلاء في شعبة السجن العام بالمنطقة، بمتابعتها المستمرة في توفير المناخ المناسب للسجناء والموقوفين من خلال مشروعات العنابر النموذجية والتي تم بناؤها داخل سجون منطقة نجران، بالإضافة إلى متابعتها لمشروع إنشاء مبنى وعنابر السجون النموذجية المزمع إنشاؤها في بئر عسكر، مشيدا في الوقت نفسه بالتعاون القائم بين إمارة المنطقة وجامعة نجران تفعيلا للشراكة ودور الجامعة في خدمة المجتمع.

وفيات "أجنة حائل" ترتفع.. و"الصحة" صامتة

15

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=198195&CategoryID=3

حائل: فريح الرمالي

فيما لا تزال مديرية الشؤون الصحية بحائل تلتزم الصمت حيال وفيات الأجنة، واصلت مستشفياتها تسجيل وفيات جديدة بلغت 12 وفاة خلال أسبوع، ليرتفع عددها الإجمالي إلى 220 وفاة خلال الأشهر الأربعة الماضية.

وعلى وقع الحالات الجديدة، علمت "الوطن" أن هيئة حقوق الإنسان الحكومية، المرتبطة تنظيميا برئاسة مجلس الوزراء، انتهت من التقصي والتحقيق في هذا الملف، ورفعت تقريرا متكاملا حول الموضوع للجنة الصحية والاجتماعية بالمركز الرئيس للهيئة.

وأكد المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بحائل الدكتور محمد السيف، أن فريقا من الباحثين والباحثات انتهوا من مرحلة التقصي، بعد عدة زيارات قاموا بها إلى عدد من المستشفيات وعيادات النساء والولادة وعيادات الأطفال والأجنة حديثي الولادة بالمنطقة ومحافظاتها، بهدف جمع المعلومات، والتحقيق ومعرفة مستوى الرعاية والعناية التي تتلقاها الأمهات والأطفال.

وأشار السيف إلى أن وفيات الأجنة محصورة فقط في مدينة حائل، دون بقية مدن المنطقة، وقال: "إذا تم التأكد من أن وفيات الأجنة باتت ظاهرة ومنتشرة في المنطقة، فإنه ستتم مخاطبة وزارة الصحة لمعالجة ذلك".

في الوقت الذي انتهت فيه هيئة حقوق الإنسان من التقصي والتحقيق في وفاة ٢٠٩ جنينا في مستشفيات ومستوصفات منطقة حائل خلال الأشهر الأربعة الماضية، سجلت المنطقة استمرارا في تسجيل وفيات الأجنة، حيث رصدت 12 وفاة خلا الأسبوع المنصرم.

وكشف المشرف على معرف "جنائز" حائل على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" في تصريحات إلى "الوطن"، أن الاثنين الماضي شهد أعلى وفيات للأجنة، حيث سجلت ثلاث وفيات تم الصلاة عليهم في مسجد برزان ودفنوا في مقبرة صيدان.

وأشار معرف الجنائز، الذي رفض ذكر اسمه، أن إحصائية شهر رمضان بلغت 50 وفاة لأجنة بالمنطقة، مؤكدا أن هذه المعلومات والأرقام تأتيهم من مغاسل الموتى في حائل بشكل يومي، ومن ثم تنشر عبر معرفات الجنائز على مواقع التواصل الاجتماعي.

من جهته، أكد لـ"الوطن" المشرف العام في فرع هيئة حقوق الإنسان في حائل الدكتور محمد السيف، أن فريقا من الباحثين والباحثات انتهوا من مرحلة التقصي، بعد عدة زيارات قاموا بها إلى عدد من المستشفيات وعيادات النساء والولادة وعيادات الأطفال والأجنة حديثي الولادة بالمنطقة ومحافظاتها، بهدف جمع المعلومات، والتحقيق ومعرفة مستوى الرعاية والعناية التي تتلقاها الأمهات والأطفال.

وذكر السيف أن فرع هيئة حقوق الإنسان بحائل قام برفع تقرير الباحثين وما خلصوا إليه من نتائج، إلى اللجنة الصحية والاجتماعية بهيئة حقوق الإنسان في العاصمة الرياض.

وبين السيف أنه في حالة تم التأكد بأن وفيات الأجنة باتت ظاهرة ومنتشرة في المنطقة فإنه ستتم مخاطبة وزارة الصحة لمعالجة ذلك، مشيرا إلى أن أغلب وفياة الأجنة محصورة في مدينة حائل فقط. وأكد السيف أن أن فريق الباحثين والباحثات رصدوا أيضا تسجيل نسب عالية من وفيات الأجنة لدى الآباء حديثي الزواج، مشددا على أنه سيتم إبلاغ وسائل الإعلام بالنتائج في حال الانتهاء من دراسة التقرير المرفوع لهيئة حقوق الإنسان بالرياض، وإشعارهم بنتائج ما خلص له.

ومن جهة ثانية، لا تزال "الوطن" تنتظر الرد على استفسار طلبته من الشؤون الصحية بالمنطقة قبل أكثر من 10 أيام، حول أسباب وفيات الأجنة، وتوجه بعض الحوامل بالمنطقة إلى مستشفيات المناطق المجاورة لإتمام عمليات الولادة تخوفا من تعرض أطفالهن للوفاة، ولم يتم الرد حتى الآن.

تعليقاً على وفاة الطفلة "روئ".. وقال: النزاعات العائلية تفرق شملهم "حقوق الإنسان": نشعر بالأسى حيال ما يتعرض له الأطفال من انتهاكات

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
http://sabq.org/cujgde

عبير الرجباني- سبق- الرياض:
علق عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان المتحدث الرسمي لها، الدكتور إبراهيم الشدي، على حادثة الطفلة "رؤى" التي لقيت حتفها بسبب تعرضها للضرب على يد زوجة والدها قائلاً: "إن الحادثة تشعر بالأسى والألم مما يتعرض له الأطفال من انتهاكات لحقوقهم، ولاسيما في النزاعات العائلية التي تفرق شملهم من والديهم، وتعرضهم لمختلف أنواع العنف والإهمال كالضرب وترك الدراسة".
وأشار إلى أن المملكة عضو في اتفاقية حقوق الطفل، وأصدرت الأنظمة التي تحمي أفراد المجتمع من العنف، ولاسيما الأطفال.
وأضاف أن هيئة حقوق الإنسان تعمل على تعزيز الوعي بحقوق الطفل في المجتمع، وتتعاون مع كافة الجهات المعنية؛ للحد من صور العنف ومعالجة ما يحدث.
وكانت الطفلة "رؤى" ذات السنوات الثماني قد لقيت حتفها بمنزل أسرتها بالرياض، بعدما تعرضت للضرب والتعذيب على يد زوجة والدها، فيما يتلقى أخوها أحمد (11 عاماً) العلاج بمستشفى مدينة الملك فهد الطبية، إثر تعرضه للضرب والتعنيف هو الآخر، كما يتلقى العلاج النفسي بسبب ما رآه ووفاة أخته أمامه على يد زوجة والدهم الأربعينية، التي تم توقيفها بعد اعترافها بضربها.

• حقوق الإنسان" ترصد الخدمات المقدمة لنزيلات • دار تربية جدة"

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/08/27/1209985

جدة – عامر الجفالي

17

قام فريق عمل من القسم النسوي في هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أمس، بزيارة تفقدية لدار التربية الاجتماعية للبنات في محافظة جدة، ورصد خلالها كافة الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في إدارة دار التربية للنزيلات، وهن من فئة الأيتام وذوي الظروف الخاصة.
وقالت الدكتورة جواهر بنت عبدالعزيز النهاري لـ «الشرق»، إن الزيارة تأتي ضمن جهود القسم النسوي في هيئة حقوق الإنسان لمنطقة مكة المكرمة تنفيذاً لخطة الفرع لهذا العام الذي اعتمدها المشرف العام في هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة مازن بترجي، وأضافت «سرَّنا ما شاهدناه من جهود تبذل لفئة اليتيمات، وهذا لا يستغرب على بلادنا التي تتخذ من القرآن والسنة منهجاً لها، ونشكر للشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة التي تقوم بجهود حثيثة من أجل هذه الفئة التي فقدت أبويها، وتستشعر هذه المسؤولية لتشعرهن بأنهن بين أُسَرهن».
وأوضحت أن الفريق لمس الجهود القيمة التي تبذلها إدارة الدار لتوفير الحياة الكريمة لهن وتخصيص لجان متخصصة في علم النفس وتقويم السلوك للتعامل مع مختلف المشكلات التي تواجهها الإدارة مع النزيلات.

ناقشت سبل علاجه ومكافحته ودور الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع

÷حقوق الإنسان× تشدد على ضرورة الكشف عن حقوق مرضى ÷افتا×

المصدر: جريدة المواطن الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.almowaten.net/?p=215627

المواطن- الرياض
استقبل نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين، في مكتبه بمقر الهيئة، الرئيس التنفيذي لجمعية دعم اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه السعودية "افتا" الدكتورة سعاد يماني، والوفد المرافق لها.

وتم خلال اللقاء بحث عمل الجمعية وسبل دعمها، حيث استمع نائب رئيس الهيئة إلى شرح مفصل عن الجمعية والدور الذي تقوم به ومعلومات عن مرض فرط الحركة وتأثيراته السلبية على الأطفال في طفولتهم وعلى المجتمع بشكل عام.
كما أوضحت "سعاد يماني" نسب هذا المرض في دول العالم، حيث يعتبر موجوداً في كافة الدول كما تم طرح سبل علاجه ومكافحته ودور الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع في مكافحته واكتشافه مبكراً.
من جانبه أثنى نائب رئيس الهيئة على جهود الجمعية، وأكد دعم الهيئة لكل أعمالها، موضحاً أن الجمعية يقع عليها واجب الكشف عن حقوق هؤلاء الأطفال المصابين بالمرض وكذلك البالغين ليتم التعامل معهم وفقاً لحالاتهم المرضية.
كما أكد "آل حسين" على استمرار التعاون مع جمعية "افتا" وكافة مؤسسات المجتمع المدني بما يحقق خدمة المواطن والمقيم.

الحكم على أعضاء خلية الـ67 بالسجن ما بين 3 إلى 22 سنة

تخطيط إجرامي بين تنظيمي القاعدة بالمملكة واليمن لتنفيذ عمليات إرهابية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140828/Con20140828719977.htm

منصور الشهري (الرياض)

كشفت جلسات استكمال النطق بالاحكام الابتدائية على أعضاء خلية إرهابية مكونة من 67 متهما تورطهم بالتخطيط والسعي عبر اتفاق ما بين التنظيمين الإرهابيين المتواجدين داخل المملكة وفي اليمن لاستهداف مواقع حيوية وعسكرية ولرعاية أجانب داخل المملكة والتنسيق لإدخال صواريخ وأسلحة من اليمن للمملكة لتنفيذ تلك المخططات الإرهابية داخل أراضي المملكة.

ومثل على مدى اليومين الماضيين عناصر الخلية الـ67 بحضور 23 متهما وهم 22-23-24-25-26-29-30-31-32-33-34-35-36-38-39-40-41-42-44-45-48-49-50 حيث حضر عدد من ذويهم جلسات الحكم وكذلك ممثلون لوسائل الإعلام وممثل هيئة حقوق الإنسان.

وكانت أبرز التهم المدانين فيها إيواء احد المتهمين لعضو التنظيم الإرهابي الهالك يونس الحياري وعائلته في منزله الذي استلمه بحكم إمامته لمسجد بالرياض مدة طويلة مع علمه بانتمائه للتنظيم الإرهابي وأنه مطلوب للجهات الأمنية وسعيه لتهريب عضو التنظيم الإرهابي الهالك يونس الحياري إلى خارج البلاد «العراق» لإفلاته من قبضة الجهات الأمنية، فيما أدين متهم آخر بخيانته للأمانة من خلال إفشاء معلومات العملاء في الهاتف السعودي وتزويد الهالك فهد الجوير بأرقام هواتف عدد من الأشخاص وبرنت يوضح موقع منزل أحدهم مع علمه بمنهجه، وافتئاته على ولي الأمر من خلال سفره إلى سوريا والمشاركة في تكوين خلية هناك تعمل على استقطاب الشباب والزج بهم في القتال الدائر في العراق وتنسيقه للشباب الراغبين في الخروج للعراق من خلال تواصله هاتفيا مع منسقين في الداخل وتأمينه أوكارا لاستضافة الشباب القادمين من المملكة لحين ترتيب دخولهم للعراق ومساعدتهم في ذلك وتأمين جميع احتياجاتهم ومساعدة عدد منهم في الدخول للعراق للمشاركة في القتال الدائر هناك.

فيما تورط متهم آخر بالسفر إلى اليمن بقصد التدرب على استخدام الأسلحة استعدادا للمشاركة في القتال الدائر في العراق واتفاقه مع أعضاء التنظيم الإرهابي الذين قابلهم وأقام معهم بدولة اليمن على استهداف مواقع الرعايا الأجانب بالمملكة وشروعه في تنفيذ عملية استهداف المواقع الأمريكية والبريطانية العسكرية بالمملكة من خلال سعيه إلى تأمين الأسلحة اللازمة لذلك بطلبه توفير صواريخ «كاتيوشا» واتفاقه مع أحد المطلوبين للجهات الأمنية على دفع ثمن الصواريخ لإدخالها إلى المملكة وتجنيده عددا من أقاربه وأصدقائه لتنفيذ الأعمال الإرهابية وشروعه في إنشاء خلية إرهابية داخل المملكة مكونة منه ومن بعض الأشخاص وتكفله بتوفير الدعم المالي لها وتوفير السلاح وكل ما تحتاج إليه لتنفيذ المخططات الإرهابية وشروعه في إنشاء قاعدة إعلامية في اليمن لخدمة التنظيم الإرهابي.

فيما ثبت تورط أحد الإرهابيين بتستره على مخططات إرهابية للتنظيم تستهدف مواقع قيادية وجهات أمنية وأماكن حيوية ومواقع دبلوماسية وشخصيات هامة في المملكة وعدم الإبلاغ عنها بعد علمه بها من أحد المطلوبين للجهات الأمنية.

فيما أدين متهم بخيانته للأمانة من خلال قيامه بتصوير عدد من بطاقات الأحوال ودفاتر العائلة الخاصة ببعض منسوبي إدارة عسكرية والتي يعمل بها وأخذه ست بطاقات عسكرية جديدة خالية من البيانات من مقر عمله وتسليمها لأحد أعضاء التنظيم الإرهابي لاستخدامها في خدمة أهداف التنظيم.

فيما أدين متهم بانتهاجه المنهج التكفيري الذي يكفر هذه البلاد تعصبا لوالده وتقديم خدماته لأعضاء التنظيم الإرهابي.
وكانت الأحكام الصادرة ضد الماثلين أمام المحكمة كالتالي:
وفي سياق الأحكام فقد حكم على المدعى عليه الـ 22 بالسجن لمدة 17 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه وبالنسبة للمدعى عليه الـ23 فحكم عليه بالسجن 11 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه مع غرامة مالية بـ15 ألف ريال.
أما المدعى عليه الـ 24 فقد حكم عليه بالسجن لمدة 16 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه وتغريمه ثلاثة آلاف ريال كما جاءت المحكوميات على بقية المدعى حيث حكم على المدعى عليه الـ 25 بالسجن 18 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه أما المدعى عليه الـ 26 بالسجن 22 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، أما المدعى عليه الـ 29 فحكم عليه بالسجن 20 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 30 بالسجن 13 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 31 السجن 12 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 32 السجن 15 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 33 السجن 13 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 34 السجن 17 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ 35 السجن 18 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه المدعى عليه الـ 36 بالسجن 13 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه المدعى عليه الـ38 السجن 4 سنوات ونصف والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه المدعى عليه الـ39 السجن 18 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه، المدعى عليه الـ40 السجن 14 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه. المدعى عليه الـ41 بالسجن 19 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه المدعى عليه الـ42 بالسجن 21 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه المدعى عليه الـ 44 بالسجن 18 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه المدعى عليه الـ 45 بالسجن 12 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه المدعى عليه الـ 48 بالسجن 12 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه والمدعى عليه الـ 49 بالسجن 3 سنوات والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه المدعى عليه الـ 50 بالسجن 16 سنة والمنع من السفر خارج المملكة بعد انتهاء محكوميته مدة مماثلة لسجنه.
الجدير بالذكر أن المحكمة الجزائية المتخصصة لاتزال تواصل النطق بالحكم على كافة أعضاء الخلية خلال الأيام القادمة.

الأسر تردد "كلهن متهمات حتى يثبتن العكس" .. والأخصائيون: ادرسوا الحالات

الخادمات .. خنجر في خاصرة أطفالنا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140828/Con20140828719976.htm

حسين هزازي (جدة)

يوما بعد يوم، تظهر لمجتمعنا «أنياب» الخادمات اللاتي يستقدمهن المواطنون أملا في أيادٍ حانية على الأبناء، وبدلا من الرعاية يستيقظ المجتمع على جريمة قتل فلذات الأكباد، لا لذنب سوى لتهيؤات الخادمات أو لأمور نفسية تعتريهن، فتحول أجساد البريئات إلى برك من الدماء.

ماذا يحدث، وهل يعقل أن تصبح الخادمات خنجرا في خاصرة الأسر، وكيف يمكن أن نأمن على أطفالنا، وهل السجل الأمني أو حتى النفسي الذي يمكن أن تصدره بلاد تلك الخادمات، وهو عرضة للتلاعب أو حتى التزوير، كافٍ لأن نغط في نوم عميق وندع الخادمات يسرحن ويمرحن بين أطفالنا، وهل يمكن أن يكون الخوف مسيطرا علينا لتتحول كل الخادمات إلى مجرمات حتى يثبتن العكس.

تزايد الجرائم

دفع تزايد الجرائم التي ترتكبها الخادمات، خصوصا الإثيوبيات في المجتمع السعودي ضد الأطفال، إلى تخوف عدد من المختصين في القانون والاجتماع وحقوق الإنسان، مطالبين المسؤولين والمعنيين بدراسة عميقة للحالات وإيجاد حلول جذرية للمشكلة، حيث أوشكت أن تكون ظاهرة، خصوصا أن الإحصائيات تدلل على أن عدد الجرائم التي سجلتها العاملات والخادمات الإثيوبيات خلال 8 أشهر الماضية بلغت 10 جرائم بين القتل والطعن والضرب القاتل وسكب زيت الطعام.

ففي شهر صفر الماضي، قامت خادمة أفريقية بالتهديد بالقتل باستخدام الساطور في محافظة العلايا، وفي جمادى الآخرة قامت خادمة إثيوبية بقتل مواطنة بضربة فأس على رأسها جنوب الطائف، أما في شهر رجب الماضي فسجلت أربع جرائم مختلفة، منها جريمة في مكة المكرمة قامت فيها الخادمة الإثيوبية بتسديد ثلاث طعنات لابنة مكفولها، وفي الرياض قامت خادمة إثيوبية أخرى بطعن مكفولتها 33 طعنة تسببت بمقتلها، وفي محافظة الدوادمي قامت عاملة إثيوبية بحرق أفراد أسرة بسكب زيت طعام ساخن بعد غليانه، وتسببت في حرق الزوج والزوجة بحروق من الدرجة الأولى، وإصابة اثنين من الأبناء بحروق متوسطة، وفي الرياض قامت خادمتان إندونيسية وسريلانكية بقتل الطفل عبدالله البالغ من العمر 10 سنوات بنحره بالسكين.

ولم تقف دراما جرائمهم عند ذلك، ففي شهر رمضان الماضي سجلت الجهات الأمنية ثلاث جرائم أخرى، منها تعدي خادمة إثيوبية على مواطنة ثمانينية مقعدة بمدينة الطائف بالضرب المبرح، وقبل عيد الفطر الماضي بخمسة أيام قامت خادمة إثيوبية في تبوك بقتل الطفل محمد البلوي والبالغ من العمر 5 سنوات بعد ممارسة أبشع أنواع التعذيب في حقه، وعاملة أفريقية أخرى قتلت مسنة ستينية بعد هذا الحدث بـ 24 ساعة، وفي مدينة الدمام تحديدا، بعد تسديد عدة طعنات بجسمها تسببت بمقتلها، ولم تمض عشرة أيام حتى اختتمت الجرائم خادمة إثيوبية بقتل الطفلة فاطمة وتسديد طعنات لشقيقتها التي ترقد حاليا في مستشفى الملك فهد بجدة.

يقول المستشار الإعلامي في هيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي إن رأيه الإنساني تجاه جرائم الخادمات ضد الأطفال داخل المجتمع السعودي أنه متعاطف ويرفض هذه الجرائم، ومتعاطف ضمنيا مع أسر وأهالي الأطفال الذين فقدوا أطفالهم على أيدي الخادمات والعاملات الأفريقيات والإثيوبيات منهن، وأن نتائج العقوبات ومن منظور القضايا والحكم يقررها القضاء بعد التحقيق والاستماع حسب النظام القضائي المتبع.

وأضاف: يجب على الجهات المسؤولة النظر لهذه الظاهرة، ولا بد من تناولها من زوايا متعددة إنسانية واجتماعية وقانونية وعقائديه وعلاجها من زوايا اجتماعية ونفسية، وإذا رغبنا في البحث عن حلول لهذه المشكلة يجب تناولها بصورة أعمق وأوسع بعيدا عن الآراء الشخصية. وأشار إلى أن قتل الأطفال على يد الخادمات الإثيوبيات والإفريقيات والإندونيسيات أوشك أن يتحول إلى ظاهرة، ولا بد من أن يكون هناك إجراءات وقائية وصارمة في هذه المسألة، موضحا أن شعور الناس تجاه الجرائم واحد، ولا بد من التوصل إلى إجراءات صارمة للحد من هذه الظاهرة.

غريبة ودخيلة

ويقول مدير إدارة الخدمة الاجتماعية والنفسية في صحة جدة طلال الناشري إن جرائم القتل للأطفال جرائم غريبة ودخيلة وجديدة وتعددها من جنسية محددة أو معينة يثير التساؤلات، ولا بد للجهات الرسمية من التوصل إلى معلومات دقيقة لإيجاد حلول جذرية لهذه القضية.

وتساءل الناشري عن كون هذه الجرائم معتقدات خاطئة لدى الخادمات الإثيوبيات، أو تقدم كقرابين، أو أن الخادمات يتلقين تهديدات من بلدانهن بضرورة قتل الأطفال بدوافع إجرامية لا يعملها أحد.. كل هذه التساؤلات يجب على المسؤولين الأخذ بها ودراسة القضية دراسة عميقة والتوصل إلى حلول جذرية.

وطالب الجهات المعنية بوضع أنظمة قاسية للحد من هذه الجرائم، وإذا لم نتوصل إلى معلومة كافية وشافية تقف وراء حقيقة قتل الأطفال، يجب علينا إيقاف استقدام الخادمات من الجنسيات التي تقوم بجرائم الأطفال، والواجب دراسة ومعرفة الحالات والتعامل مع سفاراتهن والتعاون معهم، والبحث وراء الحقيقة، والتوصل إلى الأسباب إن وجدت، أو استخراج قرار يقضي بمنعهن من العمل.

وأوضح أن جرائم قتل الأطفال انتشرت في جميع مدن المملكة بطريقة عشوائية، ولكن الهدف واحد وهو قتل الأطفال، ويجب دراستها بطرية سليمة للوصول إلى حلول نهائية عن هذه الجرائم.

دراسة عامة

ومن جهتها، قالت الاستشارية النفسية سميرة الغامدي أنه يجب عدم التركيز على جرائم الخادمات من قبل الإثيوبيات فقط، ويجب دراسة الموضوع من نواحٍ متعددة ومختلفة للوصول إلى حلول علمية، مشيرة إلى أن مكاتب الاستقدام في الآونة الأخيرة أصبحت تستقدم خادمات من قرى نائية بسبب رخص أجورها، وهذا تسبب بكثير من المشكلات.

وطالبت الغامدي بضرورة التركيز على التكوين النفسي للخادمة وطريقة التعامل معها، ويجب متابعتهن والاهتمام بهن، ومعرفة أحوالهن النفسية، وعدم ترك الأطفال لهن بسهوله، مشيرة إلى أن فحص الخادمة نفسيا قبل استقدامها أهم بكثير من فحصها جسديا وخلوها من الأمراض الجسدية.

أوقفوا الاستقدام

من جهته، دعا المواطن عبدالهادي المطيري إلى ضرورة إيقاف الاستقدام من دولة إثيوبيا فورا، بعد ازدياد نسب جرائم القتل ضد الأطفال في المملكة منذ فتح باب الاستقدام من إثيوبيا.

وتعليقا على ما يثار حول أن «هناك قرى في إثيوبيا تعتبر ذبح الطفل وتقديمه قربانا»، قال: «هذه المرة الأولى التي أسمع بهذه المعلومة، ولذلك أقول إن الأمر زاد على حده، ويجب إيقاف الاستقدام من إثيوبيا حتى تتم دراسة الأمر والتثبت من هذا».

وطالب بإيجاد عيادات نفسية للعمالة للتأكد من صحتهم العقلية والنفسية، مشيرا إلى أن الفحص النفسي أهم من السريري؛ لأن المريض النفسي قد يقوم بالكثير من المشاكل وجرائم تصل إلى حد القتل.

وأوضح أنه سمع وقرأ عن عدة جرائم للخادمات، منها ملاحقة أثيوبية لعائلة بساطور في القطيف، وبين أن هذه الحادثة ليست الجريمة الوحيدة التي يكون طرفها خادمة من إثيوبيا، ففي القطيف نجت امرأة سعودية (35 عاما) وأطفالها الثلاثة بصعوبة من الموت على يد خادمتهم التي حاولت قتلهم بساطور بعد أن لجأوا إلى غرفة في منزلهم، وذكرت الأم في حينها أن الخادمة كانت تحاول قتل طفلتها ذات السادسة من عمرها، وتمكنت المرأة من الاتصال بأقاربها الذين وصولوا إلى المنزل سريعا، لبدء محاولات أخذ الساطور من يد العاملة قبل أن ترتكب جريمتها، إلا أنها لم تستجب حتى وصل رجال الأمن وألقوا القبض عليها متلبسة. وتساءل المطيري: لماذا لم يعمل المسؤولون والمعنيون بهذه الظاهرة على إيجاد حلول لها.

قصص واقعية

وأضاف المواطن خالد عبدالكريم أنه عايش قصة لأحد أصدقائه، وذلك بعد أن قامت خادمة من الجنسية الأثيوبية بنحر طفلة في منزل عائلتها في حوطة بني تميم دون سبب واضح، وحاولت قتل شقيقتها، ولكن صراخ الطفلة الأخرى أيقظ والدها ليجدها غارقة في دمائها وهي تبكي والسكين على فراشها.

وتابع المواطن محمد منير سلسلة الانتقادات ضد الخادمات الإثيوبيات بقوله: إن جرائم الاعتداء بالقتل والحرق والنحر وغيرها من الطرق ضد الأطفال في تزايد في مجتمعنا، ورغم أن الإحصائيات والأرقام تؤكد أن الحوادث لن تتوقف، إلا أنه لا يزال المعنيون ينتظرون إجراء دراسة كبيرة وعميقة في هذه الظاهرة، ويقومون بإيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة، وهذا الكسل من الجهات المعنية والمسؤولة، وعلى رأسها وزارة العمل والعمال، قد يطول كثيرا؛ لذلك لا بد من زيادة وعي المجتمع نفسه بهذه العمالة والجرائم التي تقوم تنجم عنها، فرب الأسرة أو ربة المنزل ليسا معنيين بدراسة أسباب قتل الأطفال من قبل الخادمات الإثيوبيات، ولكن يجب أن تكون واعية فكريا في عدم الاستقدام من هذه الفئة حتى تتحرك هذه الجهات المماطلة في وضع قوانين لحماية أطفالنا.

وطالب منير بإيجاد عيادات نفسية للعمالة للتأكد من صحتهم العقلية والنفسية، مشيرا إلى أن المشكلة الحقيقة ليست محصورة في العمالة الإثيوبية وما أشيع عن السحرة وتقديم القرابين من الأطفال ليتم إيقاف الاستقدام منها، والشواهد كثيرة لنفس الجرم وقع من جنسيات أخرى، لكن الأمراض النفسية منتشرة، وأغلب الجرائم الوحشية يرتكبها مرضى نفسيون بصورة مفاجأة وغير متوقعة تماما على حسب حالتهم، منهم من قتل أباه، ومنهم من قتل عائلته، ومنهم من انتحر، موضحا أن المريض النفسي يبدو شخصا عاديا، وفي الأغلب لا يبوح بأفكاره إلا القليل، تجده دائما شارد الذهن، ومن يلاحظ شيئا كهذا على خادمته فليتعامل مع الأمر بجدية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أبها: مسلسل "النحر الإثيوبي" للأطفال يتعثر قبل إنهاء حياة "عامر"

المصدر: جريدة الحياة السبت 27 شوال 1435هـ - 23 أغسطس 2014م
اضغط هنا

أبها - يحيى جابر

يستمر مسلسل الرعب الإثيوبي في أنحاء المملكة للعائلات السعودية والمقيمة، فبعد عائلة الطفلة لميس السلمان في حوطة بني تميم، وإسراء السورية ذات الأعوام الستة، اللتين نحرتا على يد عاملتين إثيوبيتين، تكررت المأساة مجدداً مع عائلة سعودية إلا أن الموت لم يغيّب طفلها عامر متعب عسيري (7 أعوام) في منطقة طبب التابعة لمدينة أبها في منطقة عسير (جنوب غربي المملكة)، بعد أن قامت عاملتهم الإثيوبية بمحاولة نحره أول من أمس (الخميس).

وفجعت الأسرة في السادسة مساء بصراخ عامر في غرفته، وهو ملطخ بالدماء بعد أن أقدمت عاملتهم التي لازمتهم طوال أربعة أعوام على محاولة قتله، إلا أنها لم تتمكن من غرز السكين أكثر من 4 سنتيمترات لينجو بأعجوبة من موت محقق، وما زالت أسرة عامر تنتظر خروج طفلهم من العناية المركزة، إذ تم تخديره لثلاثة أيام بعد أن أجريت له جراحة في القصبة الهوائية.

وروى أحد أقارب الطفل لـ «الحياة» (رفض ذكر اسمه) تفاصيل الحادثة التي نالت حيزاً كبيراً من اهتمام الرأي العام السعودي، قائلاً: «كان الطفل في غرفته، ومن دون سابق إنذار سمع أهله صراخاً قوياً، ولو لم يكن أهله موجودين لكانت العاملة أجهزت عليه تماماً»، مضيفاً: «نقلنا الطفل إلى أقرب مستشفى، وأدخل مباشرة إلى العناية المركزة، وأجريت له جراحة عاجلة». وحاولت «الحياة» أن تستفسر من والد عامر عن مبررات جريمة العاملة، إلا أنه كان في حال نفسية سيئة، رافضاً التصريح قبل خروج ابنه معافى من المستشفى.

من جهته، أفاد المتحدث الإعلامي باسم شرطة منطقة عسير المقدم عبدالله بن شعثان أنه تم تسليم العاملة إلى الشرطة، بعد أن ورد بلاغ للعمليات بشرطة المنطقة عن تعرض طفل في السابعة من عمره لاعتداء بسكين من عاملة منزلية من جنسية أفريقية، ما أدى لإصابته بجرح في الرقبة، وأن المختصين باشروا الموقع بعد أن تم إسعاف الطفل من ذويه لأحد المستشفيات، موضحاً أنه تم ضبط العاملة والأداة المستخدمة، والتحقيق جارٍ لكشف ملابسات القضية.

وحاولت «الحياة» الاتصال بمسؤولين في السفارة الإثيوبية لأخذ تعليقاتهم على استمرار العنف من مواطنيهم، إلا أن أياً منهم لم يرد على اتصال الصحيفة.

يذكر أن وزارتي العمل والداخلية أوقفتا استقدام العمالة الإثيوبية في تموز (يوليو) العام الماضي بصفة موقتة، حتى يتم التحقق من الأحداث التي وقعت حينها من جرائم العمالة الإثيوبية، وأكدت الوزارتان أنه على ضوء التقويم سيتم اتخاذ قرار نهائي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ولم يتم الإعلان لاحقاً عن السماح من عدمه.

وكشف السفير الإثيوبي لدى السعودية محمد حسن في حوار أجراه مع «الحياة» مطلع 2013 عن ارتفاع عدد العاملات المنزليات الإثيوبيات في السعودية إلى 200 ألف في أقل من عامين، لم يعد منهن إلى إثيوبيا إلا 350 عاملة لأسباب صحية أو نفسية.

ولوّح السفير الإثيوبي حينها بأنه ينوي مقاضاة أشخاص وجهات إعلامية شهّرت بمواطني بلده لدى المجتمع السعودي.

عضو "شورى": الممارسة الحالية لا تأخذ رأي العامل بالاعتبار

المصدر: جريدة الحياة الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م
اضغط هنا

رأى عضو مجلس الشورى والمستشار القانوني الدكتور ناصر الشهراني أن الممارسة القائمة المتعلقة بنقل الكفالة لا تأخذ في الاعتبار مدى موافقة العامل من عدمها وهو وضع يجب تفاديه لدى وزارة العمل.
وأوضح الشهراني في تصريح لـ «الحياة»، أنه كان يجب أن تأخذ اللائحة موافقة العامل في الاعتبار لتفادي الاستغلال، مشدداً على ضرورة إلغاء السعودية عبارة الكفيل من أنظمتها والعبارات المستخدمة عامل وصاحب عمل، وذلك للمدلول السلبي لكلمة الكفيل.
وأضاف: «بعض صور نقل الكفالة خصوصاً التي تتم بمبالغ مالية كبيرة وبطريقة المتاجرة والتكسب هي تدخل في مفهوم الاستغلال الذي يحذر منه نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص، خصوصاً وأن العامل يجد نفسه أمام وضع قانوني لم يختره».
ولفت إلى أنه يجب التصدي لتلك الممارسات من خلال وضع أحكام تضمن حقوق كل الأطراف في لائحة عمال الخدمة المنزلية، وتضمين الإجراءات ما يفيد موافقة العمل الصريحة والواضحة.

توحيد الأحكام الأسرية في "صك"... وعند قاض واحد

المصدر: جريدة الحياة الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد العيسى، أمراً للمحاكم يقضي بتوحيد الأحكام الأسرية في صك واحد، وأن يتولى القضايا الخاصة بالأسرة الواحدة مهما تنوعت بين طلاق وحضانة ونفقة قاض واحد في المحكمة، مع إعطاء قضايا الأسرة الأولوية والبت فيها بسرعة.
وأكدت مصادر لـ «الحياة أن القرار جاء بعد صدور النظام الذي أتاح تطبيق عقوبة السجن ثلاثة أشهر للأب أو الأم المعطلين أو الرافضين لتنفيذ الأحكام الصادرة في الحضانة أو الولاية أو الزيارة، وسجن من هم في مقام الوالدين الممتنعين عن تنفيذ الأحكام القضائية إضافة إلى سجن من يقاوم التنفيذ أو تعطيله. وتنص المادة الـ 74 من نظام التنفيذ على أنه يجوز لقاضي التنفيذ في وزارة العدل الاستعانة بالقوة المختصة (الشرطة)، ودخول المنزل لتنفيذ الأحكام الصادرة بحضانة الصغير وحفظه وكذلك التفريق بين الزوجين.
وأضافت المصادر ذاتها أن هذا القرار سيمكن القاضي الناظر في القضية من معرفة جوانبها وملابساتها كافة، وعليه سيكون صدور الحكم بشكل سريع، ويصدر للحكم أمر تنفيذ لمنع أي تحايل أو تلاعب من جهة مَن صدر في حقه الحكم.
وأكد القاضي السابق عبد العزيز الشبرمي أن جمع القضايا الأسرية في نظر قاض واحد وصدور حكم واحد من شأنه التيسير والاستعجال، فهو أيسر في نظر القضايا وأسرع في الفصل وأقرب في مواعيد التقاضي وأيسر لمكاتب المصالحة إذ تنظر هذه المكاتب لهذه الحالة الأسرية من جميع جوانبها (طلاق ورجعة وخلع وفسخ ونفقة وزيارة وحضانة)، لأن

المصلحين أصبح لديهم تصور كامل عن حال الأسرة وأوضاعها ودخلها ونحو ذلك، كما أن فيه تعجيلاً أثناء تنفيذ الحكم وتفادياً للمماطلة.
ويرى المحامي خالد البابطين أنه بعد تدشين الوزارة للمحاكم الشرعية المتخصصة بات مرفق القضاء أقدر على التعاطي مع القضايا بشكل أكثر كفاءة وفعالية، فبعد أن تجمعت قضايا الأسرة تحت سقف واحد أصبح من الطبيعي أن تتجمع قضايا العائلة من نزاعات تتعلق بالحضانة والنفقة والخلع عند قاض واحد، فالقاضي وحينما يشبع درس قضية تتعلق بالنفقة على الزوجة مثلاً فإنه في الوقت ذاته يقطع شوطاً كبيراً في قضية تتعلق بحضانة أطفالها، ولهذا فتجمع القضايا المرتبطة ببعضها البعض عند قاض واحد فيه توفير للوقت والجهد والمال، وفيه رفع لمستوى الإنتاجية والأداء وفيه فرصة كبيرة لتحقيق العدالة الناجزة بشكل مناسب وفي وقت قريب.
وأوضح البابطين أن التخصص يفسح المجال للمحكمة لأن تبني ثقافة خاصة بها ومرتبطة بشكل وثيق مع نوعية الاختصاص القضائي المسند إليها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى وجودة الأداء. فالبيئة الداخلية للمحكمة والتي تشمل الثقافة والتقنية والهيكل الإداري والمرافق التابعة لها، جميع ذلك سيكون مسخراً لخدمة ناظر القضية وسيجعله ينتقل من قضية إلى أخرى متصلة بها بشكل يخدمه في الفصل في النزاع باحترافية أكبر.
وأكد أن الجمع بين القضايا المرتبطة ببعضها البعض والتي تكون متولدة عن بعضها البعض، سيجعل القاضي والمحكمة أقدر على صناعة المعرفة وإدارتها على نحو ينتهي إلى تقديم منتج قضائي يشبع حاجات المجتمع.

14 شهراً لتخصيص دوائر قضائية مرورية داخل المحاكم

البكران لـ "الرياض": إبعاد 113 عضواً من القضاء وإحالتهم كمستشارين في القضايا المرورية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 شوال 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/963263

الرياض - أسمهان الغامدي
تعتزم وزارة العدل على تخصيص دوائر قضائية مرورية داخل المحاكم العامة للفصل في قضايا الأحوال المرورية وحوادث السير والمخالفات المنصوص عليها في نظام المرور ولائحته التنفيذية.
كما علمت "الرياض" أن العدل ستستبعد 113 عضواً ممن لا تنطبق عليهم شروط تولي القضاء الواردة في المادة (31) من نظام القضاء، ووجهتم للعمل في المحاكم والدوائر العمالية كمستشارين وكأعضاء في لجان التسوية (الصلح) في المحاكم بعد التنسيق مع وزارة العمل، وبعد موافقة المقام السامي.
وحول هذا قال المتحدث العدلي فهد البكران لـ"الرياض": إنه سيتم نقل القضايا العمالية القائمة وما يتعلق بها في وزارة العمل إلى المحاكم والدوائر العمالية بعد 14 شهرا من الآن اعتباراً من 1437/1/5هـ، بالتنسيق بين رئيس المجلس الأعلى للقضاء ووزير العمل لاستكمال آلية انتقال أعمال الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية وأعضاء الهيئات الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية إلى المحاكم العمالية وكيفية معاملة أعضائها.
وزاد أن المجلس الأعلى للقضاء سيتولى تحديد عدد الدوائر وإصدار القرار اللازم بشأنها أسوة بالمحاكم والدوائر القضائية الأخرى المتخصصة فَوْرَ ورود الإحصاءات من الإدارة العامة للمرور، مؤكدا أنه سيراعى في ذلك الاختصاص المكاني، بحيث تُحاط وزارة العدل بما تمّ من ترتيبات في هذا الشأن.
«الداخلية» تحجب خدمات المواطنين المتأخرين عن مراجعة هيئة الفصل في المخالفات
وأبان البكران أن العدل تعمل على تنسيق مشترك قائم حاليا بين المجلس الأعلى للقضاء، ووزارة العدل ممثلا بلجنة وضع الآلية لتنفيذ نظام القضاء مع الإدارة العامة للمرور لمعرفة حجم العمل لدى لجان الفصل في الحوادث المرورية تمهيداً

لنقل الاختصاص في الفصل في الدعاوى الناشئة عن حوادث السير والمخالفات المنصوص عليها في نظام المرور ولائحته التنفيذية قبل استكمال ما يلزم حيال تخصيص دوائر قضائية مرورية داخل المحاكم العامة.
كما أن المجلس الأعلى للقضاء سيتولى تحديد عدد الدوائر وإصدار القرار اللازم بشأنها أسوة بالمحاكم والدوائر القضائية الأخرى المتخصصة فَوْرَ ورود الإحصاءات من الإدارة العامة للمرور.
في الجهة الأخرى تبذل المملكة ممثلة بوزارة الداخلية مساعي جادة في قضايا الأحوال المرورية وحوادث السير والمخالفات، حيث تتجه الداخلية إلى حجب مجموعة كبيرة من الخدمات التي تقدمها إلى المواطنين، من مخالفي أنظمة السير، ما لم يراجعوا هيئة الفصل في المخالفات المرورية. فيما سيتم المنع من السفر للسائق المخالف إذا كان مقيماً.
وتشمل الخدمات التي ستوقف عن المخالفين السعوديين: إصدار الجواز أو تجديده، إصدار الإقامة أو تجديدها، إصدار تأشيرات السفر للأجانب، استقدام العمالة، إصدار بطاقة الأحوال المدنية (الهوية الوطنية) أو تحديثها، إضافة إلى كل الإجراءات المتعلقة برخص السير والقيادة».
وتشير آخر إحصائيات تمت 2012 إلى أن حصيلة الوفيات في السعودية ارتفعت إلى ما يعادل 21 شخصا يوميا، عدا عن الكثير من العاهات التي تسببها هذه الحوادث، مقارنة ب 17 حالة في عام 2009 قبل تطبيق نظام «ساهر» عام 2010 للمرور، حيث تتصدر منطقة مكة المكرمة بقية المناطق في أعداد الوفيات والمصابين خلال عام 2012، بنسبة 25 في المائة من إجمالي الوفيات و 27 % من إجمالي الإصابات، فيما جاءت منطقة الرياض الأعلى في عدد الحوادث ب28 في المئة من إجمالي حوادث المرور في السعودية، بحسب بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، كما توجد هيئة للفصل في المنازعات والقضايا والمخالفات المرورية يمكن من خلالها تقديم الشكاوى والاعتراضات على المخالفات المرورية أنشأتها الإدارة العامة للمرور في مراكزها الرئيسة في المناطق.

(نزاهة) تعقد برنامجاً تدريبياً حول المدخل إلى مكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/963274

الرياض - أسمهان الغامدي
انطلاقاً من اختصاصات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد(نزاهة) في تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية، والنزاهة، ومكافحة الفساد، المنصوص عليه في المادة (الثالثة/ 20) من تنظيم الهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (165) وتاريخ 1432/5/28ه، تعتزم الهيئة عقد برنامج تدريبي بعنوان (المدخل إلى مكافحة الفساد) في مقرها بمدينة الرياض، بتاريخ 1435/11/5ه، لمدة ثلاثة أيام، موجه لمن يعملون في وحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة.
وأوضح رئيس الهيئة بأن مثل هذه البرامج التدريبية من شأنها أن تؤدي إلى تمكين المشاركين فيها، من زيادة حصيلتهم من المعلومات المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وتنظيم واختصاصات الهيئة، وتوصيف جرائم الفساد المالي والإداري وتكييفها والفرق بينها وبين المخالفات المالية والإدارية، كما تتناول علاقة الهيئة بوحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية، وكيفية التعامل مع ملاحظات الهيئة واستفساراتها والرد عليها، ودور المراجعة الداخلية في حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري، ومنهجية الهيئة في كشف ممارسات الفساد والإهمال والقصور في تنفيذ الخدمات، وسوف تقيمها الهيئة للمختصين في جميع الجهات التي أنشأت وحدات المراجعة الداخلية بمعدل برنامج تدريبي كل شهر، وسيمنح المتدربون شهادات تثبت حضورهم البرنامج.

73٪ منها في مكة والرياض والشرقية

5968 دعوى نفقة في المحاكم.. و529 دعوى خاصة بسكن الزوجة والأولاد

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/963424

الرياض - عبدالعزيز العنبر

شهدت دعاوى النفقة المسجلة لدى المحاكم السعودية ارتفاعاً بنسبة 24% لتبلغ منذ بداية العام الهجري وحتى منتصف شهر رمضان 5968 دعوى، كما ارتفعت أيضاً دعاوى سكن الأولاد ونحوهم على ممن تجب نفقته عليهم خلال الفترة نفسها من العام الهجري الحالي بنسبة 10% مسجلة ما مجموعه 529 دعوى.

وجاءت محاكم منطقة مكة المكرمة كأكثر محاكم المملكة استقبالاً لدعاوى النفقة بواقع 2191 دعوى تشكل ما نسبته 36% من إجمالي عدد الدعاوى، تليها محاكم منطقة الرياض باستقبالها ل 1336 دعوى تشكل ما نسبته 22% من إجمالي عدد الدعاوى، مقابل 819 دعوى مسجلة لدى محاكم المنطقة الشرقية تشكل ما نسبته 13% من إجمالي عدد الدعاوى.

أمّا ال 29% المتبقية فتوزعت على باقي محاكم مناطق المملكة، حيث سجلت 386 دعوى في نجران، و 315 دعوى في المدينة المنورة، مقابل 251 دعوى في عسير، و 174 دعوى في القصيم، و 116 في تبوك، و 115 في حائل، إضافة إلى 86 دعوى مسجلة في الجوف، و74 دعوى في الحدود الشمالية، و63 دعوى في الباحة، و42 دعوى في نجران.

وسجل نحو 31% من إجمالي عدد دعاوى لسكن الأولاد ونحوهم على ممن تجب نفقته عليهم في محاكم منطقة مكة المكرمة بواقع 163 دعوى، تلتها محاكم منطقة الرياض التي سجلت ما نسبته 24.5% من إجمالي عدد الدعاوى وبواقع 130 دعوى، مقابل 104 دعاوى مسجلة لدى محاكم المنطقة الشرقية شكلت ما نسبته نحو 19.5% من إجمالي عدد الدعاوى.

فيما توزعت نسبة 25% المتبقية على باقي محاكم مناطق المملكة، فسجلت محاكم نجران 46 دعوى، مقابل 18 دعوى في عسير، و 15 دعوى في القصيم، و 12 في المدينة المنورة، إضافة إلى 9 دعاوى مسجلة لدى محاكم حائل ومثلها لدى محاكم نجران، و7 دعاوى في كل من تبوك والجوف والحدود الشمالية، ودعوتين فقط مسجلة لدى محاكم منطقة الباحة.

يذكر أن دعاوى النفقة المسجلة لدى المحاكم السعودية خلال العام الماضي بلغت 6374 دعوى، سجل 75% منها لدى محاكم مكة المكرمة والرياض والشرقية، أمّا دعاوى سكن الأولاد ونحوهم على ممن تجب نفقته عليهم فقد بلغت خلال العام الماضي 672 دعوى، جاء نحو 70% منها لدى محاكم منطقة الرياض ومكة المكرمة والشرقية.

المملكة تستضيف 9 دول آسيوية في ورشة عمل للاتحاد الآسيوي للمكفوفين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/963425

الرياض - نوال الجبر

تستضيف المملكة في الفترة من 6-10 ذي القعدة الوفود الآسيوية المشاركة في ورشة العمل التدريبية للكفيفات والتي ينظمها الاتحاد الآسيوي للمكفوفين (ABU) بفندق ماريوت كوت يارد بالرياض.

صرح بذلك رئيس مجلس إدارة جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض الدكتور ناصر بن علي الموسى الذي أكد أن الاستضافة تأتي من منطلق التعاون بين الجمعية والاتحاد وتدل على تميز المملكة على المستوى الآسيوي والدور الذي تلعبه في كافة المحافل. وكذلك أهميتها في خريطة تنفيذ البرامج للاتحاد.

وأشار الدكتور الموسى إلى أن الجمعية تعتبر عضوا رسميا في الاتحاد منذ العام 2010م، وقد وضعت على عاتقها تفعيل كافة البرامج والمناشط التي يقوم عليها الاتحاد وبما يسهم في خدمة المكفوفين والكفيفات على المستوى الآسيوي، معربا عن ترحيبه بكافة المشاركين والمشاركات في الورشة في بلدهم الثاني المملكة العربية السعودية.

من جهته أوضح مدير إدارة خدمات المستفيدين بالجمعية والمشرف العام على الورشة سلمان بن ظافر الشهري أن الورشة تهدف إلى اكساب المشاركات المهارات اللازمة لعمل المشروعات وكيفية تنفيذها وإدارتها وتطويرها، مضيفا، أن موضوعات التدريب تشمل استراتيجيات العمل المطلبي وتنظيم الحملات التوعوية، والرصد وكتابة التقارير.

وبين الشهري أنه سيشارك في هذه الورشة التدريبية أكثر من 30 كفيفة يمثلن تسع دول آسيوية هي البحرين والامارات وعُمان وقطر والكويت ولبنان والأردن والعراق واليمن.

300 ألف ريال لرعاية التائهين والمشردين بجدة

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 شوال 1435هـ - 23 أغسطس 2014م
اضغط هنا

واس – جدة

قررت لجنة أصدقاء المرضى بمحافظة جدة تقديم دعم مالي بمبلغ 300 ألف ريال لمركز أجواد للرعاية المجتمعية الخاص برعاية المرضى النفسيين التائهين والمشردين بجدة.

وأوضح مدير الشؤون الصحية رئيس لجنة أصدقاء المرضى بمحافظة جدة الدكتور سامي بن محمد باداود، إن المركز سيبدأ العمل قريبًا تحت إشراف اللجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية بالتعاون مع المؤسسات الخيرية كأول مركز خيري متخصص في هذا المجال بمنطقة مكة المكرمة.

وأفاد إن اللجنة قدمت هذا الدعم للمركز إيمانًا منها بأهمية وجوده لخدمة هؤلاء المرضى الذين يعانون من الإهمال والرفض الأسري وحمايتهم من أنفسهم ومن التخوف المجتمعي منهم، كما يسهم بمشيئة الله تعالى في إيجاد بيئة مناسبة للمرضى يتم من خلالها تحسين أوضاعهم وتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الصحية والتوعوية والوصول بهم إلى حياة كريمة مع العمل على إعادة بناء العلاقات الأسرية بينهم وبين ذويهم.
من جانبه عبر المدير التنفيذي للجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية والمشرف العام على مراكز أجواد للرعاية المجتمعية سعيد سالم الأسمري، عن شكره وتقديره للجنة أصدقاء المرضى وصحة محافظة جدة على الدعم الكبير الذي يقدمانه للمركز، مما أسهم بشكل كبير في دعم افتتاح هذا المركز الاجتماعي والإنساني الذي يعد مع نظيره في الرياض من المراكز النوعية في منطقة الشرق الأوسط.

هاشتاق للمطالبة بحقوق المعلمين في الأندية الموسمية

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 شوال 1435هـ - 23 أغسطس 2014م
اضغط هنا

خير الله زربان – جدة
طالب عدد من المعلمين والإداريين الذين عملوا في الأندية الموسمية بالمدارس على مستوى المملكة وزارة التربية والتعليم بتقديم مكافآتهم التي تأخرت على غير العادة وانشأوا هاشتاقا خصيصا للمطالبة و تحدث المعلم متعب الروقي بقوله : عملنا لمدة شهرين بكل اخلاص وتفان على أساس أن يتم تسليمنا المكافأة مع نهاية آخر يوم كما حدث العام المنصرم ولكن حتى الآن وبعد مرور حوالي الشهر لم نستلم المكافأة فقد كان أغلب العاملين في الأندية الموسمية يأملون في استلام المكافأة من اجل ان يتمتعوا بالإجازة. بينما يقول المعلم محمد علي لقد تضرر الكثير من العاملين في الأندية الموسمية حيث واصلنا العام الدراسي المتعب بالعمل في الأندية الموسمية ومع ذلك لم يتم تقديرنا بصرف المكافأة وهنا أطالب صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بالنظر في ذلك وأن يتدخل في أسرع وقت لصرف هذه المكافأة.
أما طلال الشريف فقال: كانت مكافأة الأندية الموسمية تسلم للمشاركين مع آخر يوم في العمل ولكن هذا العالم لم تسلم رغم أننا بحاجة للمكافأة من أجل السفر والاستمتاع بالإجازة وهي حق من حقوق كل العاملين في الأندية الموسمية.
الاستاذ سلطان الغامدي يقول من خلال تواصلنا مع القيادات التربوية كانت الوعود بصرف المكآفأة في نهاية شهر رمضان ولكن هذه الوعود لم تتحقق . وأخيرا يقول خالد الحربي : منذ سنوات اعمل في الأندية الموسمية ولم يسبق أن تأخرت ولكن هذا العام تأخرت بشكل غير طبيعي وهذا يجعلنا نمتنع من الاشتراك في الأندية الموسمية في المواسم المقبلة .
«المدينة» حاولت الاتصال بالأستاذ مبارك العصيمي المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم منذ أيام ووعد بالرد ولكن !!!
. يذكر أن الأندية الموسمية بدأت عملها مع نهاية الدوام الدراسي وانتهى مع بداية إجازة العيد ويبلغ عدد الأندية الموسمية على مستوى المملكة 720 ناديا.

•التأمينات" تمنح 3000 امرأة 35 مليونًا كمنحة زواج في عام

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 شوال 1435هـ - 23 أغسطس 2014م
اضغط هنا

تحرير - سعيد الزهراني – الطائف
منحت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال العام المنصرم 3054 امرأة منحة زواج، حيث وصلت قيمة المبالغ المصروفة 35569466 ريالًا في إطار قيام المؤسسة بواجبها تجاه النساء من بنات أو زوجات المشتركين في التغطية التأمينية كون النظام ينص على أنه في حالة زواج الأرملة أو البنت أو بنت الابن أو الأخت بعد وفاة المشترك في نظام التأمينات الإجتماعية، تُصرف لها منحة زواج بواقع 18 شهرًا من قيمة نصيبها في المعاش لمرة واحدة.

÷أحمرالمدينة× ينظم اتصالات مرئية بين معتقلين وذويهم لمدة ÷٣× أيام

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 شوال 1435هـ - 23 أغسطس 2014م
اضغط هنا

حسين بختاور- المدينة
اطمأن عدد من عوائل معتقلين في كل من سجن غوانتانامو و باغرام على ذويهم في مكالمات امتدت ثلاثة أيام ، وذلك بعد موافقة صاحب السمو الملكي رئيس هيئة الهلال الاحمر السعودي ا لأمير فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله على اجراء مكالمات مرئية لبعض العوائل بالمدينة المنورة.
وصرح المتحدث الرسمي بمنطقة المدينة المنورة نايف بن سيف ا لأحمدي ان هيئة الهلال الاحمر بالمدينة المنورة نفذت المكالمات من يوم ا لأربعاء24 /10/ 1435 وحتى مساء اليوم الجمعة الموافق 1435/10/26 حسب تقويم أم القرى في غوانتانامو وباغرام، وذلك بمتابعة صاحب السمو الامير بندر بن فيصل آل سعود نائب مديرعام ادارة الشؤون الدولية المشرف العام على برنامج إعادة الروابط العائلية وبحضور مندوبة اللجنة الدولية وبحضور مندوبي الشؤون الدولية بالإدارة العامة.
وثمن أسر المعتقلين هذه البادرة وقدموا شكرهم وتقديرهم لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، على الجهود المبذولة لتوفير سبل التواصل مع ابنائهم المعتقلين .
سائلين الله تعالى ان يديم على البلاد امنها وامانها واستقرارها.

توجيهات عُليا تعيد الاطمئنان لأسر مفصولي بلدية ينبع

طه : مقترحات لإعادة 59 موظفاً خلال الفترة القادمة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م
اضغط هنا

حامد الرفاعي - ينبع

أعادت توجيهات عليا روح الاطمئنان في نفوس أسر مفصولي بلدية ينبع، وكانت بلدية ينبع قد رفعت للجهات المختصة دراسة متكاملة احتوت على 3 مقترحات تمهيدا لإعادة الموظفين المفصولين، والبالغ عددهم بنحو 59 موظفا خلال الفترة القادمة.

وأكد رئيس بلدية محافظة ينبع المهندس حاتم طه أنه بناء على توجيهات الجهات العليا المتضمنة سرعة وضع الحلول النظامية لإنهاء مشكلة الشباب المفصولين بشكل يضمن لهم الأمان والاستقرار الأسري والاجتماعي وعدم تحميلهم ماحدث، فقد قام برفع تلك المقترحات والمتضمنة بعض الحلول والمعالجات لإعادة الموظفين المفصولين المنطبقة عليهم مسوغات التعيين لوظائفهم من بين هذه الحلول الاستفادة من عدد من الشواغر الوظيفية الموجودة ببلديات المحافظات التابعة لمنطقة المدينة المنورة على بند الأجور فئة (أ) وتجييرها لبلدية ينبع ريثما يتم اعتماد الوظائف المطلوبة في ميزانية البلدية، فيما يكمن الحل الثاني في الاستعانة بمخصصات برنامج تنمية الاستثمارات البلدية لإتاحة المجال للتعاقد عليه مع بعض هؤلاء الموظفين، أما الحل الثالث هو إحداث أرقام وظائف لهؤلاء الشباب وأوضح سعادته أن جميع هذه الحلول تحتاج إجراءات إدارية ومالية معينة ويتم التنسيق مع الجهات المعنية ممثلة بين أمانة منطقة المدينة المنورة ووزارة الشؤون البلدية ووزارة المالية.

حلول واقعية

واضاف رئيس بلدية ينبع قائلا: «لم أتجرأ وأرفع هذه الاقتراحات المتضمنة حلولا واقعية لمشكلة هؤلاء الشباب إلا وأنا جازم كل الجزم بأن ولي أمرنا سيدي خادم الحرمين الشريفين حفظه حريص كل الحرص على هؤلاء الشباب وجميع أبناء الوطن ونحن نمتثل لتوجيهاته السديدة، أيده الله، حيث لايرضينا ماحدث لهؤلاء الشباب المفصولين مهما كانت مبرراتنا في بلدية ينبع وليس من المنطق أن نتوجه للتحقيق عن أسباب القضية ومن المسؤول عن الاجتهاد الخاطئ في توظيفهم في تلك الفترة، والذي نتج عنه تعرضهم للفصل فيما بعد ونترك البحث عن المعالجات فهؤلاء أو لا أبناؤنا وثانيا نحن في البلدية في حاجة لخدماتهم..

وأضاف المهندس حاتم طه: إن الحلول المذكورة رفعتها بلدية ينبع لأمانة المدينة المنورة، والتي بدورها تتولى التنسيق مع الجهات المختصة لتحقيق المناسب منها، وقد وجدت هذه المقترحات قبولا من المسؤولين وبإذن الله سيتم الموافقة عليها قريبًا خلال الفترة القادمة.

وقدم رئيس بلدية ينبع جزيل الشكر والتقدير لسمو أمير منطقة المدينة المنورة على تفاعله واهتمامه بقضية الموظفين المفصولين، مؤكدا أنه كان أكبر سند لهؤلاء الشباب كاشفا في الوقت نفسه أن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان كان شخصيا في تواصل مع معالي أمين منطقة المدينة المنورة، ومعه لمتابعة التفاصيل بقضية المفصولين منذ بدايتها والإجراءات المقترحة لحلها ونيابة عن هؤلاء الشباب أقدم له أسمى آيات الشكر والعرفان، وأضاف رئيس بلدية ينبع قائلا: الحمدلله الذي أكرمنا بفكر وإنسانية فيصل بن سلمان، والذي ليس مستغربًا من سموه، حفظه الله، هذا الاهتمام بأبناء الوطن.

إيجابيا ت عدة

ولفت رئيس بلدية ينبع إلى العديد من الإيجابيات، التي تحققت بالنفع لبلدية ينبع والأهالي بالتزامن مع ملف قضية هؤلاء المفصولين ومنها توطين 48 وظيفة كان يعمل عليها وافدون وتم طي قيدهم وإحلال كفاءات سعودية بدلا منهم، بالإضافة إلى نحو 40 آخرين من المعينين مازالوا مستمرين في عملهم، كما أوضح أن حاجة بلدية ينبع الماسة للعديد من الكودار الوظيفية الوطنية بمختلف تخصصاتها الفنية والإدارية والمساندة تم رفعها في مشروع ميزانية البلدية للعام القادم، وستناقش

مع المختصين إيضاح المبررات المرتبطة برفع كفاءة جميع أقسام البلدية لمواكبة توجهات القيادة في مواصلة التطوير وتنفيذ مشروعات خدمية لأهالي ينبع

وتحفظ المهندس حاتم طه عن توجيه الاتهامات لأي مسؤول بالبلدية في تعمده بالإجراءات الخاطئة التي صاحبت توظيف الشباب المفصولين بهدف إحراجه شخصيا كرئيس للبلدية أمام المسؤولين والرأي العام، مؤكدا أنه يقدم حسن النوايا حيال كل ماقام به زملاؤه ببلدية ينبع ويعتبر ماحدث من قسم شؤون الموظفين هو اجتهاد خاطئ كان هدفه بحسب اعتقاده هو التعامل بنظامية مع المتقدمين لتلك الوظائف التي أعلن عنها منذ أكثر من عام أي قبل تكليفه برئاسة البلدية خاصة أن العدد اثناء التقديم كان كبيرا وتجاوز 1700 متقدم لتلك الوظائف التي لم يتجاوز المقبولون عليها تسعين متقدما من العدد لهؤلاء الباحثين عن الوظائف من أبناء الوطن، مشيرا في الوقت نفسه إلى أنه سيتمسك بأن ماحدث هو (حسن نية) إلى أن تثبت لجنة التحقيق عكس هذه التوقعات متمنيا أن لايحدث ذلك، خاصة أن الجميع بما فيهم زملاؤه هم أبناء الوطن ولديهم من الوطنية والإخلاص ماهو معروف عن أبناء ينبع وأنه يحمل تجاههم كل التقدير والاعتزاز.

بوادر الفرج

وفي السياق ذاته عبر عدد من الموظفين المفصولين عن سعادتهم الغامرة ببوادر انفراج قضيتهم مقدمين جزيل الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد ولسمو وزير الشؤون البلدية، وأمير منطقة المدينة المنورة، مثمنين في الوقت نفسه جهود معالي أمين منطقة المدينة المنورة الدكتور خالد طاهر، ورئيس بلدية ينبع المهندس حاتم طه.

وقال خالد سليمان العنيني وعادل الصائغ وعبدالمجيد الذبياني وخالد السناني في حديثهم «للمدينة « إنهم ينتظرون عودتهم لوظائفهم بفارغ الصبر، خاصة أن قرار فصلهم والذي تم خلال الأسابيع القادمة قد ألقى بظلاله عليهم وعلى عوائلهم خاصة أن أغلبهم يعول أفراد أسرته والتي يتجاوز عدد أفرادها عشرة اشخاص مما يبين ان المعاناة ليست مرتبطة ب 59 موظفا فقط وإنما بجميع أفراد اسرهم التي يتجاوز افرادها اكثر من 500 شخص من بينهم النساء والأطفال، مؤكدين أنهم الآن باتوا مطمئنين بعد وصول صوتهم لولاة الأمر حفظهم الذين أبدوا اهتماما ليس مستغربا وهو ديدن قيادتنا الرشيدة، حفظها الله، وأشاروا إلى أن هذا الاهتمام يمثل لهم مصدر فخر واعتزاز، وسيواصلون مسيرة العطاء لتقديم الغالي والنفيس لخدمة الدين والوطن.

يذكر أن قضية مفصولي ينبع قد شهدت خلال الفترة الماضية زخما كبيرا في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الحديثة التي واكبت تفاصيل طي قيد نحو 59 موظفا من بلدية ينبع بعد مايقارب ثلاثة أشهر من مباشرتهم الوظيفة بحجة أن إجراءات تعيينهم تمت بشكل مخالف للأنظمة والتعليمات، حيث شكل على أثرها أمين منطقة المدينة المنورة لجنة لتقصي الحقائق ما زالت تواصل تحقيقاتها مع مسؤولي البلدية.

1009 دعاوى مضاربة واعتداء على آخر في محاكم المملكة خلال 240 يوماً

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م

اضغط هنا

هتان أبو عظمة ـ جدة

تنظر محاكم وزارة العدل في المملكة 1009 قضايا «مضاربة» واعتداء على آخر «حق خاص»، وذلك من بداية العام الهجري الحالي وحتى نهاية شهر رمضان المبارك، وسجلت محاكم منطقة مكة المكرمة 246 لتكون بذلك أكثر منطقة تنظر محاكمها هذا النوع من القضايا، تليها المنطقة الشرقية، التي سجلت محاكمها 206 قضية ثم منطقة عسير بـ 126

قضية، تليها منطقة الرياض بـ 112 قضية ثم منطقة المدينة المنورة، التي سجلت 60 دعوى ثم القصيم بـ 50 قضية، وجازان بـ 49 قضية، تليها منطقة الحدود الشمالية التي سجلت محاكمها 44 قضية، تليها منطقة تبوك بـ 35 قضية، ثم حائل بـ 33 قضية، تليها الباحة بـ 24 قضية، ثم نجران بـ 17 قضية، وجاءت منطقة الجوف في ذيل القائمة بعدما سجلت محاكمها 7 قضايا فقط من هذا النوع.. وقال المحامي والمستشار القانوني عمر إسحاق: إن هذا النوع من القضايا يعتبر من قضايا الحق الخاص، والذي يسقط بتنازل الطرف المتضرر عن القضية، أما إن لم يكن هناك تنازل فإن القاضي يحكم بناء على الأضرار، التي حصلت للطرف المتضرر قد تكون السجن في حق المدعى عليه أو تعويض مالي، وغيرها من الأحكام حسب رؤية القاضي ناظر القضية.

خبير قانوني يقدم وصفة لحالات الفرار في فترة التجربة .. كفلاء الخادمات بصوت واحد:

حقوقنا تضيع بين الهاربات والعمل والجوازات

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 26 شوال 1435هـ - 22 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140822/Con20140822719003.htm

طالع الأسمري (الجبيل)
الأسر والعائلات تتكبد خسائر كبيرة وتواجه صعوبات حقيقية وتدفع مالا كثيرا نظير استقدام خادمة تخفف عليها العبء.
تصل العاملة المنزلية وتقيم أشهرا قليلة ثم تطلق ساقيها للريح، وتبدأ بعد ذلك حلقات أطول مسلسل شاق للأسر والعائلات، من بلاغ الهروب والبحث عن بديل وتوقع أي شيء من الخادمة الهاربة.
حالات الهروب التي تسجلها أفرع الجوازات ذات أرقام ملفتة، وتشير بعض الإحصاءات الرسمية إلى أنها تصل نسبة 54% من الهاربات من كفلائهم خلال العام المنصرم. وسجلت وزارة العمل، عبر تقارير إحصائية، حدوث 31700 حالة هروب لخادمات يعملن في المنازل خلال العام الماضي، وتأتي في مقدمة مدن الهروب الرياض، ثم المنطقة الشرقية ومنطقة مكة المكرمة، ويقدر بعض الاقتصاديين أن المواطنين يتكبدون من هروب العاملات المنزليات مبالغ تصل إلى 300 مليون ريال سنويا.
من يحمي الكفيل

اعتماد اللائحة التنفيذية لنظام هيئة الولاية على أموال القاصرين

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 26 شوال 1435هـ - 22 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140822/Con20140822718901.htm

واس (الرياض)

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، في اجتماعه الثالث في دورته الأولى برئاسة وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، على مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الهيئة، وأكد على استكمال الإجراءات النظامية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من قرار مجلس الوزراء رقم (53) وتاريخ 12 /3 / 1427هـ، كما وافق على إحالة اللائحة المالية الخاصة بإدارة أموال القاصرين ومن في حكمهم إلى اللجنة الشرعية المتفرعة من مجلس الإدارة للدراسة وإبداء المرئيات، وترقية كل من خالد بن عبدالعزيز الفارس على وظيفة مدير عام الموارد البشرية بالمرتبة (50)، وعبدالعزيز بن حمد الحسين على وظيفة مدير عام الإدارة العامة للتركات بالمرتبة (50).

وأوضح أمين عام المجلس المستشار سامي بن عبدالعزيز المعجل، أن المجلس استعرض في جدول أعماله جملة من الموضوعات، وبعد دراستها ومناقشتها أصدر عددا من القرارات بشأنها.

ثمن مساعي التطبيق.. رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية:

تطوير القضاء يشهد منعطفا تاريخيا بتدشين محاكم الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 26 شوال 1435هـ - 22 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140822/Con20140822719021.htm

عكاظ (نجران)

رحب رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية الدكتور هادي بن علي اليامي بانطلاق أعمال المحاكم المتخصصة في المملكة من خلال تدشين محاكم الأحوال الشخصية في مناطق الرياض ومكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة والدمام.

وثمن اليامي المساعي والجهود المكثفة التي تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الرامية لتطوير السلطات القضائية بما يخدم الرسالة السامية التي تؤديها ولضمان أداء الحقوق لأصحابها وفق منهجية مستقلة ومتطورة، كما أشاد اليامي بجهود وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء وعلى وجه الخصوص الهمة التي يبذلها الرجل الذي يقف على سدة الجهازين الوزير الدكتور محمد العيسى، مشيرا إلى أن انطلاق منظومة المحاكم المتخصصة في المملكة تشكل أهم ثمار مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء.

وأوضح اليامي أن اهتمام المؤسسة القضائية بالأسرة وقضاياها كأولوية قصوى كونها عماد المجتمع كان واضحا وجليا في هذا التوجه بإيلائها الأولوية القصوى في هذا المشروع الحيوي، إذ تعد قضايا الأسرة بتنوعها "الطلاق والخلع والنفقة والحضانة وماله علاقة بها" من أكثر القضايا التي تعرض امام القضاء.

وعن تخصيص قسم قضائي خاص بها ويحظى بالعدد الكافي من القضاة والموظفين المساندين مدعوم بمستوى عال من التدريب والاحتياجات اللازمة سيشكل ولاشك تطورا هاما في المنظومة القضائية برمتها إذ سيزيح هذا التطور حملا كبيرا من كاهل القضاء العام ما يعني مزيدا من المرونة والسرعة في نظر القضايا والحكم فيها، وسيشكل ذلك إلى جانب محاكم التنفيذ منعطفا حاسما لمشروع تطوير القضاء، ويتبع ذلك كله إطلاق المحاكم التجارية والتي ستمارس مهامها كما هو متوقع بعد أربعة أشهر وبعدها ستطلق المحكمة العمالية لتكتمل المنظومة العدلية بشكلها الجديد.

وبين اليامي أن الأمل يحدو الجميع إلى توسيع نطاق المحاكم المتخصصة لتشمل جميع مناطق المملكة وان ذلك كما هو واضح سيكون رهن تدرج مدروس يأخذ في عين الاعتبار تهيئة العوامل البشرية والتقنية.

بدء العمل في المحاكم التجارية 9 ربيع الأول

العدل لـ «عكاظ»: 66 دائرة قضائية لفصل المنازعات العمالية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 27 شوال 1435هـ - 23 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140823Con20140823719053.htm

محمد النغيص (الرياض)

كشفت وزارة العدل أن العمل في المحاكم العمالية سينطلق 1437/1/12هـ، مبينة أنه سيتم إنشاء 5 محاكم عمالية في كل من الرياض، مكة المكرمة، جدة، المدينة المنورة والشرقية تضم 32 دائرة قضائية، إضافة لـ 34 دائرة عمالية في بقية المحاكم العامة بالمملكة.

وأوضح لـ«عكاظ» المتحدث الرسمي للوزارة فهد بن عبدالله البكران، أن جميع القضاة سيتم تأهيلهم وتدريبهم للتعامل مع جميع القضايا العمالية والتجارية، مشيرا إلى أنهم سيخضعون للعديد من الدورات والبرامج المتخصصة.

وأوضح أن المحاكم العمالية تختص بالمنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق، إصابات العمل والتعويض عنها، المنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها، وتشمل أيضا الدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل، شكاوى أصحاب العمل والعمال الذين لم تقبل اعتراضاتهم ضد أي قرار صادر من جهاز مختص بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، كما تختص بالمنازعات المتعلقة بالعمال الخاضعين لأحكام نظام العمل وتشمل عمال الحكومة والمنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل ونظام التأمينات الإجتماعية دون إخلال باختصاصات المحاكم وديوان المظالم، لافتا إلى أن اختصاص المحاكم العمالية جميع المنازعات التجارية الأصلية والتبعية التي تحدث بين التجار، الدعاوى التي تقام على التاجر بسبب أعماله التجارية الأصلية والتبعية، المنازعات التي تحدث بين الشركاء في الشركات، جميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالأنظمة التجارية ودون إخلال باختصاص ديوان المظالم، دعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعه عنهم والمنازعات التجارية الأخرى.

وأشار البكران إلى أن موعد إطلاق المحاكم التجارية 9 ربيع الأول المقبل وستكون ضمن المحاكم المتخصصة التي دشنها وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى القضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، مبينا أنه سيتم إنشاء ثلاث محاكم تجارية في الرياض وجدة والدمام، و11 دائرة تجارية في المحاكم العامة في مكة والمدينة المنورة وتبوك وسكاكا وعرعر والباحة وأبها ونجران وجازان وبريدة وحائل، وهناك تنسيق جار مع ديوان المظالم لسلخ الدوائر التجارية بمن فيهم القضاة والموظفون لانتقالهم لهذه المحاكم.

الشورى يستهل جلساته 6 ذي القعدة بدراسة 9 تقارير حكومية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 27 شوال 1435هـ - 23 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140823Con20140823719064.htm

محمد الغامدي (الرياض)
يبدأ وزير الدولة لشؤون مجلس الشورى اللواء الدكتور محمد بن فيصل أبوساق متابعته لأعمال المجلس تزامنا مع عودة الأعضاء في السادس من ذي القعدة المقبل بعد إجازتهم السنوية التي استمرت 65 يوما.
ويستهل المجلس جلساته يومي الاثنين والثلاثاء بدراسة تسعة تقارير لجهات حكومية تتضمن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مستشفى الملك فيصل التخصصي، مراكز الأبحاث، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وزارة الحج، وزارة الشؤون الاسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد، المؤسسة العامة للموانئ، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، صندوق التنمية الصناعي السعودي، برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
يذكر أن أعضاء المجلس في عامهم الثاني من الدورة السادسة 150 عضوا انتقل منهم الدكتور خالد بن سعيد مديرا لجامعة شقراء واللواء محمد أبوساق وزيرا للدولة لشؤون مجلس الشورى بعد تسعة أعوام قضاها في عضوية المجلس الذي يضم 30 عضوة.

مواطنات رفحاء يقطعن 600 كلم لاستخراج بطاقة الأحوال

المصدر: جريدة عكاظ السبت 27 شوال 1435هـ - 23 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140823/Con20140823719066.htm

فليح ملاك (رفحاء)
تقطع 100 ألف امرأة من أهالي رفحاء والقرى والمراكز التابعة لها 600 كلم من أجل استخراج بطاقة أحوال للنساء في عرعر، لعدم وجود كوادر نسائية تنجز معاملاتهن.
وبين عدد من الأهالي أن معاناتهم تصل أحيانا للسفر إلى عرعر 600 كلم ذهابا وإيابا والبعض الآخر يذهب إلى حائل 800 كلم ذهابا وإيابا من أجل الحصول على هوية لأحد أفراد عائلاتهم من النساء.
وقال علي دحام المروب «إن وجود قسم نسائي في إدارة الأحوال المدنية برفحاء أصبح حاجة ملحة لأهالي رفحاء والقرى والهجر المجاورة لها، حيث إن استخراج هوية وطنية للمرأة أصبح أمرا مهما وحاجة ملحة وكثير من أهالي المحافظة يضطرون للسفر إلى المناطق المحيطة برفحاء مثل عرعر وحائل والقصيم وحفر الباطن من أجل الحصول على الخدمات النسائية التي تقدمها الأقسام النسائية في فروع إدارات الأحوال المدنية».
ويضيف المواطن أحمد الغازي تكبدت عناء السفر الى القصيم من أجل استخراج بطاقة أحوال لزوجتي وذلك هربا من الزحام في عرعر مؤكدا أهمية افتتاح قسم نسائي في فرع الأحوال المدنية برفحاء.
وأكد كل من عامر الصياح وغريب الرخيص أن ايجاد قسم نسائي في أحوال رفحاء أصبح أمرا ضروريا للتخفيف من معاناة الأهالي وأسرهم مما يصطدمون به من إجراءات في بعض الجهات التي تشترط وجود ما يثبت هوية المرأة.
من جهته أوضح لـ «عكاظ» المتحدث الرسمي في وكالة الأحوال المدنية محمد الجاسر، أن افتتاح المكاتب يحتاج لتجهيزات فنية ودعم الموارد البشرية، ومكتب رفحاء ضمن المكاتب المدرجة، والأحوال المدنية لم تغفل هذا الجانب وتسعى لتوفير الخدمات لكل مواطن ومواطنة والوصول لهم في أماكنهم.

الشؤون البلدية تستعد لإطلاق اللائحة التنفيذية لنظام التراخيص

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140824/Con20140824719217.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

تعمل وزارة الشؤون البلدية والقروية حاليا على إعداد اللائحة التنفيذية لنظام إجراءات التراخيص البلدية الذي يمنح الوزارة اختصاص إصدار التراخيص البلدية للأنشطة بجميع أنواعها ويشدد على عدم جواز ممارسة أي نشاط إلا بعد الحصول على ترخيص بلدي وترخيص من الجهة الحكومية المختصة.

ووفقا لنظام إجراءات التراخيص البلدية فإن الوزارة هي الجهة المختصة بإصدار التراخيص البلدية للأنشطة بجميع أنواعها، وتعديلها وتجديدها وإلغائها

وإيقافها، فيما تتولى الجهة الحكومية المختصة وضع اشتراطات ممارسة النشاط الداخل تحت إشرافها ومتطلباته وإصدار تراخيص ممارسته، وتعديلها وتجديدها وإلغائها، كما تصدر الوزارة الترخيص البلدي بعد اكتمال جميع إجراءاته خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب، وتحدد اللائحة مدة الترخيص البلدي بناء على طبيعة النشاط، ويجدد الترخيص لمدة أو لمدد مماثلة بعد التأكد من استيفاء شروطه ومتطلباته.

وأكد النظام على أهمية استيفاء الوزارة للرسوم والغرامات البلدية، واستيفاء الجهة الحكومية المختصة الرسوم والغرامات الخاصة بها وفق الأنظمة واللوائح المنظمة لها، كما أتاح للوزارة الاستعانة بالمكاتب الهندسية والشركات والمؤسسات الخاصة لتسهيل إجراءات الترخيص البلدي.

واشتمل على أن تقوم كل أمانة وبلدية فئة (أ) بإنشاء مكتب تنسيق لتسهيل إجراءات إصدار التراخيص البلدية وتراخيص الجهة الحكومية المختصة، كما أنه على كل جهة حكومية مختصة تكليف من يمثلها في المكتب بحسب نوع النشاط المراد الترخيص بممارسته وتنشر تقارير إحصائية عن أعمال المكتب بما في ذلك إعداد التراخيص الصادرة من كل مكتب ومدة الحصول عليها وتحدد اللائحة الأحكام اللازمة لذلك.

ويشترط نظام إجراءات التراخيص موافقة الدفاع المدني قبل الحصول على الترخيص البلدي، على أن يتم البت في طلب الموافقة خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب، وتوحيد شروط الترخيص البلدي للنشاط الخاضع لإشراف تلك الجهة ومتطلباته، بالإضافة إلى توحيد مدد الترخيص البلدي لتكون مماثلة لمدة ترخيص النشاط الذي تمنحه الجهة الحكومية المختصة، وتحديد علاقة كل جهة حكومية مختصة بالوزارة وبيان دورهما، مع مراعاة أن يكون تقديم طلب الترخيص إلى الجهة المشرفة على النشاط أولا.

ويشدد النظام في الوقت نفسه على أهمية إصدار الجهة الحكومية المختصة موافقة مبدئية لطالب الترخيص إذا توافرت الشروط المقررة نظاما وذلك من خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب على أن يكون إصدار الترخيص النهائي بعد الحصول على ترخيص بلدي ساري المفعول.

وبموجب النظام يتم تشكيل لجان في الأمانات والبلديات للنظر في التظلم من عدم منح الترخيص البلدي، أو إيقافه أو عدم تجديده، أو تعديله، أو إلغائه، والتظلم من تطبيق الغرامات والجزاءات البديلة المقررة نظاما، وكذلك الشكاوى الناشئة من أضرار الانتفاع بالتراخيص البلدية.

وتحدد اللائحة عدد أعضاء كل لجنة وصفاتهم ومدة العضوية والأعضاء الاحتياطيين وكيفية إصدار القرارات والمدد اللازمة للبت في هذه التظلمات والشكاوى وإجراءات عمل اللجان ومكافآت أعضائها، كما يجوز التظلم من قرارات تلك اللجان أمام المحكمة الإدارية خلال 60 يوما من تاريخ العلم بها.

من ناحية اخرى نظمت وزارة الشؤون البلدية والقروية دورة تدريبية بعنوان «المفاهيم الأساسية والتعريف بالمواصفات القياسية الدولية لنظم إدارة الجودة أيزو 9001»، وذلك بمبنى الوزارة بالمعذر.

الحرفيات يتطلعن إلى تسهيل إجراءات رخص مزاولة العمل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140824/Con20140824719218.htm

مشاعل الرويلي(جدة)

أبدت العديد من الحرفيات والأسر المنتجة سعادتهن بالبادرة الكريمة التي اشتمل عليها الأمر الملكي الكريم بتخصيص ميزانية قدرها 50 مليون ريال سنويا لمشروع التدريب الحرفي النسائي لمن هم مشمولون بخدمات الجمعيات الخيرية أو الجمعيات التعاونية أو لجان التنمية التي طال انتظارها، حيث أكدن أن تسويق منتجات الحرفيات والأسر المنتجة يتم عبر البازارات السنوية وقليل من منافذ البيع المؤقتة والمشروطة بوقت وفترة.

وأكدن على الدور الفعال الذي ستقدمه هذة الخطوة في تفعيل الأيدي العاملة النسائية من سيدات ذوي مهارات وخريجات تقنيات، مايوصل إلى القضاء على نسبة من البطالة النسائية، وأيضا الحصول على إنتاج حرفي محلي بأياد عاملة سعودية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص السعودة على جميع الأصعده ومن ضمنها الحرفية.

وقلن: إن هذا القرار سيضيف الكثير فيما يخص تحويل المستفيدات من الجمعيات إلى منتجات، عبر تأهيلهن وصقل مهاراتهن يدويا وفنيا، بهدف تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا في مجتمعها المحلي، حيث تشير داليا العبدلي مستشارة الموارد البشرية إلى أن هذا الدعم محفز كبير وقوي لدعم الحرفيين والحرفيات لتسهيل مزاولة الحرف على أوسع نطاق، ما يؤدي إلى نشر الثقافة الحرفية بين أبناء الوطن والمحافظة على التراث ومن ثم انتقاله إلى الأجيال الجديدة. وتذكر أهمية ووجوب استغلال هذا الدعم للارتقاء الثقافي والأداء البشري، وتسلط الضوء على احتياجات الحرفية الأساسية ومطالبها كوجود التسهيلات في إعطاء الرخص لمزاولة الحرف، التعاون مع كافة القطاعات الحكومية والخاصة لإقامة الفعاليات و المهرجانات للتعريف بالحرف، الموافقة على تدريب كوادر بشريه على مختلف أنواع الحرف عن طريق البرامج التي تعنى بذلك.

وتقترح داليا توفير وترخيص منافذ دائمة للبيع، مساعدة الحرفيين والحرفيات للإعلان عن الحرف، المشاركة في البازارات والمهرجانات مقابل رسوم رمزية أو حتى مجانية للأخذ بيد السيدات وتسهيل أمورهن، بالإضافة إلى توفير سوق دائم للحرفيين والحرفيات في مناطقهم. وتنبه إلى تصحيح مفهوم الأسر المنتجة والفرق بينها وبين الحرفيين والحرفيات.

ومن جانب آخر أبدت عضو المجلس العام للتدريب المهني والتقني الدكتورة عائشة نتو استحسانها وتشجيعها للقرار، فيما أشارت إلى أنه لابد للسيدة أن تسوق لحرفتها بطريقة مختلفة لأنها لاتستطيع منافسة الأسواق الأخرى المتمرسة والعالمية، كالصينية وغيرها فيما يخص الإتقان والأسعار الضئيلة إلا بالتدريب الذي سيلقنها كيفية التسويق بالاستدامة وليس المؤقت عن طريق هذا البرنامج وغيره من المبادرات التي ستخدم الحرفيات مستقبلا والجاري تنفيذها، وأشارت إلى دور الشركات الكبيرة والبنوك التي يمكن أن تسهم كذلك في تحريك ركود هذه الفئة باقتنائها لمصنوعاتهن كهدية قيمه لتراث المملكة.

"العمل": حالتان يحق فيهما للوافد نقل خدمته دون موافقة الكفيل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140824/Con20140824719251.htm

محمد طالبي(أبها)
أعلنت وزارة العمل أن هناك حالتين فقط يحق فيهما للعامل الوافد نقل خدمته من المؤسسة التي يعمل فيها، دون موافقة الكفيل. وأوضحت وزارة العمل، أن الحالة الأولى تتضمن عدم إصدار رخصة عمل للوافد، لكون الكيان الذي تتبع له يقع في النطاق الأحمر أو الأصفر، والحالة الثانية تتضمن عدم إصدار رخصة عمل خلال الأشهر الثلاثة التي تلي قدوم العامل إلى المملكة. وأكدت وزارة العمل بأنه في حال كان العامل الوافد لم تصدر له رخصة إقامة لأي أسباب مقنعة، يحق له إيجاد صاحب عمل آخر، وتبدأ إجراءاته مع وزارة العمل ثم المديرية العامة للجوازات.

"الصحة" تقر إنشاء عيادات "أيدز" في المطارات... من دون تنفيذ

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الدمام – ناصر بن حسين
فشلت وزارة الصحة، في تحويل وعودها بإنشاء ثلاث عيادات للكشف الطوعي وتوعية المسافرين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز) في مطارات دولية، إلى واقع، إذ بقيت «حبراً على ورق»، على رغم مرور سبعة أعوام من إطلاق تلك الوعود. وبقيت المطارات الثلاثة، ومنها مطار الملك فهد الدولي في الدمام، من دون عيادة أيدز تستقبل المرضى، أو تفحص القادمين من الدول الأخرى، أو تقدم الاستشارات حول كيفية الوقاية من الوقوع في شباك هذا «الوباء».
وبلغ العدد التراكمي لحالات «الأيدز» المكتشفة في السعودية، منذ بداية 1984، وحتى نهاية 2012، 18.762 حالة، منها 5348 سعودياً، بحسب تقرير صدر بمناسبة «اليوم العالمي لـ «الأيدز». كما تم اكتشاف 1233 حالة جديدة مصابة بفايروس «الأيدز» في 2012، منها 431 حالة لسعوديين.
وأشار التقرير إلى طرق انتقال العدوى بين السعوديين التي تم اكتشافها في 2012، وأبرزها العدوى من خلال العلاقات الجنسية بنسبة 96 في المئة (414 حالة من أصل 431)، يليها تعاطي المخدرات بالحقن، إذ بلغ 2.5 في المئة، ما يعني 11 حالة، ثم انتقال العدوى من الأم إلى الجنين، بنسبة 1.5 في المئة. وما زالت محافظة جدة تشكل النسبة الأعلى في تسجيل الحالات المستجدة بين مناطق المملكة، بنسبة 39 في المئة من السعوديين، و45 في المئة من غير السعوديين.
ووضعت وزارة الصحة، خطوة إنشاء عيادات «الأيدز» في إطار «نشر التوعية والثقافة بين المسافرين والقادمين من طريق المطارات، وتقديم الاستشارات لهم، وإخضاع من تستدعي حاله إلى الكشف الطوعي». ولم تتضح الأسباب التي أعاقت الوزارة دون تنفيذ قرارها الصادر في 2007، على رغم تزايد حالات الإصابة بـ «الأيدز» بين السعوديين

والأجانب. فيما تضم المطارات عيادات تقوم بالدور الروتيني، في تقديم الكشف والمتابعة وعلاج الحالات الطارئة، إن وجدت.
وقررت وزارة الصحة، إطلاق 20 عيادة للمشورة الطوعية لمرضى «الأيدز» تغطي مناطق المملكة ومحافظاتها، إضافة إلى ثلاث عيادات في المطارات الدولية، للكشف الطوعي وتوعية المسافرين إلى خارج المملكة، مع الحرية التامة في وضع الأسماء وسرية البيانات. واستهدفت الوزارة التركيز على عشرة أمراض معدية، تنتشر في المملكة منها «الأيدز».
وأشارت حينها إلى أنها مقبلة على تكثيف جهودها على هذه الأمراض، لافتة إلى أنه على مستوى مرض «الأيدز» تمت إضافة أربعة مراكز جديدة لفحص وعلاج المرض والحد من انتشار الإصابة به.
ووصف مصدر في مطار الملك فهد الدولي بالدمام إنشاء عيادة متخصصة بالاستشارة الطوعية في المطارات من وزارة الصحة، تهتم في التثقيف والتوعية وتقديم الاستشارات، خصوصاً للطلبة المسافرين أو القادمين من الدول الأخرى بـ «المعلومة الجديدة»، موضحاً أنه لم يسمع بها من قبل، كما لم يتم تداولها بين زملائه في العمل. وأشار إلى أن المطار يحوي غرفة خاصة بالطوارئ، تُعنى في الخدمات العلاجية الأولية، موضحاً أنها تابعة للطيران المدني، وهي «مجهزة بأطباء وممرضين، يعملون على مدار 24 ساعة».
فيما ذكر حامد الغامدي، الموظف في قسم العمليات بالمطار، أن «المطار يحوي عيادة طبية بالفعل، تقوم بدورها بشكل عام وروتيني، كاستقبال الحالات المحالة إليها، للكشف عليها وإجراء اللازم تجاهها». وقال: «لا توجد عيادات خاصة لمرضى «الأيدز» في المطار»، مؤكداً أنه لا يتم فحص «الأيدز» في هذه العيادة، سواءً للقادمين أم المسافرين السعوديين أم الأجانب.
«الطيران المدني»: اسألوا «الصحة»... و«الوزارة» لا ترد!
طالب المتحدث باسم هيئة الطيران المدني خالد الخيبري، «الحياة» بالتواصل مع وزارة الصحة، حول عيادات «الأيدز» في المطارات، «لأنها المعنية بتنفيذ ما أقرّته وعمل عيادات لمرضى «الأيدز» في المطارات». وقال: «اسألوا وزارة الصحة»، مؤكداً وجود مركز صحي في كل مطار من مطارات المملكة ، داعياً لسؤال وزارة الصحة عما تقدمه هذه المراكز، لأنه «جانب صحي». وذكر أنه لا يملك معلومات إضافية. فيما حاولت «الحياة» الاتصال بالمتحدث باسم وزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني «هاتفياً» مرات عدة، إلا أنه لم يرد.

وزير العمل: "حلول جذرية" لتسرُّب السعوديات من "المحال النسائية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
اضغط هنا

جدة - منى المنجومي
أكد وزير العمل المهندس عادل فقيه أن وزارته تدرس تسرُّب العاملات السعوديات من محال المستلزمات النسائية.
وأوضح - بعد زيارته مركز الاتصال النسائي لشركة «موبايلي» في جدة أمس - أن «وزارة العمل تعكف على إجراء دراسات متخصصة عن مشكلة تسرُّب العاملات من محال بيع المستلزمات النسائية مع الجهات المعنية والمتخصصة».
وأشار إلى أن الدراسة تهدف لوضع «الحلول الجذرية والنهائية» للمشكلة. (للمزيد)
وقال: «إن الوزارة عملت، بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، على تدريب أعداد كبيرة من الفتيات السعوديات للعمل في مهنة «بائعة تجزئة»، لإيجاد كوادر نسائية وطنية متدربة ومؤهلة لهذا العمل، لتكون بدائل جاهزة للتوظيف الفوري في محال بيع المستلزمات النسائية التي تواجه مشكلة في تسرُّب بعض عاملاتها».

وأضاف: «أن لدى الوزارة برامجَ تحت التطوير مع صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم توظيف المرأة في قطاع المستلزمات النسائية، تتمثل في دعم الرواتب والحوافز والمميزات للعاملات، لتقديم أجور مناسبة للعاملات، ومميزات لضمان عدم تسربهن».

ورداً على سؤال لـ«الحياة» عن مجالات العمل الجديدة الخاصة بتوظيف المرأة في القطاع الخاص قال: «إن وزارة العمل تعمل حالياً على دراسات عدة متعلقة بفتح مجالات جديدة لعمل المرأة في القطاع الخاص، وسيتم إعلان نتائج كل دراسة بعد الانتهاء منها».

وأشار إلى أن «وزارة العمل طرحت مسودات لتنظيم عمل المرأة في الآونة الأخيرة، مستبعداً عملها في الوقت الراهن في الصيدليات التجارية، لعدم وجود أعداد كافية من الكوادر الوطنية المؤهلة علمياً (خريجات الصيدلة). لكنه قال: «إن المرأة السعودية تعمل في شركات الأدوية والصيدليات في وظائف أخرى، مثل الشؤون الإدارية، والأقسام المالية والمبيعات».

الحياة
AL HAYAT

الحقباني: "العمل" تعمل على أتمتة أعمال التفتيش الميداني لتصبح آلية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

أكد نائب وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني أن الوزارة تعمل حالياً لأتمتة جميع أعمال التفتيش الميداني لتصبح بطرق آلية، عبر أجهزة كفّية خاصة توزع على مفتشي الوزارة في المناطق والمحافظات كافة وربطها بمركز عمليات التفتيش، الأمر الذي يزيد من فعالية التفتيش ورصد المخالفات آليا، متوقعاً بدء التطبيق منتصف الشهر المقبل.

وحث الحقباني خلال ورشة عمل بعنوان "الرؤية الميدانية لأعمال التفتيش" التي عقدت اليوم لمديري فروع ومكاتب العمل في المناطق على مضاعفة الجهد وتقديم أفضل الخدمات للعملاء، والارتقاء بالأعمال الموكلة لهم، وتحفيز المفتشين من خلال الأدوار والصلاحيات الممنوحة لهم.

من جانبه قدم المشرف على الفرق التفتيشية الميدانية في وزارة العمل داوود الصبحي عرضاً لأساليب إعداد الخطط التفتيشية، لافتاً إلى أن تطبيق نظام العمل في المملكة يتطلب وجود جهاز رقابي فاعل لضمان تطبيق الأمثل للنظام، بما يحقق المصلحة المشتركة بين وزارة العمل والمنشأة والعامل، عادّاً وكالة التفتيش بالوزارة الجهة المسؤولة عن جميع أعمال التفتيش من خلال تنفيذ الحملات وزيارة المواقع للتأكد من التزام أصحاب المنشأة بتطبيق أنظمة العمل، كما أنها هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ برامج التوعية لأصحاب العمل والعمال بضرورة احترام وتطبيق نظام العمل، وإرشادهم إلى أفضل السبل وأيسرها إلى تطبيق النظام.

إلى ذلك استعرض مستشار تطوير أعمال في وكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل في الوزارة المهندس علي اليامي مهام مركز عمليات التفتيش، مبيناً أن الهدف منها رفع كفاءة الزيارة التفتيشية باستخدام الوسائل التقنية المتقدمة من خلال ربط العمل الميداني بقيادات التفتيش في الوزارة، وتوحيد وتوثيق الإجراءات المتخذة من قبل المفتشين.

وأكد اليامي، أن مركز العمليات هو إدارة تقنية لأعمال التفتيش، وتم ربطه بنظام دعم المركبات عبر الأقمار الاصطناعية، وهو نظام متطور وذو تقنية عالية يربط جميع مركبات التفتيش بمركز العمليات ودعمها عن بعد، والمساندة لها في حالة تعرضها للأعطال أو السرقة.

ويحتوي مركز العمليات على حزمة من الأنظمة والبرامج والتقنيات التي من شأنها تسهيل وتقديم الدعم المعلوماتي واللوجستي للمفتشين الميدانيين، وتتمثل في نظام أوتوماكس العالمي الذي يصمم برامج الزيارات، ويحدد مساراتها ويرصد نتائجها، وذلك ببرنامج الأجهزة الذكية المثبت على الأجهزة الكفية للمفتشين الذي يهتم بتطوير تقارير ونتائج الزيارات وينقلها من المرحلة الورقية إلى مرحلة التعامل الإلكتروني الذكي.

هيئات تسوية الخلافات العمالية تفصل في 12.844 قضية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/963510

الرياض - واس :
فصلت هيئات تسوية الخلافات العمالية في (12844) قضية، انتهت (1796) منها بالصلح بين طرفي العلاقة التعاقدية، أما القضايا المستأنفة فقد بلغ عددها (3530) قضية، وذلك بعد أن تلقت الهيئات الابتدائية منذ الأول من محرم 1435هـ حتى نهاية شعبان الماضي (78513) قضية، منها (63026) قضية مُدورة من فترات سابقة على مستوى مناطق المملكة جميعها، مما يؤكد أن النزاعات خلال تلك الفترة قد انخفضت أعدادها بشكل كبير بعد المهلة التصحيحية.

"الأمر بالمعروف": تقرير وحدة الجرائم المعلوماتية يهدف إلى بيان خطر بعض البرامج

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/963606

الرياض - تركي العوفي
أوضح المتحدث الرسمي لرئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ تركي بن عبدالله الشليل أن التقرير الذي نشر قبل أيام حول إنجازات وحدة مكافحة الجرائم المعلوماتية منذ إنشائها ولمدة سنة ونصف يهدف إلى بيان خطر هذه البرامج والمواقع متى استخدمت استخداماً سيئاً.
وقال هناك من يتساهل في نشر الوسائط الخاصة عبر هذه البرامج ولا يدرك البعض خطورتها إلا حينما يقع في شرها.
وأشار إلى أن بعض الصحف أبرزت جزئية من التقرير المفصل دون ذكر ما جاء في التقرير كاملاً ما التبس على البعض الهدف من نشره.
يذكر أن الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد وفرت 10 خطوط ساخنة لاستقبال بلاغات الابتزاز وتستقبل يومياً 12 بلاغاً عن حالة ابتزاز وقامت وحدة مباشرة بلاغات الابتزاز بمعالجة أكثر من 120 قضية حدثت في الرياض خلال شهرين فقط.

فيما يشكو إصرار مرضاه على "العناية التمريضية"

"الشورى" يطالب بفروع لـ "التخصصي" وتعزيز طاقته واستقطاب الكفاءات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/963611

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

طالب مجلس الشورى بزيادة الطاقة الاستيعابية لمستشفى الملك فيصل التخصصي وإيجاد فروع لتقديم الرعاية الطبية التخصصية بمناطق المملكة حسب الحاجة وتماشياً مع التنظيم الأساسي للمؤسسة العامة للمستشفى لمراعاة ظروف المرضى وتقديم الرعاية الطبية التخصصية قريباً من مقر إقامتهم.

جاء ذلك في التوصيات التي خلصت إليها لجنة الشورى الصحية في دراستها لأداء المستشفى مؤخراً حيث كشف تقريرها السنوي للعام المالي 341435 عن عدم تقديم الخدمات الطبية التخصصية لنحو 52% من الحالات المرضية بسبب بلوغ الحد الأقصى للطاقة الاستيعابية ولايمكن تقديم العلاج إلا لـ(42%) تقريباً، ويقدَّر متوسط إشغال الأسرّة في المستشفى بالرياض(92%) وفي جدة(89%).

وأشارت اللجنة الصحية في توصيتها السابقة إلى قرار مجلس الوزراء الصادر عام 1422 والنص على ان يكون مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث مؤسسة عامة تتمتع بشخصية اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة ترتبط برئيس مجلس الوزراء.

توصيات لدعم أبحاث التوحد و25% نسبة شفاء من 200 ألف مصاب بالمرض

ورصدت صحية الشورى الانعكاس السلبي لتطبيق المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي للسلم الموحد والبدلات الخاصة بوظائف الممارسين الصحيين السعوديين على قدرة المؤسسة على استقطاب الكفاءات الصحية السعودية المتميزة والمحافظة عليها، وتشير آخر الإحصائيات التي حصلت عليها "الرياض" والمرتبطة بالاستقطاب والاستقالة لعام(341435) إلى أن عدد المستقيلين من الممارسين الصحيين السعوديين قد فاق المنضمين للمؤسسة بواقع 27%.

وشددت اللجنة الصحية في توصية لها على تمكين المؤسسة من تطبيق النظم واللوائح الخاصة بها وإعطائها مزيداً من المرونة المالية والإدارية لمواصلة دعم استقطاب الكوادر الصحية الوطنية والعالمية المتميزة والمحافظة عليها.

وطالبت توصيات صحية الشورى" فيصل التخصصي" بزيادة نسبة استقطاب الممرضات السعوديات المؤهلات، والمختصين الصحيين في المجالات النادرة مثل أخصائي التخدير، والرعاية التنفسية، والمختبرات، وصيانة الأجهزة الطبية، والتعقيم وغيرها من التخصصات الصحية النادرة من حملة البكالوريوس وإقرار امتيازات مادية وبرامج تدريب وتأهيل بهدف زيادة قدرة المؤسسة على الاستقطاب والمحافظة على الكوادر البشرية المتميزة، وتحقيق أهدافها في رفع مستويات الإحلال ونسب السعودة المستهدفة.

وأتت توصية اللجنة بعد أن رصدت انخفاض نسبة وظائف الممرضات السعوديات بـ 11 وظيفة وارتفاع نسبة الاستقالات عن الاستقطاب في كافة التخصصات الصحية، ورأت اللجنة أهمية توصيتها في ظل زيادة الطلب على الخدمات الصحية والحادة الماسة لاستقطاب كوادر تمريض ومختصين صحيين ذوي كفاءات متميزة ومؤهلة من حملة البكالوريوس لتشغيل مركز الملك عبدالله للأورام أمراض الكبد بسعة 300 سرير ومستشفى الأطفال بسعة 348 سريراً في الرياض والمقر الجديد لفرع جدة بسعة 650 سريراً.

وأوصت اللجنة المتخصصة التي درست تقرير مستشفى الملك فيصل التخصصي بالاستفادة من برنامج "إحالتي" لتحويل المرضى الذين لايحتاجون إلى رعاية تخصصية إلى المستشفيات الملائمة لاحتياجاتهم والرعاية طويلة الأجل إذا لزم ذلك.

وأوضح تقرير اللجنة أن بعض الأسرّة التي يشغلها مرضى تم استكمال علاجهم ولا يحتاجون عناية طبية تخصصية بل تكفيهم عناية تمريضية فقط، لكنهم يصرون على عدم الخروج أو نقلهم للمستشفيات المحولة لهم أو الحكومية الأخرى، ورأت اللجنة ضرورة دراسة الأسباب النفسية والاجتماعية لهذه الحالات والاستفادة من برنامج " إحالتي" أو التعاقد من مستشفيات أهلية حسب مكان إقامة المريض للعناية بالمرضى طويلي الإقامة.

وفي خامس التوصيات التي تخضع للمناقشة الاثنين المقبل، على تقرير مؤسسة مستشفى الملك فيصل التخصصي، طالبت صحية الشورى بدعم مركز أبحاث التوحد في المؤسسة ليتمكن من تأهيل وتدريب المتدربين في مراكز التوحد التأهيلية الأخرى.

وتشير الإحصائيات والتوقعات إلى ان عدد الأطفال المصابين بمرض التوحد في المملكة يقارب 200 ألف طفل، وهي في ازدياد ووصلت نسبة الشفاء في التدخل المبكر لهذه الحالات إلى 25% إضافة إلى أن تدريب الأسر على التعامل مع الطفل التوحدي يساعد كثيراً في علاجه والاكتشاف والتأهيل.

الحكومة ماضية في مشروعات "الدعم غير المباشر" للحد من التضخم وزيادة الأسعار

تنويع مصادر دخل المواطن أهم من زيادة راتبه..!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/963689

جدة، تحقيق - منى الحيدري

تتعالى الأصوات من وقت لآخر مطالبة بزيادة الرواتب في القطاعين العام والخاص، كما شهدت شبكات التواصل الاجتماعي موجة عارمة لحملة (الراتب ما يكفي الحاجة)، ومع التبريرات التي قدمها المطالبون بتلك الزيادة، إلاّ أنّ الكثير غفل عن جانب مهم تؤديه الدولة لا يقل أهمية عن زيادة الرواتب، والمتمثل في دعم المشتقات البترولية، والسلع الغذائية، والخدمات المجانية، والرسوم المخفضة، وغيرها من أوجه الدعم الحكومي، وفيما لو تم إيقاف أو تقليص هذا الدعم لتكشفت حقائق صادمة للمواطنين، منها أنّ ذلك الدعم يعادل ما لا يقل عن زيادة (30%) من الراتب، وقد يصل إلى الضعف فيما لو دفع المواطن القيمة الحقيقية للكهرباء والمياه.

وأكّد مختصون على أنّ دعم مشتقات الوقود يكلف خزينة الدولة عشرات المليارات من الريالات، حيث يبلغ استهلاك محطات الكهرباء والتحلية من الوقود ما قيمته (50) مليارا سنوياً، ويذهب جزء من ميزانية الدولة لدعم مختلف المواد الغذائية، وفي المقابل يرى الكثير أنّ الرواتب بحاجة إلى إعادة نظر قياساً إلى حجم الغلاء وارتفاع الأسعار وارتفاع مستوى دخل الفرد عالمياً، وثبات الرواتب لشريحة ليست قليلة في المجتمع والتي تعاني من زيادة الأسعار قياساً إلى تدني الرواتب.

ورغم الدعم الكبير وبعيداً عن مطالبات الزيادة ومبررات تجاوز تلك المطالب، إلاّ أنّه من الثابت في علم الاقتصاد أنّ مخصصات الرواتب في الباب الأول من الميزانية تستهلك النسبة الأكبر من الميزانية، وقد تتحول إلى عبء كبير على الدولة، ما لم يتم تقنينها بحيث لا تتجاوز نسبة معينة، حتى يتبقى من الميزانية ما يمكن توجيهه للمشروعات والصيانة

والتشغيل، إضافةً إلى تأمين احتياطي مناسب، ويبقى الرهان على تطوير قطاع الأعمال والاستثمار في العنصر البشري لخلق مبدعين يتمكنون من توفير فرص وظيفية ويخففون الضغط على الحكومة.

لو رفعت الدولة يدها عن دعم السلع الرئيسة وزادت الرواتب لطالب الجميع أن نعود إلى المربع الأول

حاجة فعلية

وأوضح "د. طارق كوشك" -عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والإدارة قسم المحاسبة بجامعة الملك عبدالعزيز- أنّ جميع موظفي الحكومة رواتبهم متفاوتة حسب المرتبة الوظيفية، حيث أنّ هناك (15) مرتبة وظيفية، ولها العدد نفسه من الدرجات الوظيفية، مبيّناً أنّه يمكن تقدير عدد موظفي الدولة بثلاثة ملايين موظف (مدنيين وعسكريين)، ولو أخذ متوسط الرواتب بزيادة كل موظف (1000) ريال أصبحت الزيادة ثلاثة مليار شهرياً، وإذا تم ضرب المبلغ في (12) شهرا ستكون النتيجة (36-40) مليارا سنوياً تقريباً، وهذا ما ستتحمله الموازنة العامة للدولة في حال حدثت الزيادة! لافتاً إلى أنّه من أجل أن نصل لمدى إمكانية تحقيق الزيادة من عدمه فإننا نستعين بالأرقام، منوهاً بأنّ احتياطي الحكومة لدى مؤسسة النقد (2) تريليون، وإذا كنا سنستخدم سنوياً (36) مليارا سنوياً زيادة للرواتب، فهذا يعني أنّ ال(2) تريليون ستكفي لمدة (50) عاماً زيادة دون أي إيرادات أخرى؛ مما يعني أنّ الزيادة ممكنة ولكن على حساب الاحتياط المالي للدولة وهذا غير منطقي.

وأضاف أنّه برغم أن الزيادة ليست مجزية على الاقتصاد السعودي، إلاّ أننا قد نكون بحاجة فعلية لزيادة رواتب بعض الفئات، مثل المتقاعدين وأصحاب المرتبة الأقل من الأولى وحتى السادسة، موضحاً أنّه بما أنّ الزيادة غير مجزية اقتصادياً فان الأمر يستوجب زيادة دخل المواطن، وهذه الزيادة يجب ألاّ تتوقف على زيادة الرواتب، ولكن قد تكون زيادة الرواتب بطرق غير مباشرة، مثل تقديم المساعدات المالية لبعض أنشطة المواطن وهذا موجود غالباً ولكن نحتاج إلى دعم أكبر، مثل تحمل جزء من تكاليف الدواء في المستشفيات الخاصة، وتحمل جزء من تكاليف الدراسة إذا كان الأبناء يدرسون في مدارس خاصة، وتسديد بعض القروض التي اقترضها المواطن لأسباب جوهرية، مثل: إجراء عملية جراحية عاجلة لا تحتمل انتظار مواعيد المستشفيات الحكومية، وتخفيض رسوم الكهرباء أو دفع جزء من الفاتورة.

د. طارق كوشك

وأشار إلى أنّ ذلك يسري على الرسوم الحكومية مثل: استقدام الخدم والجوازات، وتحمل تكاليف الأطفال الرضع، مثل شراء مستلزماتهم من الحليب وخلافه، ودفع مبالغ في صورة مساعدات مالية لهم، بالإضافة إلى إنشاء شركات صناعية وطنية تسهم في توظيف الشباب والشابات السعوديين، ومنح ملكية بعض أسهمها للمواطنين بواقع عشرة أسهم من كل شركة، مؤكّداً على أنّ البدائل المقترحة لزيادة دخل المواطن السعودي تعدّ أفضل؛ لأنّ الزيادة أثبتت أنّها يصاحبها زيادة في السلع والخدمات، مثل إيجارات المنازل، والسلع، والخدمات الأخرى، مثلاً الرز، والسكر، خاصةً في ظل صعوبة مراقبة التجار وملاك الوحدات السكنية.

زيادة التضخم

وذكر "فضل البوعينين" -اقتصادي- أنّ وزارة التعليم أعلنت مؤخراً أنّ ما تم تخصيصه من ميزانية الدولة للتعليم في هذا العام بلغ (121.3) مليار ريال، منها (104) مليارات للرواتب أي ما نسبته (86.5%)، وعندما توضح الصورة بشفافية يمكن للرأي العام استشعار حجم ما يستقطعه بند الرواتب من الميزانية بشكل عام، مؤكّداً أنّ بند الرواتب يستنزف الجزء الأكبر من الميزانية، بحكم أنّ الدولة هي الجهة التي توظف المواطنين، وبرغم ذلك فالزيادة ليست مستحيلة، بل من المفترض أن تكون الزيادة جزء من أهداف الحكومة، لافتاً إلى أنّ جميع الحكومات بشكل عام تمارس هذا الدور من وقت لآخر؛ تحقيقاً للتوازن بين الدخل والإنفاق، حيث أنّ الاقتصاد يتعرض لارتفاع في تكلفة المعيشة والتضخم؛ مما يؤدي إلى خفض منفعة النقود، ويصبح الدخل الذي كان جيداً قبل ارتفاع تكلفة المعيشة لا يحقق نفس المنفعة مع ارتفاع التضخم، ولذلك تعمد الحكومات بين وقت لآخر إلى الموازنة بين الأجور وتكلفة المعيشة.

وأضاف أنّ المشكلة تكمن في أنّ زيادة الأجور والرواتب بشكل عام تتسبب في إشكاليات كثيرة، فهي تسهم بطريقة أو بأخرى في زيادة تكلفة المعيشة، ورفع نسبة التضخم، وهذا حاصل في كل دول العالم؛ لذلك كلما ارتفعت الأجور ارتفعت الأسعار بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الأجور، مع الأخذ في الاعتبار أنّ الحكومة هي من توظف هذا الكم من الموظفين، وهذا يعني مزيداً من الالتزامات المالية التي قد لن تمكن الحكومة مستقبلاً بتحملها، وذلك لأسباب مرتبطة بالدخل لأنّ دخل الحكومة يعتمد اعتماداً كلياً على النفط، وأي تغير في أسعار النفط مستقبلاً، قد يؤدي إلى الإخلال بالالتزامات الحكومية المرتبطة بالرواتب والأجور في حال الانخفاض، والعكس صحيح في حال الارتفاع.

وأشار إلى أنّ ما نهدف إليه هو زيادة الأجور في القطاع الخاص بشكل أكبر، مطالباً برفع سقف الرواتب في القطاع العام؛ لأنّنا ما نبحث عنه أيضاً العدالة في القطاعين العام والخاص، والزيادات الأخيرة التي حدثت شملت القطاع العام، وظل

القطاع الخاص على وضعه، وارتفعت تكلفة المعيشة وقتها والتي شملت الجميع وعانى منها موظفو القطاعين الخاص والعام، وأصبح موظف القطاع الخاص المتضرر الأكثر من ارتفاع المعيشة، ولم يستفد من قرار رفع الأجور والرواتب.

راشد الفوزان

فضل البوعينين

حاجة ماسة

وقال "البوعينين" إنّ هذا يعني أننا بحاجة لتعديل ذكي لا يسهم في رفع التضخم الحد الأدنى لأجور السعوديين في القطاع الخاص، ويتمثل ذلك في أن لا يقل الراتب في القطاع الخاص عن (5000) ريال، وهذه طريقة ذكية لرفع الأجور وبآلية ذكية ترتبط بشريحة محددة على الموظفين، وبذلك تكون انعكاساتها على تكلفة المعيشة محدودة، موضحاً أنّه يجب على الحكومة أن تمارس دورها في التنمية الاقتصادية، بما يساعد على خلق مزيد من القطاعات الاقتصادية المنتجة، مشاركة بين القطاع العام والخاص، كشركة "سابك" -على سبيل المثال-، التي بها شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تتعلق بخلق وظائف ذات دخل مرتفع تفوق (10000) بالمتوسط، لافتاً إلى أنّ هذا ما نحتاجه، ويجب على الحكومة أنّ يكون لديها استراتيجية واضحة بخصخصة القطاعات الحكومية التي يمكن خصخصتها، وبذلك تتخلص من الأعباء المالية الكثيرة بتخلصها من هذه القطاعات وتحويلها إلى نظام القطاع الخاص، والتي تساعد على رفع كفاءة الإنتاج، وزيادة الأجور، وتحقيق الأمن الوظيفي، والمزايا المختلفة، وتبقي على القطاعات الأساسية والتي لا يمكن خصخصتها؛ بذلك يكون أمر معالجة الرواتب مقدور عليه وفق الآلية الجديدة.

وأضاف أننا بحاجة ماسة لوضع حد أدنى لمعاشات التقاعد، فيجب أن لا نبقي على معاشات المتقاعد براتب (1900) ريال في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ففي معاشات التقاعد تم رفع الراتب إلى (3000) ريال، وهذه مشكلة حقيقية، بل يجب أنّ يكون الراتب في القطاعين لا يقل عن (5000) ريال، معتبراً أنّ هذا هو راتب الكفاف الذي يستطيع الإنسان أنّ يعيش به، مطالباً أن تكون هناك زيادة مباشرة للراتب التقاعدي والتأمينات، ليس للأجور المرتفعة ولكن للأجور المتدنية، بحيث ترفع الرواتب إلى (5000) ريال، مشدداً على ضرورة النظر في أوضاع المتقاعدين العسكريين الذين يعاني بعضهم من تدني راتبه، ورفع رواتب هذه الشريحة التي خدمت الوطن وتستحق الكثير لمعاونتها على مواجهة أعباء الحياة، منوهاً بأنّ هذه الطريقة في رفع الرواتب لمن هم في حاجة ماسة لها لن تحدث ضرر في تكلفة المعيشة.

ضبط الأسعار أهم

ونوّه "راشد الفوزان" -كاتب اقتصادي- بأنّ المبالغ التي ستضاف على ميزانية الدولة في حالة زيادة الرواتب ستكون بالمليارات؛ نظراً لحجم عدد موظفي الدولة البالغ عددهم تقريبا (1.300.000) موظف، غير موظفي القطاع العسكري والمؤسسات شبه الحكومية، مستدركاً: "مع العلم أنّ الزيادة غير معروفة، وكل الناس تتمنى زيادة الرواتب وتحتاجها بشكل متكرر، والزيادة متطلب أساسي للناس، ولكنني أعتقد أنّها مهمة لموظفي الدولة، أما بالنسبة للقطاع الخاص فمن الصعوبة أن تفرض عليه زيادة لموظفيها، وبالنسبة لموظفي الدولة في القطاعين العسكري والمدني فلكل منهم قراءة وبنوده المنفصلة"، موضحاً أنّ زيادة الرواتب مرتبطة بالوضع الاقتصادي والذي ترتفع معه الأسعار؛ لذلك نحن بحاجة لضبط التضخم والأسعار معا والتي فيها صعوبة بعض الشيء، متسائلاً: من يستطيع أن يضمن لنا أنّ زيادة الرواتب لا يصاحبها ارتفاع في الأسعار؟، مشدداً أنّ على وزارة المالية والجهات الحكومية مسؤولية ضبط الأسعار؛ مما يعني أننا بحاجة إلى رفع مستوى خدمات العناية بالمواطنين، كالمواصلات، والسكن، والعناية الطبية، والتعليم، والتي إذا رفعت استطعنا مساعدة المواطن على مواجهة أعباء الحياة، فلا يكفي رفع سقف الرواتب وجميع الظروف ثابتة.

[الترشيد في المصروفات يحدد أولويات المواطن]

خادم الحرمين يرعى المؤتمر الدولي الرابع للإعاقة والتأهيل .. أكتوبر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي- الرياض
برعاية خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تستضيف الرياض المؤتمر الدولي الرابع للإعاقة والتأهيل، تحت عنوان «المستجدات في أبحاث الإعاقة من النظرية الى التطبيق» خلال الفترة 25 إلى 27 ذي الحجة، الموافق 19 - 21) أكتوبر القادم.
وقال صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان رئيس مجلس أمناء مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة ورئيس المؤتمر، واللجنة الإشرافية العليا أن المؤتمر ينعقد بالتعاون مع كل من : مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومستشفى الملك فيصل التخصص ومركز الأبحاث، مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز السعود الخيرية،و جمعية الأطفال المعاقين.
ويهدف المؤتمر الى ابراز الدور الريادي الذي تقوم به المملكة في مجال خدمة قضية الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز دور البحث العلمي والاستفادة من الخبرات المحلية -الإقليمية والعالمية في مجالات الإعاقة. بالإضافة الى استعراض واقع البحث العلمي في مجال الإعاقة والتأهيل، وتأصيل ثقافة البحث العلمي «محلياً، وإقليمياً، وعالمياً»، والعمل على رفع الوعي المجتمعي بأبحاث الاعاقة.
ويعمل المؤتمر على تعميق مفهوم الشراكات والتعاون بين المراكز البحثية محلياً وإقليمياً وعالمياً، كما سيتم التعريف بالنماذج العالمية لتصميم مراكز خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة المختلفة تطبيقا لبرنامج الوصول الشامل الذي تم تدشينه كبرنامج وطني.
وتشارك في أعمال المؤتمر 26 دولة و 5 جهات سعودية رسمية : وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم، جامعة الملك سعود.
وبلغ عدد المشاركات العلمية بالمؤتمر 264 مشاركة، منها 48 ورشة عمل، و 216 ورقة عمل . وتتوزع موضوعات المؤتمر على 6 محاور رئيسة هي: الأبحاث الطبية، المحور التربوي والتعليمي، المحور الاجتماعي والنفسي، محور تدريب وتأهيل وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، و محور التشريعات وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمحور السادس هو الجانب التثقيفي والإعلامي.
ومن الجهات والفئات التي تستفيد من موضوعات المؤتمر : الاشخاص ذوو الإعاقة وعائلاتهم، ومقدمو الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، والعاملون في مجالات الإعاقة، والداعمون والمساندون، والمهتمون بقضايا الإعاقة، والمهندسون، والمعماريون، ومديرو المشروعات بالوزارات والأمانات وغيرها.

"العدل": تفريغ قضاة في محاكم المراكز عبء وخلل في العدالة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140825/Con20140825719376.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)
استبعدت وزارة العدل مطالب المواطنين والأهالي في المراكز بتفريغ القضاة في المحاكم وتسريع وتيرة العمل القضائي ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين، معتبرة أن التفريغ الكامل للعمل في محاكم المراكز يعد عبئا على كاهل الوزارة وخللا في العدالة.

وكشفت الوزارة أمس في بيان لها أن المجلس الأعلى للقضاء اطلع على إحصائية الأعمال القضائية للمراكز وأفصحت دراساتها أن عمومها يناسب ربطها بالمحافظات لندرة أعمالها، مضيفة أن التفرغ الكامل للقاضي في محاكم المراكز (ذات الندرة في الأعمال القضائية) يمثل عبئا على جهاز القضاء وهدرا لكفاءاته وخللا في عدالة توزيعها منعا للهدر القضائي، وتفعيلا لتوزيعه العادل قام المجلس الأعلى للقضاء في عدد من المراكز بالندب الجزئي لمحاكمها.

وقالت إنه يجتهد بعض أهالي المراكز في طلب تفرغ القاضي لمحكمتهم لاعتبارات لا صلة لها بالعمل القضائي البتة، كما أن عموم أعمال المراكز العدلية توثيقية لا قضائية ويحصل أن يفرغ لها كتاب عدل، موضحة كان القاضي في سنين مضت يقوم بدور جميع صلاحيات المؤسسات الشرعية ويشرف على أعمالها في (المراكز) قبل ترتيبها في وزارات وهيئات ورئاسات وهذا الاعتبار هو الباعث على توسيع دائرة محاكم المراكز في سنين مضت.

وذهبت العدل إلى أنه كانت بعض الوزارات قد وسعت من أعمالها في المراكز (سابقا) مع أنها محصورة في نطاقها فحسب (عكس المحاكم) ثم رأت المصلحة في ربطها بالمحافظات.

وأشارت إلى أن عامة ذوي المراكز يتواصلون مع محافظاتهم يوميا لكمالياتهم، بينما يمثل المتطلب القضائي لمركزهم غاية الندرة، وأن أكثر إحصائيات الأعمال القضائية في المراكز تتعلق بحجج استحكام قضت التعليمات الأخيرة بالتحفظ على إصدار العديد منها فزاد من ندرة أعمالها، منوهة إلى أنه يتواصل بعض ذوي المراكز مع الإعلام مشيرين إلى عدم وجود قاض في محكمتهم على حين توضح إحصائيات مركزهم عدم تطلب العمل لتفرغ القاضي.

تسمية 28 قاضياً للمحاكم العمالية

مراقبة 5 قضاة بمكاتب العدل في 3 مناطق

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140825/Con20140825719364.htm

عكاظ (جدة)، محمد النغيص (الرياض)

شرعت جهات رقابية بمراقبة 5 قضاة من كتاب العدل في ثلاث مناطق، وذلك لدراسة وتدقيق نحو 132 معاملة حجة استحكام، وإفراغ أكثر من 202 صك أرض بمساحات مختلفة تقدر بـ 265 ألف متر 2.

وبين المصدر أن المراقبة تابعت خلال الفترة الماضية والتي لا تقل عن ثلاث سنوات كافة الصكوك وحجج الاستحكام في كتابات العدل في المناطق الثلاث، موضحا أنه تم رصد بعض الحجج والصكوك غير الصحيحة والتي تحمل التزوير.

وأشار المصدر إلى أن الجهات الرقابية وضعت القضاة الخمسة تحت أجندة المراقبة ودراسة كافة التقارير والحجج والصكوك التي قاموا بتحريرها واعتمادها منذ ذلك الوقت وحتى نهاية رمضان الماضي.

إلى ذلك، رفض المصدر تحديد أسماء المناطق الثلاث التي يتم مراقبة كتاب العدل فيها، لافتا إلى أن الإجراءات قائمة على متابعة ومراقبة كتاب العدل بمختلف المناطق بتعاون مع الجهات ذات الاختصاص.

من جهة أخرى، كشفت مصادر في وزارة العدل لـ «عكاظ» عن تسمية 28 قاضيا للعمل في المحاكم العمالية التي ستبدأ مطلع العام ما بعد المقبل بتاريخ 1437/1/12هـ.

وأوضحت المصادر أن هؤلاء القضاة عملوا في المحاكم العامة والمتخصصة وتم انخراطهم وتهيئتهم ضمن برنامج تطوير القضاء العمالي التي أقامها المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

من جانبه أوضح المتحدث الرسمي بوزارة العدل فهد بن عبدالله البكران أن المحاكم العمالية التي سيتم العمل بها في محاكم مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والشرقية وستضاف إليها 34 دائرة عمالية في بقية المحاكم العامة في المملكة وسوف تختص بالمنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض عنها والمنازعات المتعلقة

بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها والفصل من العمل وتشمل أيضا الدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل وشكاوى أصحاب العمل والعمال الذين لم تقبل اعتراضاتهم ضد أي قرار صادر من جهاز مختص بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمنازعات المتعلقة بالعمال الخاضعين لأحكام نظام العمل والمنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية دون إخلال باختصاصات المحاكم الأخرى.

وقدمت الوزارة هذه البرامج التدريبية وورش العمل للقضاة ضمن برنامج الملك عبدالله لتطوير القضاء في المملكة والتي تعد ترجمة للائحة التنفيذية لنظام القضاء والذي استمر على مدار شهرين نظام الإجراءات الجزائية والمستجد فيه والأنظمة ذات الصلة وإجراءات التحقيق وندب الخبراء وإجراءات التفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة والاستجواب والأمر والتوقيف والإفراج المؤقت والإحضار وإبلاغ الخصوم والتصرف في الدعوى وسماع الشهود والاختصاصات الجزائية وحفظ نظام الجلسة وسماع الشهود وإجراءات المحاكم وتنحي القضاة وردهم والحكم وأوجه البطلان وطرق إعادة النظر وقوة الأحكام النهائية والأحكام الواجبة للتنفيذ والمستجدات في نظام الإجراءات الجزائية.

ودربت الوزارة أيضا القضاة الذين سيعملون في المحاكم العمالية على تناول القضايا العمالية ونظام المرافعات الشرعية ونظام العمل ولائحته التنفيذية والأنظمة واللوائح والتعاميم والقرارات ذات الصلة بالمحاكم العمالية وطرق الإثبات والقرائن المعاصرة والنوازل الفقهية في القضايا العمالية والتطبيقات القضائية على الدعوى العمالية وصياغة الأحكام العمالية.

الشمس تلهب أجساد العمالة في شوارع جازان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140825/Con20140825719382.htm

محمد الكادومي (جازان)

رغم صدور قرار وزارة العمل بمنع تشغيل العمال تحت أشعة الشمس وخاصة وقت الظهيرة، رصدت «عكاظ» في جولة ميدانية عدد من العمالة وهم يعملون تحت أشعة الشمس الحارقة، فيما يحاول البعض جاهدا الاحتماء باللوحات الإعلانية والأشجار هربا من الأجواء اللاهبة في ظل غياب الرقابة.

وأوضح عدد من العمال، أنهم يبذلون مجهودا كبيرا، ويعملون في بعض الأحيان تحت أشعة الشمس الحارقة، ورغم قسوة الطقس فهم لا يبالون، ويعملون بجد واجتهاد لتأمين لقمة عيشهم وتحمل عناء السفر والغربة.

وقال العامل (مستقيم) والذي يعمل مع إحدى شركات الطرق، إنه يعمل لمدة ثماني ساعات في اليوم، أي منذ الصباح الباكر وحتى العصر دون إجازة، موضحا أن حرارة الشمس أصابته بالإرهاق، موضحا أن شركة الطرق لا تراعي ظروف العمال وتجبرهم على العمل تحت الشمس الحارقة.

وأضاف «أنه وغيره من العمال لا يستطيعون الاعتراض، ولا يعرفون شيئا عن قوانين مكتب العمل بهذا الخصوص».

«عكاظ» هاتفت مدير مكتب العمل بجازان علي الحربي، لمعرفة عمل الرقابة لدى إدارته على الشركات والجهات المشغلة للعمالة في وقت الظهيرة، إلا أنه لم يعلق.

كاشفا عن سر تأخر القضايا وتراخي مسؤولين .. الشريف رئيس "نزاهة" لـ "عكاظ":

ساعون وراء التشهير بالمتورطين في الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140825/Con20140825719387.htm

أحمد علي الكناني (جدة)

أعلن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد بن عبدالله الشريف، سعي الهيئة بأن يتيح لها النظام التشهير بالمخالفين، باعتباره رغبة المجتمع، مؤكدا أنه لا يمكن لها حاليا الكشف عن أسماء المتورطين في قضايا فساد إلا بعد صدور حكم قضائي.

وشدد على أن الهيئة تعمل على تحديث الأنظمة المتعلقة بالعقوبات، ورغم ذلك «نرجو أن تتجه الأحكام الصادرة في قضايا الفساد إلى التشهير»، مشيرا إلى أنه من أهم ما يطالب به المجتمع لردع المتورطين. واتهم الشريف مسؤولين لم يسمهم بأنهم متراخون، مما يضيع الأدلة ويغير الشواهد، وذلك خوفا من الشبهة، مبينا أن الهيئة تلقت أكثر من 25 ألف بلاغ منذ بدايتها، وهناك 6 آلاف بلاغ سنويا، نافيا أن يكون الفساد انتشر بعد تدشين الهيئة، وقال: «لم ينتشر لكننا حركنا المياه الراكدة».

واعترف بتأخر قضايا الفساد التي تكشفها الهيئة، سواء في التحقيق أو المحاكمة، وذلك بسبب اختلاط قضايا الفساد بغيرها من القضايا، معتبرا أن الحل في تخصيص دوائر خاصة للتحقيق ومثلها للمحاكمة في قضايا الفساد، مبينا أن التأخير في إحالة القضايا لهيئة التحقيق والادعاء العام يكون بسبب الرغبة في عدم التسرع، لأن المسألة تتعلق بالذمم، ونحرص على تقديم ملفات مستوفاة مبنية على وقائع وإثباتات .. فإلى ما قاله الشريف:

• ذكرتم في أحد تصريحاتكم بأنكم تعملون في الطريق الصحيح رغم العراقيل ومحاولات الإحباط، ما هي العراقيل ومن يحاول إحباطكم، ولماذا؟

ـ أود أولا أن أشكر صحيفة عكاظ وكتابها على تبني قضايا حماية النزاهة، وبخاصة في أعقاب بعض الكوارث الطبيعية التي مرت بمحافظة جدة في السنوات الماضية، مؤكدا بهذه المناسبة على أن الصحافة المقروءة وغير المقروءة تبقى أذرعة مهمة وأساسية تساعد جهات الرقابة في كشف الشبهات، وأنها ـ أي الصحافة ـ وإن كانت مطالبة بالتحري عن الدقة فيما تنشر، إلا أن المعلومات التي تقدمها تتميز بالفورية، وتقدم خيوطا أولية تستند إليها الهيئة في تتبع بعض أنواع الجرائم والتجاوزات المالية والإدارية، كما أؤكد لكم أن الهيئة تأخذ ما يصدر عن الصحافة مأخذ الجد، وكثيرا ما تستند إليها في تأسيس بعض ملفات القضايا.

أما بخصوص الإجابة على سؤالكم فأقول إن الهيئة ـ مع تقديرها لحرص الكثير من المسؤولين على تجاوب أجهزتهم مع الهيئة وما يرد منها من ملاحظات أو قضايا ـ فإنه مايزال هناك البعض يبدي شيئا من التراخي بشأنها، أو باتخاذ تدابير إدارية وإجراءات تقصر دون الوفاء بما تطلبه الهيئة، وذلك بقصد إبعاد شبهة الفساد عنها، وهذا ما يؤدي إلى تضييع الأدلة وتغيير شواهدها.

وأضيف بأن من المعوقات التأخر في البت بشأن قضايا الفساد التي تكتشفها الهيئة سواء أثناء التحقيق أو المحاكمة، وذلك بسبب اختلاط قضايا الفساد مع غيرها من القضايا التي تنشغل بها جهات التحقيق والمحاكمة، وترى الهيئة أنه لا يمكن تجاوز هذا الأمر إلا بتخصيص دوائر خاصة للتحقيق، ومثلها للمحاكمة في قضايا الفساد.

ويمكن القول إجمالا، إن تلك الصعوبات التي تواجه الهيئة ـ أحيانا ـ لن تثبط من عزيمتها، ولن تحول بإذن الله دون التزامها بالقيام بمسؤولياتها في حماية النزاهة ومكافحة الفساد لإنفاذ ما توخته القيادة من إنشائها من تطهير الإدارة الحكومية مما لا يستقيم مع الفطرة السوية ويؤرق بال المخلصين ويقض مضاجعهم.

• كم تكلفة خسائر الفساد في المملكة؟

ـ لا توجد إحصائية دقيقة لحجم آثار الفساد المادية في المملكة، إلا أنه من المؤكد أن الفساد المالي والإداري يكبد الوطن خسائر كبيرة، منها ما يمكن حسابه ماديا ومنها ما لا يمكن، لأن له بالإضافة إلى ذلك آثارا اجتماعية وإدارية سلبية مباشرة وغير مباشرة لا يمكن حصرها في صورة تكلفة مادية، وتعمل الهيئة على رصد وحصر تكلفة الفساد، تمهيدا لبناء قاعدة للمعلومات والبيانات، وتقوم بإجراء الدراسات والبحوث في مجال اختصاصاتها.

• لماذا توقفت الهيئة عن إصدار بياناتها للكشف عن حالات الفساد في القطاعات الحكومية لأكثر من شهرين؟

ـ لم توقف الهيئة بياناتها، فهي تصدرها متى ما تطلب الحال ذلك، ومن المعروف أن هناك قضايا كثيرة لا يمكن الإعلان عنها إما لكونها بطبيعتها سرية وغير قابلة للنشر، أو أن أركان الجريمة فيها لم تستوف بكاملها ويحتاج ذلك إلى وقت وإجراءات.

• أيهما أكثر في قضايا الفساد، الواسطة أم الرشوة أم السرقة؟

ـ قد لا يكون من المستطاع تقديم إجابة مؤكدة ودقيقة على ذلك، ولكن لو أخذت إحصائية البلاغات التي تلقتها الهيئة خلال عام ـ وهي في حدود ستة آلاف بلاغ إلى جانب ما تقوم الهيئة بكشفه ذاتيا ـ وأخذتها كمؤشر للإجابة، فإنه يمكن القول تقديرا إن أكثر أشكال الفساد انتشارا هي الواسطة تليها الرشوة ثم الاختلاس (أي السرقة).

• الدراسات تؤكد بأن ظاهرة الفساد في المملكة ارتفعت أكثر من بعد تدشين نزاهة، كيف ترد على ذلك؟

ـ هذا كلام مرسل لا يسنده دليل، والذي تؤكده الهيئة، أن حجم الفساد وأنواعه متجهة تدريجيا للانحسار، وأن هناك ترددا وخشية بل يوجد خوف من الانكشاف في أوساط الفاسدين، بعكس ما كان قبل إنشاء الهيئة، وذلك بسبب ما أحدثه إنشاء الهيئة من تسليط الضوء على مكامن الفساد، وما تعلنه من قضايا، وما تقوم به في الجانب التوعوي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة اليقظة والخشية من اكتشافها والتبليغ عنها.

• كيف تقيمون دور المواطن في الكشف والبلاغ عن الفساد، وما مدى التفاعل؟

ـ تنظر «نزاهة» إلى بلاغات المواطنين بوصفها واحدا من أهم المصادر التي تستقي منها المعلومات عن الممارسات والشبهات المنطوية على فساد، وعن أوجه القصور والإهمال في الخدمات من قبل الجهات الحكومية المعنية.

وتلمس الهيئة تجاوبا وتفاعلا من المواطنين، لكنها تأمل من المواطنين والمقيمين الاستمرار في التعاون والتواصل معها، وإبلاغها عما يلاحظونه من ممارسات فساد أو إهمال وتقصير في أداء الخدمات على عناوينها المعلنة وعن طريق قنوات التواصل الموجودة على موقعها (www.nazaha.gov.sa)، أو عن طريق رقم البلاغات الموحد (19991).

• طالبتم خلال استضافتكم في جامعة الملك عبدالعزيز بضرورة رفع العقوبات والغرامات على المتورطين في قضايا الفساد، إلى أين وصلتم؟

ـ مع أن الهيئة تعمل من جانبها على تحديث الأنظمة المتعلقة بالعقوبات، يبقى التشهير من أهم ما يطالب به المجتمع لردع المتورطين في قضايا الفساد، وهو ما نرجو أن تتجه إليه الأحكام الصادرة في قضايا الفساد.

• ما هي الخطوط الحمراء أمام موظفي نزاهة خلال تأدية واجبهم؟

ـ حرصا من الهيئة على تمكين منسوبيها من أداء أعمالهم بمزيد من المهنية والعناية، والترفع عن كل فعل أو قول من شأنه التأثير سلبا على سمعتهم ونزاهتهم، فقد أصدرت قواعد سلوك لمنسوبيها تضاف إلى ما نص عليه تنظيمها من شروط وقواعد، ومن تلك القواعد التزام الحيدة والعدالة، وتجنب أي فعل أو قول قد ينسب لهم معاملة تفضيلية من أي نوع، إضافة إلى عدم قبول أي مزية أو هدية من أي شخص أو جهة من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة أو غيرها، ومن الخطوط الحمراء المحافظة على سرية المعلومات التي يتم الاطلاع عليها حتى بعد مغادرة الهيئة، ووجوب الإفصاح عن أي حالة تعارض مصالح قد يتعرض لها موظف الهيئة، كما يأتي في مقدمة الممنوعات في الهيئة عدم وجود قريب لأي موظف حتى الدرجة الثالثة في الهيئة.

• ما الهدف من تدشين عدد من الفروع في مناطق المملكة، وهل ذلك مرتبط بوجود قضايا للفساد في المناطق؟

ـ دشنت الهيئة ثلاثة فروع لها في كل من منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية ومنطقة عسير، ويجري العمل على افتتاح فروع أخرى في مناطق المملكة المختلفة، وذلك استنادا إلى ما ورد في تنظيمها، والهدف من افتتاح الفروع أن تكون الهيئة متواجدة وقريبة من المواطنين في مختلف المناطق للتواصل والتعاون معهم لإبلاغها عما يلاحظونه من ممارسات الفساد، وذلك بالإضافة إلى متابعة قيام الجهات الحكومية في المناطق بتوفير الخدمات للمواطنين ومراقبة جوانب القصور والتقصير فيها.

• من خلال القضايا التي باشرتها الهيئة.. هل الفساد يرتكز في الإدارات العليا أم الإدارات التنفيذية؟

ـ لا يقتصر ارتكاب المخالفات والتجاوزات الإدارية والمالية على مستوى إداري دون غيره، كما أنه لا يستثنى من الكشف والملاحقة كائن من كان، وذلك تأكيدا لمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه، الذي نصت عليه الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

• هل لديكم إحصاءات عن البلاغات التي تلقتها نزاهة ومصنفة حسب نوعيتها وحالات الفساد المنطوية عليها؟
ـ تجاوزت البلاغات التي تلقتها الهيئة منذ بداية عملها رقم « ٢٥٠٠٠» ألف بلاغ، منها نحو ألفي بلاغ تتعلق بالفساد المالي والإداري ونحو أربعة آلاف بلاغ تتعلق بتدني مستوى الخدمات والمشاريع وقصور في الأنظمة والإجراءات، وقد تعاملت معها الهيئة وأحالت ما ثبتت صحته إلى الجهات التحقيقية بعد التثبت وجمع الأدلة والقرائن في التجاوزات والمخالفات أو قصور الخدمات.
• هناك تأخير في إحالة ملفات الفساد من نزاهة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ما هو السبب؟
ـ من طبيعة التثبت من المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد هو عدم التسرع، فهي مسألة تتعلق بالذمم، ولا ينبغي لأية جهة مؤتمنة على التحقق وجمع المعلومات أن تتعجل في الاتهام، وإذا حصل شيء من هذا وهو أمر لا ننفيه، فإن مرده الحرص على تقديم ملفات مستوفاة مبنية على وقائع وإثباتات.
• لاتزال المطالبات بالكشف عن هوية المتورطين في قضايا الفساد والهيئة تتحفظ لعدم الاختصاص، متى يحسم هذا الملف؟
ـ مع أنه سبقت الإشارة إلى هذه المسألة في البداية، فإنه ينبغي التأكيد من حيث المبدأ على أن التشهير بحد ذاته يعد في نظر النظام عقوبة، وأن العقوبة لا تتم إلا بموجب حكم قضائي، وقد سبق أن صدر بشأن التشهير أمر سامٍ بالموافقة على قيام الهيئة بالإعلان عما أبلغ عنه، وذلك بعد الوقوف عليه ومعرفة الحقيقة (ودون ذكر أسماء)، حيث لا يمكن للهيئة كشف أسماء المتورطين في قضايا فساد إلا بعد صدور حكم قضائي بالإدانة..
وسبق في ثنايا الإجابة على السؤال الأول أن أشرت إلى أن الهيئة تتطلع إلى أن يتيح لها النظام التشهير بالمخالفين كما صدر بالنسبة لبعض التجاوزات.

أكدوا أنه مبلغ زهيد ومخجل.. ولم يعد يفي بالمتطلبات المتزايدة

"معاقون" بين مطرقة إعانة الـ27 ريالاً وصفيح قسوة الحياة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://sabq.org/iqjgde

قاسم الخبراني- سبق- الرياض:
اشتكى عدد من المعاقين من ضعف الإعانة التي تقدمها لهم وزارة الشؤون الاجتماعية، التي لا تتجاوز الـ27 ريالاً في اليوم لبعض الفئات، مشيرين إلى أنه مبلغ زهيد ومخجل في الوقت نفسه، ولم يعد يفي بمتطلبات الحياة المتزايدة في ظل الغلاء وارتفاع مستوى المعيشة؛ ما جعل الكثير منهم يلجؤون للسعودة الوهمية لتحسين مداخيلهم الشهرية؛ حتى يعيشوا حياة كريمة، على حد ما ذكروا.
وأوضحوا أن هنالك أربع فئات تُصرف لها الإعانة الشهرية، الفئة الأولى تحصل على 20 ألف ريال بواقع 1666 ريالاً في الشهر، والثانية 14 ألف ريال بواقع 1166 ريالاً في الشهر، والثالثة 10 آلاف ريال بواقع 833 ريالاً في الشهر،أي ما يعادل 27 ريالاً في اليوم، وهو مبلغ لا يكفي لشراء وجبة على حد قولهم. والرابعة 4 آلاف ريال، تُصرف كل ستة أشهر.
وذكروا أن مقدار ما يصرفونه خلال الشهر الواحد يفوق بأضعاف كثيرة ما يصرفه الشخص السليم بسبب الظروف التي يعانونها، وطالبوا وزارة الشؤون الاجتماعية بالالتفات لهم، والعمل على رفع مقدار الإعانة الشهرية؛ ليتمكنوا من الصرف على أنفسهم وأسرهم، وكذلك بتوفير تأمين طبي لهم.
الإعانة المقدَّمة لهم لا تكفي مصروفاً لطفل
من جانبها، طالبت الناشطة الحقوقية عضوة حقوق الإنسان بالسعودية الدكتورة سهيل العابدين بمساواة الإعانة التي تقدَّم للمعاقين من قِبل وزارة الشؤون على أقل تقدير بأدنى راتب أمر به الملك للموظفين في الشركات، وهو ثلاثة آلاف.
وقالت لـ"سبق" إن الإعانة الحالية التي تقدَّم لهم لا تكفي حتى لمصروف طفل بسبب ارتفاع الأسعار.

احتياجاتهم تفوق الشخص السليم
وقال الكاتب الصحفي محمد حدادي لـ"سبق" معلقاً على الموضوع إنه من الواجب على وزارة الشؤون الاجتماعية الالتفات لهذه الفئة؛ لأنها الأحق والأولى بالمساعدة بالنظر لظروفها الناتجة من مغالبة أوجاع الإعاقة من جهة، ومواجهة متطلبات الحياة القاسية من جهة أخرى.
وأوضح أنه بالنظر لاحتياجات هذه الفئة وأعبائها المادية سنجدها تفوق احتياجات الشخص السليم، من أدوية وغيرها من الاحتياجات التي يستعين بها للتغلب على الإعاقة، أو تخفيف آثارها، التي تشكل أسعارها الباهظة ضغطاً إضافياً، لا يستطيع في الغالب "المعاق" مجابهته لضيق ذات اليد.
وتابع: بل تزداد معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة في حال كان الواحد منهم رب أسرة، وتزيد المعاناة جحيماً إن كانت العائلة أمًّا معاقة، تعرضت للطلاق أو فاجعة الترمل.. فهي معاناة لا تُطاق، ومهمة تحتاج لمصاريف عالية، تلبي احتياجات أفراد الأسرة تلافياً للوقوع ببراثن الفقر. وهذه الصور السريعة من معاناة هؤلاء - وخلافها كثير - كفيلة بإيقاظ وزارة الشؤون الاجتماعية من سباتها.
نحتاج لوقفة صادقة من جميع الوزارات
وقال: جميع الوزارات مطالبة بالوقوف إلى جانب هذه الفئة؛ فلا تُعفى أي وزارة أو مصلحة من المسؤولية عنهم أمام الله، بما يضمن لهم إنسانيتهم، ويكفيهم غائلة الفقر والحاجة.
مطالبة بتفعيل المجلس الأعلى للمعاقين
وأشار إلى أنه يجب على وزارة الشؤون الاجتماعية استشعار معاناتهم، ومراعاة ظروفهم، والسعي لحلها بكل السبل، بجانب مراجعة ما تمنحهم الدولة من إعانات تبعاً لحركة ومؤشرات الاقتصاد، للوصول بهم لخط الكفاية الأمثل، الذي يحقق لهم ولأسرهم التوازن والأمان، ويضمن لهم مجابهة ظروف الحياة دون إراقة ماء الوجه.
وطالب "حدادي" بتفعيل أعمال المجلس الأعلى للمعاقين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ / 66) وتاريخ 27 / 4 / 1423هـ.
"سبق" حاولت الحصول على رد من وزارة الشؤون الاجتماعية، وإشراك رأيها في الموضوع، إلا أنه لم يتم الرد على الاتصالات والرسائل التي وُجّهت لمتحدثها الرسمي حتى ساعة إعداد هذا التقرير.

وسط مماطلة أصحاب العمل وانتهاء فترة الستة أشهر

موظفات مكتبة جدة يتضررن من عدم وجود عقود تحفظ حقوقهن

المصدر: جريدة سبق الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://sabq.org/uojgde

خلود غنام- سبق- الرياض:
تضرر عدد من موظفات مكتبة الملك فهد العامة في جدة بسبب تجاهل أصحاب العمل توقيع عقود عمل تحفظ حقوق الطرفين، الموظف وصاحب العمل.
وقالت إحداهن لـ "سبق": قبل ستة أشهر وقعنا على عقود عمل تحت مسمى متدربات، ووُعدنا بعد الانتهاء من فترة الستة شهور سيتم توقيعنا على عقود جديدة، بعيداً عن مسمى متدربات، وكوننا بحاجة للعمل وافقنا، ولكن بعد انتهاء فترة الستة أشهر أرسلنا للإدارة نطالب بتوقيعنا عقود جديدة".
وتابعت: "أجاب صاحب العمل: من ترغب في توقيع عقد جديد عليها أن تطالب بذلك بإرسال إيميل، والحصول على تأكيدهن وموافقتهن الخطية وتعهدهن بالالتزام بجميع اللوائح والأنظمة المتبعة في الوقف العلمي.

واستطردت: بالفعل طالبنا بتوقيع عقود جديدة بالشروط التي وعدونا بتنفيذها، وخلال تلك الفترة كانت عقودنا منتهية، حيث انتهت في 15/ 6/ 2014 إلى الوقت الحالي، وللآن لم يتم توقيعنا على عقود، رغم إرسالنا إيميل نستفسر عن أسباب التأخير ونطالب بتوقيع عقود نظامية تضمن حقوقنا". ونطالب عبر "سبق" بالنظر في وضعنا وإعطائنا حقوقنا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد نجاح تطبيق التجربة في سجن الملز

"السجون": تعميم خدمة التقاضي المرئي عن بعد .. قريبا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/25/article_879945.html

عبد الرحمن العقيل من الرياض

اطبت المديرية العامة للسجون كل الإصلاحيات التابعة لها في جميع مناطق السعودية، وذلك لتهيئة المكان المناسب لتطبيق خدمة التقاضي المرئي عن بعد، وحسم قضايا السجناء بشكل مرن وعاجل، وذلك بالربط بين المحاكم والسجون السعودية، وذلك بعد النجاح في تطبيق التجربة في سجن الملز.

وقال لـ "الاقتصادية" الرائد عبد الله الحربي نائب المتحدث الرسمي باسم مديرية السجون: "بعد نجاح خدمة التقاضي عن بعد التي تم تطبيقها في سجن الملز، يجري الآن تعميم هذه الخدمة في جميع أنحاء السعودية خلال الفترة القادمة، حيث انتهينا من مخاطبة السجون في جميع مناطق السعودية، وذلك لبدء تهيئة البنية التحتية والمكان المناسب في السجون لتطبيق خدمة التقاضي المرئي عن بعد، وتم توجيههم حسب التعليمات المناسبة بذلك"، وأضاف الرائد الحربي: "كذلك تم عمل جميع الأمور لتسهيل الإجراءات التي تخص الزملاء في وزارة العدل".

وحول تأخير الإفراج عن بعض السجناء بعد انتهاء محكوميتهم أو تأخير محاكمتهم، قال نائب المتحدث الرسمي باسم السجون: "لا يوجد تأخير لأي سجين تمت محاكمته أو انتهت محكوميته، إلا عندما يكون لديه قضايا أو مطالبات بقضايا أخرى من خارج السجن أو أحيانا هناك قضايا لبعض السجناء داخل السجن نفسه، وبذلك يكون لديه قضايا منظورة تستوجب عدم الإفراج عنهم".

الجدير بالذكر أن وزارة العدل أعلنت أخيرا إطلاق خدمة التقاضي المرئي عن بعد، للربط بين المحاكم والسجون في السعودية في سجن الملز فقط، بهدف سرعة أداء العدالة بجميع ضماناتها الشرعية والنظامية، ولا سيما تخفيف الأعباء على السجناء من جهة، وحسم قضاياهم بشكل مرن وعاجل من جهة أخرى، واختصاراً للوقت والجهد، وتقليص التكاليف المادية، وذلك بعد إجازته من المجلس الأعلى للقضاء. حيث دخل السلك القضائي والعدلي في السعودية، مرحلة تطويرية جديدة تمثل تحولا نوعيا على مستوى المنافسة الدولية في سرعة الأداء العدلي الناجز بضماناته الشرعية والنظامية كافة، التي تقوم على أساس تقني متطور للتقاضي المرئي عن بُعد، كما سيكون هناك إمكانية إتاحة الفرصة للحضور لمشاهدة هذه المحاكمات وتكون المرافعة علنية.

مجلس الوزراء يعبر عن استياء المملكة من استمرار الأحداث المأسوية في فلسطين ودول عربية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
اضغط هنا

جدة - «الحياة»
وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها بعد ظهر اليوم (الاثنين)، برئاسة ولي ولي العهد، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود، على انضمام المملكة إلى اتفاقية النقل الدولي للمواد الغذائية السريعة التلف والمعدات الخاصة المستخدمة في ذلك النقل، كما وافق على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية المعدلة بأحكام (البروتوكول) المعدِّل لاتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية ، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 1 / 6 / 2011م، وعلى اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية، وحكومة جمهورية بولندا للتعاون في مجال الدفاع ، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 5 / 2 / 1435هـ . وفي بداية الجلسة ، اطلع المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود من دولة رئيس وزراء بريطانيا، كما استعرض المباحثات والمشاورات والجهود على مختلف المستويات بشأن تطورات الأوضاع ومجريات الأحداث في عدد من الدول العربية الشقيقة، ومستجدات الأوضاع على الساحة الدولية.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيان له عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء عبر عن استياء المملكة وأسفها لاستمرار الأحداث المأسوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدد من الدول العربية الشقيقة، والتي تشهد كل يوم سقوط العديد من القتلى والجرحى بمن فيهم النساء والأطفال وتدمير للبنى التحتية في صور مأساوية ووقائع غير مسبوقة من الوحشية والدمار الشامل تجاوزت كل الحدود الإنسانية . وجدد مناشدات المملكة العربية السعودية ودعواتها المتكررة للمجتمع الدولي ممثلاً في منظماته المختلفة تحمل مسؤولياته الإنسانية والأخلاقية لوقف سفك الدماء، والاضطلاع بدور فاعل يضمن حياة كريمة لمختلف الشعوب، يسودها الأمن والاستقرار تحقيقاً لمقاصد الشرائع السماوية في عمارة الأرض وحفظ نظام التعايش فيها واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها.
وأعرب في هذا السياق عن تقديره لسماحة المفتي العام للمملكة العربية السعودية على ما بينه من مقاصد عظيمة للدين الإسلامي، والتي تتسم بالسماحة واليسر والوسطية والاعتدال، وما أشار إليه في بيانه بشأن الظروف التي تعيشها الأمة الإسلامية والتي اختلت فيها كثير من الأوطان وكثير من الأفهام، وتشديده على أن أكثر الأفكار خطراً التي تسوق باسم الدين لتكسبها قداسة تسترخص في سبيلها الأرواح، وتحذيره للمسلمين من التفرق، وتحذيره كذلك من أفكار التطرف والتشدد والإرهاب الذي يفسد الأرض ويهلك الحرث والنسل وليس من الإسلام في شيء. وبين أن مجلس الوزراء رحب باجتماع وزراء الخارجية للدول العربية الأعضاء في مجموعة الاتصال الدولية المعنية بالشأن السوري الذي تناول مجمل الأوضاع في المنطقة، وتطورات الأوضاع في سوريا. وأدان مجلس الوزراء العملية الإرهابية التي استهدفت المصلين في أحد المساجد بمحافظة ديالى في العراق وراح جراءها العشرات من الأبرياء، مجدداً استنكار المملكة وإدانتها لجميع الأعمال الإرهابية ودعوتها لتضافر الجهود للقضاء على الإرهاب أياً كان مصدره وموقعه. وقدر مجلس الوزراء ما عبرت عنه الولايات المتحدة الأمريكية من إشادة بجهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب، وما قامت به من برامج حققت نجاحاً كبيراً في مكافحة الإرهاب وتقليص قدرات الإرهابيين، وما تبذله من تعاون بناء على المستوى الدولي للقضاء على الإرهاب ، كما قدر ما أعربت عنه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من شكر للمملكة العربية السعودية على مساعداتها السخية التي نجح من خلالها برنامج الغذاء العالمي في تقديم المساعدات الغذائية لمئات الآلاف من النازحين العراقيين.
وفي الشأن المحلي رفع مجلس الوزراء التهنئة لخادم الحرمين الشريفين و ولي العهد و ولي ولي العهد على تحقيق منتخب المملكة لذوي الاحتياجات الخاصة للإعاقة الذهنية كأس العالم لكرة القدم، ووجه ولي ولي العهد التهنئة والشكر لأعضاء المنتخب والرئاسة العامة لرعاية الشباب على هذا الإنجاز العالمي الجديد الذي يحققه أبناء المملكة. وأفاد الدكتور

خوجة ، أنه بناءً على التوجيه السامي الكريم اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 29 / 10 / 1435هـ على عدد من الموضوعات، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها ، وانتهى المجلس إلى ما يلي : أولاً : بعد الاطلاع على ما رفعه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (68 / 39) وتاريخ 20 / 7 / 1435هـ وافق مجلس الوزراء على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بولندا للتعاون في مجال الدفاع، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 5 / 2 / 1435هـ . وقد أعد مرسوم ملكي بذلك . ومن أبرز ملامح هذه الاتفاقية : 1- يتعاون الطرفان في عدد من المجالات من بينها التدريب والتعليم العسكري، ونقل التقنية المتعلقة بالدفاع والبحث والتطوير في مجال المعلومات التقنية العسكرية، والإمداد والتموين، والخدمات الطبية العسكرية والخدمات الصحية. 2- تبادل المعلومات والخبرات العسكرية ، وتبادل الخبراء والطلاب العسكريين، وحضور المؤتمرات والندوات العلمية والمعارض والتدريبات العسكرية والمناسبات الرسمية الأخرى التي ينظمها أي من الطرفين.

ثانيا : بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الشؤون البلدية والقروية، وافق مجلس الوزراء على تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (66) وتاريخ 10 / 5 / 1401هـ، ليصبح بالنص الآتي : " يجوز للأمانات - في مشاريع استثمار العقارات البلدية للمواقع التي تخصص مواقف سيارات متعددة الأدوار - تحديد جزء لا يتجاوز خمسة وعشرين في المئة (25%) من مبنى المواقف للاستعمال التجاري وفقاً لضوابط البناء المعتمدة للموقع". ثالثا : بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (66 / 38) وتاريخ 14 / 7 / 1435هـ ، وافق مجلس الوزراء على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية المعدلة بأحكام (البروتوكول) المعدِّل لاتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية ، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 1 / 6 / 2011م. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك . رابعا : بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الصحة رئيس مجلس الخدمات الصحية ، في شأن تعديل المادتين (السادسة عشرة) و (السابعة عشرة) من النظام الصحي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 11) وتاريخ 23 / 3 / 1423هـ ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (185 / 75) وتاريخ 10 / 2 / 1434هـ ، وافق مجلس الوزراء على تعديل المادتين المشار إليهما المتعلقتين بتكوين مجلس باسم (المجلس الصحي السعودي) ، وإضافة فقرات تتعلق باختصاصات المجلس وفقاً للتفصيل الوارد في القرار . وقد أعد مرسوم ملكي فيما يخص الفقرات المتعلقة باختصاصات المجلس.

خامساً: وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحسابين الختاميين للهيئة السعودية للحياة الفطرية للعامين الماليين (433/1432هـ) و(1433 / 1434)هـ. سادساً: بعد الاطلاع على ما رفعه الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (35 / 19) وتاريخ 16 / 5 / 1435هـ، وافق مجلس الوزراء على انضمام المملكة إلى اتفاقية النقل الدولي للمواد الغذائية السريعة التلف والمعدات الخاصة المستخدمة في ذلك النقل. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. سابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي: 1- تعيين مساعد بن عبدالرحمن بن زامل الدريس على وظيفة (مدير عام ميناء) بالمرتبة الخامسة عشرة بالمؤسسة العامة للموانئ. 2- تعيين الدكتور أسامة بن حسين بن إبراهيم المنصوري على وظيفة (خبير تخطيط) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الاقتصاد والتخطيط. 3- تعيين المهندس صالح بن محمد بن سعد الغريري على وظيفة (مهندس مستشار مدني) بالمرتبة الرابعة عشرة بالإدارة العامة للإشغال العسكرية بوزارة الدفاع. 4- تعيين سليمان بن خليوي بن شرار الحربي على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصناعة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة التجارة والصناعة. واطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين للرئاسة العامة لرعاية الشباب ومجلس المنافسة عن عامين ماليين سابقين، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيهما ووجه حيالهما بما رآه. هذا، وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج هذه الجلسة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه النظر الكريم.

المجلس الأعلى للقضاء يبحث زيادة دوائر "محكمة أبها".. اليوم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
يدرس المجلس الأعلى للقضاء برئاسة رئيسه وزير العدل الدكتور محمد العيسى في الرياض اليوم المقترح المقدم من الأمانة العامة للمجلس الداعي إلى زيادة دوائر المحكمة العامة في مدينة أبها بمنطقة عسير، ودعمها بالقضاة، إضافة إلى تأليف دوائر موسم الحج المقبل.
وأشار الأمين العام والمتحدث الرسمي للمجلس الشيخ سلمان النشوان في بيان صحافي أمس إلى إقرار المجلس بدء بعض المحاكم المتخصصة بأعمالها، موضحاً أنه انطلق العمل في محاكم الأحوال الشخصية في كل من الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة، والدمام في 21 من شوال الجاري، إضافة إلى إنشاء دوائر للأحوال الشخصية في بعض المحاكم العامة ومباشرتها أعمالها في نفس التاريخ.
وأكد الأمين العام للمجلس انعكاس الخطوة التطويرية على المحاكم، وسيلمس ثمارها الجميع، وستخفف العمل، وستسهم بسرعة البت في القضايا من دون تأخير، وسيكون لها أثر في عمل القاضي وإتقانه من خلال تركيزه على قضاء نوعي واحد ينمي ملكته القضائية، ويزيد من خبراته ويعطيه رصيداً من السوابق القضائية التي تساعده في حضور ذهنه وجمع فكره وتسبيب أحكامه.
وأوضح أن المجلس سيناقش في جدول أعماله في اجتماعه الـ11 التقارير والملاحظات الواردة من الإدارة العامة للتفتيش القضائي، والدراسات، والترقيات وتقارير الكفاية للقضاة، والشؤون الوظيفية للقضاة من الترقية والنقل وغيرها.
وأفاد بأن المجلس سينظر في ما ورد من أعضاء المجلس المتفرغين في شأن ما انتهى إليه المقترح المقدم من رئيس المحكمة العامة بالرياض في ما يتعلق بنظر حجج الاستحكام، والنظر في ما ورد من أعضاء المجلس المتفرغين في شأن ما انتهى إليه المقترح المقدم من رئيس المحكمة العامة في جدة حول تحديد المحكمة التي يعمل فيها الملازم القضائي.
وأضاف: «سيطّلع المجلس على ما ورد من رئيس مدونة الأحكام القضائية المتضمن إنهاء اللجنة أعمالها، وطلب عرضها على المجلس للموافقة عليها، وتعيين رؤساء ومساعدين في عدد من المحاكم».

"البلدية والقروية" تؤكد أهمية دراسة الخدمات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
وجهت وزارة الشؤون البلدية والقروية أمانات المناطق والمحافظات كافة بضرورة الالتزام بما جاء في لائحة الاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية المتعلقة بـ"ذوي الاحتياجات الخاصة" ، التي تحتوي على معايير فنية خاصة بالخدمات البلدية المتعلقة بهم لأخذها في الاعتبار عند الشروع في التصميم والترميم بهدف تيسير حركتهم وتهيئة الأوضاع والأبعاد المناسبة لهم في الأماكن التي يرتادونها، وملاحظة ذلك عند تصميم وتجهيز المباني التي يتعامل معها الجمهور سواء كانت حكومية أو خاصة مع جعل الأنشطة التي لها علاقة مباشرة بالجمهور في الأدوار السفلى قدر الإمكان .

وأشارت الوزارة في هذا الصدد إلى أهمية التنسيق والتعاون بين الجهات القائمة على دراسة الخدمات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة، مع أهمية المواطن وتفهمه وحرصه على الإسهام في كل ما من شأنه خدمة بلده من خلال التزامه بتنفيذ ما جاءت به اللائحة من معايير واشتراطات والتأكد من تنفيذها .

وتتضمن اللائحة اشتراطات عامة تلتزم بها الأمانات والبلديات، تنص عليها عند إصدار الفسوحات للمباني العامة والخاصة، إذ توضح كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة مع التجهيزات الخارجية من المنحدرات ومواقف السيارات وممرات المشاة والخدمات والمرافق العامة، إلى جانب اشتراطات خاصة تهدف إلى استكمال بقية الخدمات والتجهيزات الداخلية والخارجية التي تتواجد في العديد من الأماكن والمباني الخاصة والعامة كالأبواب والشبابيك والمصاعد والممرات وأي تجهيزات أخرى، فيما تتناول اللائحة الاشتراطات والمعايير الفنية التي تهدف إلى توفير أفضل الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة .

وروعي عند إعداد اللائحة تحقيق جملة أهداف رئيسية من أبرزها التعريف بذوي الاحتياجات الخاصة من حيث فئاتهم وإلقاء الضوء على بعض الصعوبات التي يواجهونها في معيشتهم اليومية، وتحديد الاحتياجات اللازمة لهم من خلال المعايير الفنية والتصميمية، ومراعاة تضمين أنظمة البناء والتصاميم المعمارية حسب الاشتراطات الكافية التي تيسر لهم الاستفادة من الخدمات المحيطة بهم .

ودعت الوزارة الأمانات والبلديات إلى أخذ الاحتياجات العامة والضرورية لذوي الاحتياجات الخاصة بعين الاعتبار عند تنفيذ مشروعاتها أو تطويرها، وتمكينهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية ودمجهم فيها، بحيث يسهمون في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه، وكذلك تحقيق التنسيق والتكامل بين أجهزة الوزارة والأجهزة الأخرى المختلفة ذات العلاقة بما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء وتقديم خدمات أفضل، فضلاً عن إظهار البيئة بمظهر حضاري يواكب النهضة الحضارية التي يعشها العالم، بما يؤكد اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين بذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم .

وبشأن المنحدرات أو الأسطح المائلة أكدت لائحة وزارة الشؤون البلدية والقروية ضرورة تنفيذها من مواد خشنة لمنع الانزلاق وأن تكون درجة الميل بحد أقصى (1 : 8) ولا يقل عن (1 : 12) وذلك في مداخل المباني ومخارج الطوارئ والأرصفة والممرات والمستويات المختلفة التي تتغير مناسيبها.

كما وضعت اللائحة اشتراطات لمواقف السيارات في جميع المواقف العامة والخاصة وتجهيزها في أماكن مناسبة يسهل الوصول منها وإليها، وتكون أقرب للمداخل وللمخارج والأماكن التي يرتادها ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن تتميز المواقف الخاصة بهم باستخدام الشعار الخاص بهم، وألا تقل نسبة مواقف سيارات الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة عن (5 في المئة) من المواقف العامة وبحد أدنى موقفين.

وفيما يتعلق بممرات المشاة والأرصفة اشترطت اللائحة أن تكون خالية من العوائق والبروزات وأن تكون أرضيتها من مواد خشنة ، وتزود بالمنحدرات اللازمة واللوحات الإرشادية المميزة، وعدم وضع أغطية الصرف التمديدات في أرضيات الممرات والأرصفة وإذا كان من الضروري وضعها فتكون فتحاتها عرضية أو تصمم بشكل ملائم لا يعوق مستخدمي الكراسي المتحركة، وكذلك مراعاة ألا تكون ممرات المشاة بالأرصفة قريبة من الحوائط الخارجية للمباني والأسوار لمنع الاصطدام بها أو بأي بروزات حادة أو أجهزة بارزة وعدم إشغالها بأية عوائق أخرى تؤدي إلى عرقلة ذوي الاحتياجات الخاصة وإصابته.

أما بالنسبة لتصميم دورات المياه في الأماكن والمباني العامة فاشترطت اللائحة أن يراعى تخصيص جزء منها لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة بواقع دورة واحدة للرجال وأخرى للنساء، مع مراعاة توفير الفراغات والإمكانيات الكافية لمساعدتهم على الحركة بسهولة داخل وخارج الدورة، وأن تفتح أبواب الدورة الخاصة بالمعاق للخارج ولا يقل عرض الباب عن 82 سنتيمتر ويرتفع عن سطح الأرض مسافة 20 سنتيمتر، كذلك تثبت الأحواض وأدوات التحكم والملحقات الخاصة بالدورة من المناشف وحامل الورق وخلافه على ارتفاع لا يقل عن 76 سنتيمتر ولا يزيد عن 137 سنتيمتر .

وأكدت وزارة الشؤون البلدية على البلديات أهمية توفير الاشتراطات الخاصة الضرورية بالتعاون مع الجهات الحكومية التي تتعلق خدماتها ومشاريعها بذوي الاحتياجات الخاصة لتهيئة المناخ المناسب، وتحقيق أكبر قدر من المساعدة لهم، وذلك تبعاً لمجموعة من المتطلبات الخاصة بالدرابزينات والحواجز، واللوحات الإرشادية واللافتات، والسلالم، والأبواب، والنوافذ، والطرقات والممرات داخل المباني، والمصاعد، وأدوات التحكم، والعديد من التجهيزات الأخرى مثل كبائن الهاتف، وصناديق البريد، ومصادر مياه الشرب، وصناديق النفايات، إذ اشتملت اللائحة على اعتبارات تؤخذ عند تصميم المساجد، من اختيار الموقع المناسب وسهولة الوصول إليه، وتوفير مواقف سيارات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة ،

وعمل المنحدرات، وحركة فتح الأبواب، وتوفير دورات المياه للمعاقين، وكذلك نظام الإضاءة والصوت داخل وخارج المسجد
ولمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة موقع الوزارة .

الشورى" يتحفظ على "الأحوال الشخصية" ويسحب قانون "مكافحة التحرش"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - حياة الغامدي
علمت «الحياة» من مصادر مطلعة في مجلس الشورى أن المجلس سحب مشروع قانون مكافحة التحرش بعد عرضه قبل نحو خمسة أشهر. كما تحفظ المجلس على قانون الأحوال الشخصية الذي قدمته لجنة حقوق الإنسان والعرائض، وأحاله إلى لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بحجة الاختصاص الشرعي.
وأكدت المصادر أن نظام مشروع مكافحة التحرش الذي تقدم به 4 أعضاء و 4 عضوات، تم عرضه على المجلس بعد موافقة لجنة حقوق الإنسان، إلا أنه سُحب بعد ذلك، بعد رفض بعض الأشخاص له من خلال تعليقاتهم على «الإنترنت»، التي ادعى بعضها فيها أن المشروع يعزز «مفهوم الاختلاط».
وحول مشروع قانون الأحوال الشخصية، أشارت المصادر إلى أن مجلس الشورى تحفظ عليه بعد أن تقدمت به لجنة حقوق الإنسان والعرائض قبل نحو 8 أشهر، ولم يعرض على المجلس لمناقشته، لافتة إلى أن المشروع أحيل إلى لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية من منطلق أنه «ملف شرعي يتطلب أن تقدمه اللجنة المعنية».
ورأى الأكاديمي الدكتور أحمد العيسى في تصريحات إلى «الحياة»، أن سحب نظام مشروع مكافحة التحرش من مجلس الشورى يؤكد وجود «تحالف قوي لبعض الشخصيات المتشددة في الداخل». وقال: «إن التحفظ على قانون الأحوال الشخصية مسألة مرتبطة برفض بعض العلماء وطلبة العلم في شأن تقنين الشريعة في الأحوال الشخصية وغيرها».

إنشاء خمس محاكم عمالية العام المقبل و34 دائرة

نقل 101 قاض من ديوان المظالم إلى وزارة العدل.. وانطلاق المحاكم التجارية بعد 4 أشهر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/963898

الرياض – اسامة الجمعان

أوضح ل"الرياض" عضو مجلس الاعلى للقضاء رئيس لجنة تطبيق آلية تنفيذ نظام القضاء الشيخ محمد أمين مرداد، أن المحاكم العمالية ستنطلق في المملكة في 12 المحرم 1437ه، بإنشاء خمس محاكم عمالية، و 34 دائرة عمالية في المحاكم العامة في المملكة، مضيفا أن المحاكم التجارية ستنطلق بعد أربعة اشهر بإذن الله وتحديدا في 9 ربيع الأول من عام 1436ه، بإنشاء ثلاث محاكم و11 دائرة تجارية في محاكم عامة بعدد من المحافظات.

وأكد الشيخ مرداد في تصريح ل"الرياض" أن المحاكم التجارية ستنطلق في 9-3-1436ه، بإنشاء ثلاث محاكم تجارية في الرياض وجدة والدمام، وإنشاء دائرة تجارية في المحاكم العامة في مكة المكرمة والمدينة المنورة وبريدة وحائل وأبها وجازان ونجران والباحة وعرعر وسكاكا وتبوك، مشيراً إلى أن التنسيق جار لتجهيز المحاكم وسلخ القضاة والموظفين لانتقالهم لهذه المحاكم.

وقال: "إن المحاكم العمالية سوف تنطلق في 12-1-1437ه بإنشاء خمس محاكم في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والدمام، وإنشاء 34 دائرة عمالية في المحاكم العامة في المملكة، مشيراً إلى أنه تم تنظيم عملية انتقال وتدريب القضاة على هذا النوع من القضاء المتخصص".

وأوضح أنه سيتم إنشاء 18 محكمة جزائية و25 دائرة جزائية في المحاكم العامة في المملكة، وسلخ الدوائر الجزائية في ديوان المظالم، ونقل 101 قاض من ديوان المظالم إليها، مضيفاً ايضا تم الاجتماع بالإدارة العامة للمرور لإنشاء دوائر مرورية متخصصة في المحاكم العامة.

وكانت لجنة مختصة بين وزارة العدل وديوان المظالم تنسق حاليا لحصر قضايا وقضاة الدوائر التجارية والدوائر الجزائية والتي تعمل حاليا تحت مظلة ديوان المظالم، الى وزارة العدل ممثلة في المحاكم التجارية الجديدة والمحاكم الجزائية الحالية والعامة، وذلك إعمالا لمنطوق الأنظمة القضائية الجديدة.

وأكدت المصادر أنه سيتم نقل ملفات تلك القضايا من ديوان المظالم الى وزارة العدل، وكذلك مناقلة القضاة بنفس المراتب والمميزات، مشيرا إلى أن الفترة الانتقالية ستشهد العديد من الاجتماعات للتنسيق بين وزارة العدل وديوان المظالم.

الجدير بالذكر ان وزير العدل رئيس المجلس الاعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى اصدر توجيهاته على إيجاد المقر المناسب لكل محكمة وتجهيزه ووضع الترتيبات المالية والإدارية والوظيفية اللازمة بأسرع وقت ممكن.

وبهذه القرارات تدشن الوزارة نقلة نوعية من القضاء المتخصص بتفعيل ما نص عليه نظام القضاء من سلخ الدوائر التجارية من ديوان المظالم لتكون تحت مظلة وزارة العدل.

عمال تحت لهيب الشمس .. و÷الوزارة× تهدد كفلاءهم بالعقوبات

يعملون في درجة حرارة تتجاوز45 بالرياض

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م

اضغط هنا

علي العيسى - الرياض تصوير - حسن إبراهيم

رغم تهديدها بالعقوبات والغرامات التي تصل الى 10 الاف ريال واغلاق المؤسسة الا ان هناك عددا من المؤسسات لا زالت تتحدى تنظيمات وزارة العمل وتجبر عمالها على العمل في لهيب الشمس تحت درجات حرارة مرتفعة .

وفي الساعة الثانية ظهرا يشتغل عدد من العمالة تحت لهيب الشمس الحارقة بعدد من المشروعات شرق العاصمة الرياض وفي درجة حرارة قاربت الـ45 درجة مئوية، وفي شهر أغسطس الذي يعد أقسى الشهور حرارة. بالرغم من تعميم وزارة

العمل المتضمن تطبيق نظام منع العمل تحت أشعة الشمس، وتأكيدها على جميع المنشآت الالتزام بتطبيقه وذلك بوقف العمل من الساعة (12:00) ظهراً الى الساعة (3:00) عصراً طوال الفترة من 15 يونيو إلى 15 سبتمبر من كل عام ميلادي، والذي يأتي في إطار الحرص على سلامة وصحة العاملين، التي قد تعرض سلامة العمالة لأخطار جسيمة وخاصة مع ارتفاع درجات الحرارة في هذه الأيام .

عدسة «المدينة « رصدت عدد من العمالة التي تعمل في عدد من المشروعات في حي السلي شرق العاصمة الرياض الذين يقومون بالعمل طوال النهار دون توقف . رغم اشتداد الحرارة في وقت الظهر.

يقول أحمد أحد العمال في الموقع : نعم تلك الراحة التي وضعتها الوزارة للأسف تسبب لنا أوقات إضافية للعمل لو طالبنا المسؤولين في الشركة بالأخذ بها . فلذلك نقوم بالعمل تحت لهيب الشمس لكي يسمح لنا بالخروج الساعة الرابعة

فيما يقول محمد «يمني الجنسية» إننا نعمل رغم ارتفاع درجة الحرارة لكي ننهي العمل الساعة الرابعة عصرا مبينا أن الراحة التي وضعتها وزارة العمل تزيد عليهم من ساعات الدوام ولا يتم الانتهاء من العمل إلا بحلول المساء .

و قال مدير احدى شركات المقاولات في حي السلي عبدالمحسن العتيبي: إن بعض أصحاب الأعمال يستغلون حاجة العمالة وتشغيلهم في أوقات الظهيرة والتي ترتفع فيها درجات الحرارة بشكل كبير.

و اشار الى ان هذا العمل منافٍ لأخلاق المسلم ويعدّ تعديًا على كرامة الإنسان مهما كان دينه ، مبينا أن البعض من أصحاب الشركات يبرر ذلك بتوقف وتأخر المشروع الذي تعمل فيه تلك العمالة وهذا ليس بصحيح لأن العمالة تعوّض تلك بساعات إضافية لعملهم، وطالب العتيبي الجهات المسؤولة بتطبيق العقوبات في حق كل من يستغل ظروف العمالة وتشغيلهم تحت لهيب أشعة الشمس مما قد يعرّض حياتهم للخطر .

رأي وزارة العمل

من جانبه قال مصدر في وزارة العمل لـ «المدينة»: إن التنظيم عاقب المخالف بأحكام العقوبة المنصوص عليها في المادة (236) من نظام العمل، والتي تنص على معاقبة المخالفين بغرامة لا تقل عن 3 آلاف ريال ولاتزيد على 10 الاف ريال عن كل مخالفة، أوإغلاق المنشأ لمدة لا تزيد على 30 يوما، أو إغلاقها نهائياً ويجوز الجمع بين الغرامة والإغلاق، مع إيقاف مصدر الخطر.

إيقاف إجازات رعاية المولود للمعلمات والإداريات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140826/Con20140826719528.htm

مريم الصغير (الرياض)

تتجه وزارة التربية والتعليم لإيقاف إجازات رعاية المولود لجميع الفئات التعليمية.

واشتمل نص الرسائل النصية التي تلقتها مديرات المدارس، على: (هام وعاجل.. تم إيقاف إجازات رعاية المولود لجميع الفئات للمعلمات والإداريات والمديرات والوكيلات والمرشدات والرائدات والمشرفات وغيرهن، وذلك حسب توجيه وزير التربية والتعليم).

وأرجعت بعض مديرات المدارس سبب التوجه في أول أيام الدوام إلى كثرة الإجازات المقدمة، التي تجاوزت الحد، بسبب أزمة الخادمات في الفترة الأخيرة.

وحسب المصادر فإن المعلمة التي ترغب في أخذ إجازة أمومة عليها أن تأخذها عن طريق الإجازة الاستثنائية غير مدفوعة الراتب.

وأقر المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم مبارك العصيمي لـ«عكاظ» أن سمو وزير التربية والتعليم سبق أن ألمح في حديث له مؤخرا بنية الوزارة إلغاء الإجازة، وأوضح أن القرار لم يصدر بعد.

وفيما أوضحت مصادر «عكاظ» أن اتجاه الوزارة لاتخاذ هذا القرار يأتي بعد توقف نظام التعاقد مع المعلمات البديلات، أكد العصيمي أن التعاقد مع المعلمات البديلات لن يكون إلا في حالات الاحتياج القصوى.

وكانت وزارة التربية والتعليم تسمح للمعلمات بالتمتع بإجازة رعاية الأمومة أو الإجازة الاستثنائية بشرط توفر معلمة بديلة للمعلمة المجازة، وإحضار موافقة خطية موقعة من المعلمات في نفس تخصص المعلمة طالبة الإجازة من نفس المدرسة يتضمن إقرارهن بالالتزام بتسديد العجز الذي قد ينجم نتيجة تمتع المعلمة بإجازتها وموافقة مديرة المدرسة، ومشرفة التخصص، ومديرة مكتب الإشراف الذي تتبع له المعلمة، وإدارة شؤون المعلمين.
من جهة أخرى، تعكف إدارات التربية والتعليم في كافة مناطق المملكة على إعادة توزيع المعينات الجدد من معلمات وإداريات على مكاتب الإشراف التربوي لتوزيعهن على المدارس والإدارات حسب الاحتياج.
وأكد لـ(عكاظ) مبارك العصيمي المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم أنه تم إجراء مسح شامل خلال فترة الإجازة لكافة المدارس والإدارات لتحديد الاحتياج الفعلي، وعليه ستتم إعادة توزيع المعينات حديثا وفق ما تم رصده من احتياج.
جاء ذلك في معرض رده حول شكوى عدد من المعلمات والإداريات المعينات حديثا على ملاك الوزارة من تأخر صرف بدل التعيين لهن لما يقارب الأربعة أشهر، وأوضح العصيمي أنه سيتم الصرف لهن فور مباشرتهن في مواقعهن الجديدة وإنهاء الإجراءات الرسمية من إقرار مباشرة وفحوصات طبية واستكمال الأوراق اللازمة لإنهاء مسوغات التعيين، حسب ما ورد في القرار.

شددت على حق المستهلك في تجربة السلع وإعادة المعيبة

"التجارة" تلاحق المحال المتجاهلة لرقم 1900 نهاية العام

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140826/Con20140826719541.htm

عبد الرحيم بن حسن (جدة)
هددت وزارة التجارة والصناعة بفرض عقوبات على أي محل تجاري لا يضع رقم مركز البلاغات والشكاوى الواردة للوزارة من المواطنين والمقيمين (1900)، في مكان بارز وواضح بجوار مواقع دفع النقود مقابل السلع المشتراة المعروف بـ (الكاشير)؛ على أن تبدأ في ملاحقة المحال المخالفة للقرار مع نهاية العام الجاري.
وطالبت الوزارة في الوقت ذاته المستهلك بضرورة تمسكه بحقه في تجربة السلعة، على أن يكون بإمكانه إعادتها في حال وجد فيها أي ملاحظة أو عيب فني.
وبحسب تعليمات جديدة للوزارة؛ فإن النص الذي تحمله كل لوحة يكون مدونا فيه العبارة التالية: (اعرف حقك.. اتصل على 1900 لتقديم بلاغ عن مخالفة تجارية)، رافضة تغيير أي مفردة في النص الذي طلبت وضعه.
وشددت الوزارة على أن لا يكتفي المحل الذي يكون لديه أكثر من (كاشير)، بوضع اللوحة لدى واحد منها فقط، بل توضع بارزة بجوار كل (كاشير) وأن لا يقل مقاس اللوحة المعلقة عن مقاس الورق (A2 4).
وحول هذه المستجدات؛ أوضح مصدر مسؤول في وزارة التجارة والصناعة أن الوزارة ستعمد إلى إرسال فرق ميدانية على كافة المحال بمختلف مستوياتها وأنشطتها، للتثبت من وجود هذه اللوحات في الأماكن المحددة لها، بعد أن تحصل المحال على الوقت الكافي لتنفيذ قرار الوزارة في هذا الشأن.
وعن ما سيتم اتخاذه في حال تجاهلت المحال تنفيذ القرار، قال «إن أي موقع يهمل هذا الأمر سيتخذ بحقه الإجراء المنصوص عليه في النظام».

وتشمل البلاغات التي تريد الوزارة الحصول عليها من قبل المستهلك اسم المحل، وعنوان المكان الذي توجد فيه المخالفة، والنشاط، ونوعية المخالفة في حال كانت تنتمي إلى المواد الغذائية، أو المواد الاستهلاكية مع تقديم الاسم ورقم الجوال.
يشار إلى أن وزارة التجارة والصناعة دشنت قبل فترة مركزا للبلاغات والشكاوى يساعد المستهلك المحلي، سواء كان مواطنا أو مقيما على تقديم بلاغ عن وجود مخالفة تجارية.

"الداخلية" تعالج سلبيات السجون بـ"معايير الجودة"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=198256&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي
شددت وزارة الداخلية على كافة السجون ودور التوقيف التابعة لها بفتح أبوابها أمام لجنة معايير جودة السجون، والتي تم تشكيلها بقرار من وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، لتلافي بعض السلبيات المرصودة في السجون.
وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن الوزارة أكدت أن التقييم سيشمل أداء الموظفين كأفراد، وكذلك أداء السجن أو دار التوقيف بشكل عام. وتضم اللجنة مندوبين من وكالة الوزارة للشؤون الأمنية ووكالة الوزارة لشؤون الحقوق، وهيئة التحقيق والادعاء العام، والمديرية العامة للمباحث، والإدارة العامة للشؤون العسكرية بالوزارة، والمديرية العامة للسجون، ومعهد الإدارة العامة بالرياض.
وكشفت المصادر أن اللجنة بدأت عملها عبر عقد ورش عمل لتحديد السلبيات التي تعاني منها السجون ودور التوقيف، وكذلك السجون التي توصي اللجنة بزيارتها، وتحديد آليات الزيارات والتنسيق مع الجهات المختصة لتلافي السلبيات المرصودة وعلاجها بأسرع وقت. وأشارت المصادر إلى أن اللجنة تستهدف كافة السجون التابعة لوزارة الداخلية، وستكون لها زيارات دورية لرصد الحالات السلبية في السجون وتلافيها وتعزيز الجوانب الإيجابية.
وبينت المصادر أن توجيهات وزير الداخلية تقضي بالسماح لتلك اللجان بعمل الزيارات، وتسهيل عملها من قبل القائمين على إدارات السجون ودور التوقيف، وعمل ورش عمل برئيس سجون المنطقة والسجون الفرعية من أجل معالجة تلك السلبيات والارتقاء بمعايير الجودة المطبقة في سجون المملكة. وأكدت المصادر أن زيادة عدد السجناء في بعض السجون كانت من أبرز الملاحظات المرصودة على بعض السجون، وأن الزيارات تشمل السجون العامة ودور التوقيف، وأن هذه التوجهات تأتي في إطار عمل الجمعية السعودية للجودة، وكذلك القرارات الخاصة بالجودة في دور التوقيف والسجون.

اعترفت بارتكاب الواقعة وأحيل ملف الجريمة إلى جهات التحقيق

مصرع الطفلة "رؤى" على يد زوجة أبيها بسبب قطعة بسكويت

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
http://sabq.org/atjgde

عبير الرجباني- سبق- الرياض:

قيت الطفلة "رؤى" ذات السنوات الثماني حتفها بمنزل أسرتها بالرياض بعدما تعرضت للضرب والتعذيب على يد زوجة والدها، فيما يتلقى أخوها أحمد (11 عاماً) العلاج بمستشفى مدينة الملك فهد الطبية إثر تعرضه للضرب والتعنيف، كما يتلقى العلاج النفسي بسبب ما رآه ووفاة أخته أمامه على يد زوجة والدهم الأربعينية، التي تم توقيفها بعد اعترافها بارتكاب الجريمة.

وكانت جثة الطفلة قد نقلت إلى مستشفى الإيمان وطلب الطبيب الذي كشف عليها حضور الشرطة لوجود شبهة جنائية.

ولم يشفع مرض "رؤى وأحمد" وجسداهما النحيلان وإصابتهما بالأنيميا المنجلية عند زوجة أبيهما التي كانت دائمة التعذيب لهما، بحسب كلام والدتهما، بعد أن انتقلا للعيش مع الأب عقب طلاق أمهما منه.

وكانت والدة الطفلين قد انفصلت عن زوجها الذي أنجبت منه أربع بنات وولد، ورفض الأب أن يعيش الأبناء مع والدتهم رغم أن لديها صكاً بحضانتهم، تحتفظ "سبق" بنسخة منه، حيث أبطل بعد زواجها وزواج الأب من أخرى.

وظلت زوجة الأب تمارس التعذيب بحق الأطفال كل يوم، وقال الطفل أحمد لـ"سبق" وهو يرقد طريح الفراش في مدينة الملك فهد بالرياض: "دائماً ما كانت زوجة والدي تمنع عنا الطعام وذات يوم قمنا أنا ورؤى وأخذ كل منا قطعتين من بسكوت أبو ولد ونمنا بعدها، وفي اليوم التالي دخلت علينا عمة "كلثوم" وأخذت تضربنا بسلك توصيلة كهربائي بعدما عرفت أننا أكلنا البسكوت وطلبت منا الخروج إلى حوش المنزل وأن ندور تحت الشمس خمس مرات بالحوش، وشعرت رؤى بالتعب وصاحت، فأدخلتنا زوجة والدنا إلى المنزل وطلبت منا أن نقف على قدم واحدة ثم ضربتنا بعصا المكنسة فسقطت أختي على الأرض وفقدت الوعي".

وبعد ذلك صمت "أحمد" ودخل في نوبة بكاء وصراخ مما استدعى إعطاءه العلاج الطبي.

وقالت أم رؤى التي كانت موجودة في المكان وتبكي: "لو أعلم أنها ستقتل ابنتي بسبب قطعة بسكويت لكنت أعطيتها ما تريد، فما ذنب الصغار تفعل بهم هذا؟ أنا أطالب بالقصاص منها كما قتلت ابنتي الصغيرة المريضة".

وانخرطت الأم في نوبة بكاء وقالت: "ما أحرق قلبي أكثر هو عدم إخباري بوفاتها إلا بعد دفنها".

وقالت خالة رؤى إن والدة الطفلة كانت قد أحست أن أمراً ما حصل لابنتها، مشيرة إلى أن الجد اتصل بهم وقال إن رؤى توفيت وتم دفنها وطلب إقامة العزاء في جيزان على أن يقيموه هم بالرياض.

من ناحيتها قالت "ربى" أخت "رؤى وهي الطفلة الكبرى وتبلغ من العمر 12 عاماً لـ"سبق": "كنا جوعانين بالليل وذهب أحمد ورؤى إلى المطبخ لأخذ بسكويت بالزبدة وباليوم الثاني ذهبت لصلاة الفجر وفجأة دخلت علينا زوجة أبي وسألت من أكل من البسكويت؟ فقال أحمد ورؤى: "نحن من أكلنا البسكوت"، فطلبت منا الخروج من الغرفة وأبقت احمد ورؤى وقامت بضربهما على أرجلهما وظهريهما بتوصيلة الكهرباء".

وأضافت: "بعد ذلك طلبت منهما الخروج إلى الشمس ساعة وأخذت تضربهم بعصا المكنسة وطلبت من احمد الدخول والوقوف على رجل واحدة وطلبت من رؤى الدوران بحوش المنزل تحت الشمس فصاحت رؤى تريد ماء ولم تكن رؤى أو أحمد يرتديان أحذية، وبعد أن دخلت رؤى إلى الغرفة طلبت منها زوجة والدنا أن تقف على قدم واحدة فلم تستطع وسقطت أرضاً فما كان من زوجة أبينا إلا أن أمسكتها من شعرها وضربتها بالجدار فسقطت أختي على الأرض فاقدة الوعي فصرخت فيها أنها تقوم بالتمثيل وحملتها وألقتها على الفراش وضربت رأس أختي بقاعدة الفراش".

وأردفت الطفلة الكبرى: "ظلت زوجة أبي تصرخ في أختي وتتهمها بأنها كاذبة بينما أختي تبكي بصوت منخفض ثم شهقت أختي مرة واحدة وفتحت عيناها وطلبت مني زوجة أبي أن أحضر لها ماء وسكبته على وجه أختي التي لم تتحرك وكانت تتنفس بسرعة، فذهبت مرة أخرى لأحضر مزيداً من الماء فصرخت في زوجة أبي وأمرتني أن أتركها".

وتابعت: "حضر والدي وكنت أبكي وأخبرته أن رؤى ماتت، فأخذها مسرعاً وتوجه بها إلى المستشفى ثم رجعت زوجة أبي وحضر جدي وأخذنا إلى منزله".

وقالت "ربى": "أهل أبي لا يضربوننا لكن كلثوم هي فقط من كانت تضربنا، ولم نكن نخبر والدي بذلك لأنها كانت تهددنا".

وأضافت: "الآن وبعد ما حدث أريد أن يقصوها وحسبي الله عليها"، في إشارة إلى القصاص من زوجة الأب.

وعلمت "سبق" من مصادرها أن زوجة الأب وهي أربعينية موقوفة بالسجن بعد اعترافها بضرب الطفلة رؤى (ثماني سنوات).

وقد وصلت الطفلة إلى مستشفى الإيمان وهي متوفاة، جراء الضرب بحسب الكشف الطبي الأولي، وأحيلت القضية بالكامل إلى فرع هيئة التحقيق.

استكمال معالجة 1.9 مليون طلب على برنامج أرض وقروض الوحدات

مصادر "سبق": إعلان نتائج المتقدمين على الدعم السكني خلال أيام

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
http://sabq.org/orjgde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
عَلِمت "سبق" من مصادرها، أن وزارة الإسكان تستعد -خلال الأيام القليلة المقبلة- للإعلان عن نتائج فرز طلبات المواطنين المتقدمين للحصول على الدعم السكني بجميع مناطق المملكة؛ وذلك بعد استكمال معالجة الطلبات، والتحقق من البيانات المدخلة من قِبَل المتقدمين؛ من خلال المنظومة الإلكترونية لآلية استحقاق وأولوية طلبات السكن، والوقوف على صحة البيانات من مصادرها الأصلية؛ للتأكد من توفر شروط الاستحقاق لدى المتقدمين.
وتشير المعلومات إلى أنه بعد معالجة جميع الطلبات التي فاقت ١.٩ مليون طلب، تم استبعاد الطلبات التي ثبت عدم توفر شروط الاستحقاق في أصحابها، والطلبات التي تَوَفّرت بشأنها معلومات تدل على انتفاء أحد شروط الاستحقاق.
وتؤكد المعلومات أن الوزارة ستبدأ -خلال الأيام القليلة المقبلة- في إرسال رسائل تنبيه نصية عبر الهاتف المحمول؛ لإشعار المتقدمين؛ سواء من حيث قبول الطلبات واستحقاقهم أو عدم ذلك.
وتبدأ الوزارة -بعد ذلك- في تخصيص وتوزيع المنتجات السكنية من وحدات جاهزة وأراض تِبَاعاً؛ وفقاً للأولوية والاستحقاق للمتقدمين، ضمن آلية تضمن العدالة والشفافية بين مَن تنطبق عليهم الشروط.

تعرضت للاعتداء من خادمة إثيوبية وجدها طلب حضانتها

"الشؤون": نوفر الحماية لـ"طفلة الـ3 سنوات المعنفة" بالرياض

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
http://sabq.org/ywjgde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
طمأن مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي بالإنابة بوزارة الشؤون الاجتماعية محمد بن عبدالرحمن العبيد، الرأي العام المحلي بشأن الطفلة المعنفة التي نشرت حولها عدد من المصادر الإعلامية المطبوعة والإلكترونية مؤخراً، مؤكداً أنها تلقت كل الإجراءات التي تضمن سلامتها وعيشها بأمان واستقرار نفسي وأسري واجتماعي.

وقال "العبيد" إن الوزارة ممثلة بدار الحماية والضيافة الاجتماعية للفتيات بالرياض قابلت والد ووالدة الطفلة المعنفة (3 سنوات)، وأفادا بأن الطفلة تعرضت للاعتداء من قبل الخادمة الإثيوبية، ثم لاذت بالفرار، حيث قام الأب بنقل الطفلة مباشرة لمدينة الملك عبدالعزيز الطبية في الرياض.

وبيّن "العبيد" أن الفريق التنفيذي للحماية الاجتماعية قام بزيارة مستشفى مدينة الملك عبدالعزيز الطبية؛ للاطلاع على وضع الطفلة ومقابلة الفريق الطبي، كما تمت مقابلة جد الطفلة من الأب، الذي طالب باحتضان الطفلة خاصة، وإخوتها إن لزم الأمر، بشرط حصوله على حضانة شرعية من قبل المحكمة؛ وذلك لتخوفه من أهل زوجة ابنه.

وقال "العبيد" إن الفريق التنفيذي للحماية الاجتماعية قام بزيارة منزل الجد من الأب والجدة؛ لمتابعة القضية وللاطلاع على وضعهم وأهليتهم لحضانة الطفلة، حيث اتضح أنهم مؤهلان لاحتضان الطفلة من الناحية الصحية والنفسية، كما أن البيئة الأسرية جيدة لذا تمت كتابة إقرار برغبة الجد لاستلام الطفلة، وتعهد برعايتها والمحافظة عليها.

وأوضح "العبيد" أنه تم استلام الطفلة بهدف إيوائها في (دار الضيافة) بقسم (الرعاية المؤقتة) وإلى تاريخه، وهي موجودة في دار الحماية والضيافة الاجتماعية، وتنعم بكل الراحة ويقدم لها العلاج اللازم والرعاية الاجتماعية بناءً على التوجيهات الرسمية في هذا السياق، كما تم استيفاء كل الإجراءات الرسمية مع الجهات ذات العلاقة المتعلقة بحماية الطفلة وتوفير الجو الأسري المناسب.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

عدد الدعاوى المشابهة تضاعف 4 مرات عن العام السابق

الرياض وجدة تتصدران قضايا فسخ النكاح للعجز عن النفقة وعدم الرضا

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/26/article_880258.html

رانيا القرعاوي من الرياض

تصدرت مدينتا الرياض وجدة المدن السعودية في عدد قضايا فسخ النكاح لعجز الزوج عن النفقة وقضايا الزواج دون رضا الزوجة، وتضاعفت نسبة القضايا المرفوعة بهاتين القضيتين قرابة الأربعة أضعاف مقارنة بالعام السابق.

وبحسب آخر تقرير صدر عن وزارة العدل، واطلعت عليه "الاقتصادية" فإن عدد القضايا التي سجلتها المحكمة العامة في الرياض لسيدات يطلبن فسخ نكاحهن لعجز الزوج عن النفقة كان عشر قضايا منذ بداية العام، بينما سجلت المحكمة العامة في جدة خمس قضايا من هذا النوع، وسجلت المحكمة العامة في الدمام وأبها قضية واحدة لكل منهما، بينما لم تسجل المحاكم العامة في الخبر والطائف وسكاكا أي قضية من هذا النوع.

ويظهر التقرير أن هذا النوع من القضايا زاد عدده قرابة عشرة أضعاف مقارنة بالعام السابق، حيث سجلت المحكمة العامة بالرياض قضية واحدة لطلب فسخ النكاح للعجز عن النفقة، ولم تسجل المحكمة العامة في جدة أي قضية من هذا النوع بينما سجلت المحكمة العامة في الدمام قضيتين وسجلت كل من المحكمة العامة بالخبر والطائف وأبها قضية واحدة.

ويوضح التقرير أن هذا التضاعف في القضايا لم يطرأ على قضايا فسخ النكاح للعجز عن النفقة فقط، بل امتد لقضايا فسخ النكاح بسبب الزواج دون رضا، حيث استقبلت المحكمة العامة في الرياض أربع قضايا منذ بداية العام حتى نهاية هذا

الشهر مقابل قضية واحدة العام السابق، واستقبلت المحكمة العامة في جدة قضية واحدة من هذا النوع بينما لم تستقبل أي قضية العام السابق.
ويشير التقرير إلى أن المحاكم العامة في الطائف ومكة وعرعر والخبر والدمام لم تسجل أي قضية للتزويج دون رضا هذا العام، واكتفت منطقة مكة بتسجيل قضية واحدة فقط العام السابق.
وترجع عبير الأحمد المستشارة القانونية السبب في ارتفاع عدد القضايا في الرياض وجدة إلى ارتفاع ثقافة المرأة ووعيها القانوني، وكلما زاد وعي المراة بحقوقها عرفت الطرق القانونية التي تلجأ إليها للحصول على حقها، متوقعة تضاعف عدد تلك القضايا في مناطق المملكة المختلفة، وأرجعت قلة عدد القضايا سابقا إلى أن قلة وعي المرأة بحقوقها القانونية أدى إلى عدم لجوئها للمحاكم للحصول عليها.
وتوضح المستشارة أن من أسباب فسخ النكاح، غياب الزوج أو لوجود عيب فيه، أو بسبب الغرر، أو بسبب فوات شرط، أو بسبب التعسر بالنفقة، حيث يحق للسيدة التي يتعسر زوجها بالإنفاق عليها التقدم بدعوى مكتوبة أو مشافهة، ويتم سؤال الزوج بعد المصادقة على دعوى الزوجة فإن صادق على الإعسار بالنفقة يترك القاضي للمدعية الخيار، فإن اختارت الفسخ عرض على المدعى عليه الطلاق، وإن رفض الزوج الطلاق حكم القاضي بثبوت الفسخ.
مشيرة إلى أنه في حال إنكار المدعى عليه الإعسار بالنفقة يطلب منه البينة على الإنفاق، فإن أثبت الزوج حصول الإنفاق بالمعروف يصرف النظر عن الدعوى, وإن لم يكن لديه أي بينة على الإنفاق فيطلب من المدعية اليمين على نفي الإنفاق فإن حلفت يجعل القاضي للزوجة الفسخ ويحكم بثبوته أو يفسخ القاضي مباشرة, وإذا لم تحلف يصرف النظر عن دعواها.
ونوهت الأحمد إلى أن دعاوى فسخ النكاح بسبب التزويج دون رضا تقام ضد الزوج ويمكن إدخال الأب, فإن أجاب الأب بأن موليته قد رضيت وأنكرت الزوجة فالقول قولها مع يمينها لأن الرضا لا يعلم إلا من جهتها, وتسقط الدعوى في حال مكنت المرأة الزوج من نفسها أو ذهبت للسوق لشراء حاجيات الزواج، أو كان بينهما أولاد, حيث يصرف القاضي النظر عن دعواها بسبب مضي المدة.

13 فئة ممنوعة من الزواج بغير المواطنين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
اضغط هنا

جدة – معاذ العمري
أبرزت لائحة وزارة الداخلية المؤلفة من 11 مادة، أنه يمنع الوزراء وكبار موظفي الدولة ورؤساء مجالس الشركات المساهمة وموظفو الجمارك، من الزواج بغير السعوديات.
وضمت المادة الأولى من اللائحة 13 فئة تمنع زواج السعوديين أو السعوديات من غير مواطنيهم، إذا كانوا من الوزراء ومن في مرتبتهم، شاغلي المرتبة الممتازة والمرتبتين 14 و15، أعضاء السلك القضائي في وزارة العدل وديوان المظالم وكتاب العدل، موظفي الديوان الملكي ومجلس الوزراء وأعضاء مجلس الشورى، إضافة إلى موظفي وزارة الخارجية، والدبلوماسيين والإداريين، والموظفين العاملين خارج السعودية.
وشملت اللائحة فئات أخرى ويتعلق الأمر بمنسوبي القوات المسلحة في وزارة الدفاع والطيران والحرس الوطني وقوات الأمن الداخلي سواء الضباط أم الأفراد والعاملين في المباحث والاستخبارات العامة من عسكريين أو مدنيين، وجميع الطلاب الذين يدرسون في الخارج سواء أكانوا مبتعثين من الحكومة أو يدرسون على حسابهم الخاص، كما يشمل قرار المنع أيضاً رؤساء مجالس الشركات المساهمة والأعضاء المنتدبين للشركة، وموظفي وزارة الدفاع والطيران ووزارة الداخلية والحرس الوطني بجميع قطاعاتها من المدنيين، وأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام، وموظفي الجمارك، وأخيراً الموظفين الذين يشغلون وظائف ذات الأهمية الخاصة وفقاً لما تراه مراجعهم. وأوضحت المادة الثانية من اللائحة: أن تكون الموافقة على طلبات الزواج التي تقدم من غير الفئات الواردة في المادة الأولى بإذن من وزير الداخلية أو من يفوضه، من جنسيات الدول العربية والإسلامية وللضرورة من جنسيات أخرى بالضوابط الشرعية.
في حين بينت المادة الثالثة أنه يسمح بالزواج بين السعوديين ومواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشرط أن لا يكون من الفئات المشمولة بالمنع المنصوص عليها في المادة الأولى من اللائحة، على أن تقوم الممثليات بالتأكد من

المهنة وعدم وجود ملاحظة لديها. وتصدر موافقتها إلى الجهة المختصة لإتمام إجراءات العقد، وعند توثيق العقد تقوم المحكمة الشرعية المختصة بالنسبة للمقيمين داخل السعودية بالتأكد مما أشير إليه قبل إجراء العقد.

• مرور الرياض" لـ• الحياة": رجالنا مسخّرون للعمل تحت لهيب أشعة الشمس الحارقة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
على رغم حظر تشغيل العامل في الأعمال المكشوفة في أوقات الظهيرة صيفاً، كشف المتحدث الرسمي لمرور الرياض العقيد حسن الحسن أن نظام العمل الأمني لا يخضع لذلك، وجاء تعقيبه رداً على ما رصدته «الحياة» على مدى أسبوعين من نقاط تفتيش اعتيادية لدوريات المرور داخل بعض الأحياء، يعمل فيها رجال الأمن تحت أشعة الشمس الحارقة في درجات حرارة تجاوزت 45 درجة مئوية.

ولوحظ في الرصد الميداني أن مهمة نقاط التفتيش اقتصرت على طلب الرخصة واستمارة المركبة وإيقاف السيارات المضللة، وهو ما دعا الصحيفة للسؤال عن نظامية تكليف الأفراد بالتفتيش في هذه الأوقات، التي حظرت وزارة العمل أخيراً تشغيل الموظفين في المواقع المكشوفة أو تحت أشعة الشمس من الساعة الـ 12 ظهراً إلى الساعة الثالثة مساء (بالتوقيت المحلي) خلال الفترة من مطلع تموز (يوليو) إلى نهاية آب (أغسطس) من كل عام.
وأوضح الحسن أن العمل في المرور «بنظام الورديات، ومن غير المعمول به في هذا القطاع إيقاف أعمال ومهمات رجال المرور في أوقات الظهيرة أو بسب أشعة الشمس»، مضيفاً: «رجال الأمن مسخرون لخدمة الوطن في أي وقت وجميع الظروف الجوية»، مشيراً إلى أن النظام الذي يحظر العمل وقت الظهيرة لا ينطبق على حماة أرض الوطن - طبقاً لقوله -.
وفي السياق ذاته عزا المتحدث الرسمي لمرور الرياض تكثيف الحملات المرورية إلى رفع مستوى الوعي والانضباط المروري، حفاظاً على سلامة مرتادي الطرقات. خلال الـ20 يوماً الماضية، لافتاً إلى أن انتشار نقاط التفتيش في طرقات وأحياء العاصمة ضمن حملة مرورية شاملة، أسفرت عن تحرير 200 ألف مخالفة مرورية. وأفاد أن الحملة استهدفت مخالفات ربط حزام الأمان، واستخدام الهاتف المحمول أثناء القيادة، والسرعة، وقطع الإشارة، والتظليل، والمخالفات المرورية المؤثرة في السلامة العامة، إضافة إلى توقيف قاطعي الإشارات، ومرتكبي مخالفات السرعة الكبيرة، إذ طبق النظام على نحو 6 آلاف مخالف، كما تمكنت دوريات المرور خلال عملها في هذه الفترة من ضبط أشخاص في حال غير طبيعية، وآخرين يحملون أسلحة نارية، إضافة إلى ضبط مخدرات وخمور بحوزة عدد من المخالفين الذين أحيلوا للجهات المعنية لاستكمال قضاياهم.
وفي ما يتعلق باستخدام بعض أفراد الدوريات للمخالفات الورقية عوضاً عن الإلكترونية، قال المتحدث الرسمي العقيد الحسن إن النظام الآلي للمخالفات بدأ تفعيله بشكل تدريجي في العديد من مدن المملكة بما فيها الرياض، وأن ذلك لا يعني الاستغناء الكامل عن النظام الورقي بشكل كامل حتى الآن، وزاد: «التركيز حالياً في استخدام النظام الآلي للمخالفات على مخالفات الوقوف الممنوع وقطع الإشارة وعكس الطريق، ويشهد توسعاً في استخدامه من العاملين».
وذكر أن النظامين يستخدمان معاً في بعض المخالفات التي تتوجب استيقاف السائق وتحرير مخالفات وعقوبات أخرى مثل التوقيف وحجز المركبة أو إزالة المخالفات منها.

• مسلسل موت المعلمات" يبدأ قبل الدراسة: وفاة معلمتين قرب الزلفي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - سعد الغشام ومحمد المشيطي { المجمعة - سعدون الهزاع
قبل بضعة أيام فحسب من بدء العام الدراسي الجديد، أودت حادثة أليمة على طريق الرياض - القصيم السريع بحياة معلمتين، وإصابة 4 أخريات أثناء استقلالهن حافلة نقل باتجاه مدرستهن في محافظة الزلفي. (للمزيد)
وأكد مدير التربية والتعليم في محافظة الزلفي محمد الطريقي لـ«الحياة» أنه اطمأن على الحال الصحية للمصابات. ولقي قائد الحافلة مصرعه، وهو مقيم من الجنسية الهندية. وأوضحت سلطات الدفاع المدني في بيان أمس، أن حادثة وقعت بين حافلة صغيرة لنقل المعلمات وشاحنة في الطريق السريع، شرق جلاجل (167 كيلومتراً شمال غربي الرياض). وأشارت إلى أنه عند الوصول إلى موقع الحادثة تبين وجود حالتي وفاة لمعلمتين، وإصابة 4 أخريات بإصابات متفاوتة. وأوضح مدير العلاقات العامة والإعلام في مستشفى الملك خالد في محافظة المجمعة محمد الربيعة لـ«الحياة» أن عدد الحالات التي وصلت إلى المستشفى بلغ 4 حالات، تم نقل حالتين إلى مستشفى الأمير سلمان في الرياض، بسبب إصابتهما بتمزق في الكبد ونزف داخلي.
وكشفت زميلات للضحيتين لـ«الحياة» (فضلن عدم ذكر أسمائهن) أن المعلمة الأولى المتوفاة وهي هند الفرهود، أم لطفلة لا تتجاوز العام، فيما الثانية نورة القحطاني متخصصة في «رياض الأطفال»، وعينت قبل عامين، وهي أم لطفلين. وقال المواطن عبدالله العمار، زوج معلمة مصابة، إن زوجته تخرجت قبل 13 عاماً، وله منها ولدان وبنت، أكبرهم عمره 13 عاماً، مشيراً إلى أن ظروف الحياة أجبرته على استئجار سكن في الزلفي.
وذكر فهد الشلوي وهو أخو معلمة مصابة، أن شقيقته عينت قبل أكثر من ثلاثة أعوام في قطاع التعليم، وهي متخصصة في اللغة العربية، ومتزوجة ولديها أربعة أولاد، وتسكن الرياض، وتتردد يومياً على الزلفي. وأضاف: «حالها حرجة، كون الإصابة في البطن، وتعرضت لتمزق في الكبد، وتجرى لها جراحة في مستشفى الأمير سلمان، وهي تعاني من نزف حاد».

• العمل" تعقد أول جلسة اتصال مرئي عن بُعد لتسوية الخلافات العمالية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
عقدت الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية في مدينة الرياض أخيراً أول جلسة رسمية عبر أجهزة التواصل الرقمي عن بُعد لقضية عمالية جمعت بين الهيئة العُليا بالرياض والهيئة الإبتدائية في عرعر.

وتأتي هذه الخطوة لأول مرة على مستوى الجهات القضائية في المملكة، تيسيراً للمتقاضين وإنهاء خلافاتهم العمالية من خلال الاستفادة من الوسائل التقنية التي توفر الجهد والوقت على المتقاضين في المناطق النائية.
وأوضح المشرف العام على الإدارة العامة لهيئات تسوية الخلافات العمالية الدكتور عبدالله العبداللطيف أن الإدارة العامة لهيئات تسوية الخلافات العمالية عكفت على هذا المشروع المتفرد لمدة عام كامل لإنجازه، حتى يحقق الغرض المطلوب منه، ووضعت خلال هذه المدة الضوابط القانونية وإصدار الأدلة المتضمنة للإجراءات والمتطلبات لعقد مثل هذه الجلسات، وتأمين الأجهزة اللازمة لذلك.
وأكد أن هذه الجهود تهدف إلى التيسير على المتقاضين، لتجنيبهم مشاق السفر لحضور الجلسات من المناطق النائية، مشيراً إلى أن هذا الإجراء ينضوي تحت منظومة عدد من المشروعات الطموحة التي تعمل الوزارة على تنفيذها للإسهام في خفض الأعباء على عملائها، وإيصال الخدمات المقدمة لهم في أماكنهم باستخدام وسائل التقنية الحديثة.

وزارة العمل تفتح الاستقدام من الهند للعمالة النسائية في وقت لا يسمح للمكاتب الهندية باستقبال الطلبات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/964177

الرياض - محمد السهلي
قامت وزارة العمل بفتح الاستقدام للعمالة المنزلية "النسائية" من دولة الهند في الوقت الذي لا يوجد في الهند مكاتب تقبل بتصدير العمالة النسائية للمملكة حاليا بحجة أنهم لم يتلقوا من وزارة العمل الهندية أية إشارة بالبدء في استقبال الطلبات بموجب الاتفاقية الموقعة بين البلدين.
وكان هذا الإجراء مماثلا لما اتخذته وزارة العمل بشأن فتح الاستقدام من الفلبين في الوقت الذي لم تصدر وزارة العمل الفلبينية قرارها للمكاتب بتصدير العمالة المنزلية للمملكة مما تسبب في ارتفاع أعداد التأشيرات وتأخر وصول العمالة آنذاك قبل الإذن بالبدء في تصدير العمالة الذي جاء متأخرا.
وربما سيؤدي فتح الاستقدام حاليا من الهند الى تراكم التأشيرات وبالتالي الى زيادة الأسعار والتأخير في وصول العمالة إضافة الى تعرض المواطن لإشكاليات تلاعب بعض مكاتب الاستقدام في أخذ مبالغ مالية نظير توفير العمالة حيث يلجأ الكثير منهم الى عدم إبلاغ المواطنين بأنه لا يوجد حاليا مكاتب في الهند تصدر العمالة النسائية للمملكة مما يحدث سوقا للتلاعب وهذا في النهاية يجعل المواطن عرضة للضرر المالي والمعنوي ويدخله في مشاكل مع مكاتب الاستقدام التي وعدته بتوفير العمالة النسائية خلال أشهر محددة في وقت كما أشرنا لا يوجد حاليا في الهند مكاتب تستقبل مثل هذه الطلبات بانتظار إبلاغها من وزارة العمل الهندية في البدء باستقبال طلبات شركات ومكاتب الاستقدام في المملكة وكان الأجدى بوزارة العمل الانتظار في فتح الاستقدام حتى يتم إشعار المكاتب الهندية وحينها تصدر قرار فتح الاستقدام وفي هذا حماية للمواطن وحقوقه.

"الشؤون الاجتماعية" توفر الحماية لـ "الطفلة المعذبة" من خادمتها الإثيوبية

عبر دار الحماية والضيافة الاجتماعية للفتيات بالرياض

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض
طمأن مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي بالإنابة بوزارة الشؤون الاجتماعية محمد بن عبدالرحمن العبيد الرأي العام المحلي بشأن الطفلة المعنفة التي نشر حولها عدد من المصادر الإعلامية المطبوعة والإلكترونية مؤخرا، مؤكداً أنها تلقت كل الإجراءات التي تضمن سلامتها وعيشها بأمان واستقرار نفسي وأسري واجتماعي.
وقال العبيد: إن الوزارة ممثلة بدار الحماية والضيافة الاجتماعية للفتيات بالرياض قابلت والد ووالدة الطفلة المعنفة (3 سنوات) وأفادا بأن الطفلة تعرضت للاعتداء من قبل الخادمة الإثيوبية ثم لاذت بالفرار، حيث قام الأب بنقل الطفلة مباشرة لمدينة الملك عبدالعزيز الطبية في الرياض.
وأضاف أن الفريق التنفيذي للحماية الاجتماعية قام بزيارة مستشفى مدينة الملك عبدالعزيز الطبية للاطلاع على وضع الطفلة ومقابلة الفريق الطبي.. كما تمت مقابلة جد الطفلة من الأب الذي طالب باحتضان الطفلة خاصة إخوتها إن لزم الأمر بشرط حصوله على حضانة شرعية من قبل المحكمة وذلك لتخوفه من أهل زوجة ابنه.
وقال: إن الفريق التنفيذي للحماية الاجتماعية قام بزيارة منزل الجد من الأب والجدة لمتابعة القضية وللاطلاع على وضعهم وأهليتهم لحضانة الطفلة.. حيث اتضح أنهم مؤهلون لاحتضان الطفلة من الناحية الصحية والنفسية. كما أن البيئة الأسرية جيدة لذا تمت كتابة إقرار برغبة الجد باستلام الطفلة، وتعهد برعايتها والمحافظة عليها.
وأوضح أنه تم استلام الطفلة بهدف إيوائها في (دار الضيافة) بقسم (الرعاية المؤقتة) وإلى تاريخه وهي موجودة في دار الحماية والضيافة الاجتماعية وتنعم بكل الراحة ويقدم لها العلاج اللازم والرعاية الاجتماعية بناءً على التوجيهات الرسمية في هذا السياق. كما تم استيفاء كل الإجراءات الرسمية مع الجهات ذات العلاقة المتعلقة بحماية الطفلة وتوفير الجو الأسري المناسب.

إجازة رعاية المولود لمنسوبات "التربية" مستمرة ولم تتوقف

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
اضغط هنا

عبدالرحمن أبورياح - الباحة
نفى مدير الإجازات في تعليم الباحة خالد الخثيمي وصول قرار يتضمن إيقاف إجازة رعاية المولود لمنسوبات التربية والتعليم، مبينا إنه لا يعلم عن هذا القرار أي شيء.
وكانت وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي تداولت يوم أمس نبأ صدور قرار إيقاف إجازة رعاية مولود التي تمنح لمنسوبات التعليم في حال الولادة. فيما تسود الميدان التربوي حالة من خيبة الأمل في حال صدور القرار الذي يعتبر حقا من الحقوق التي كفلها النظام لهن.

يذكر أن إجازة رعاية المولود تشمل جميع الموظفات السعوديات سواء في قطاع التعليم أو أي قطاع من القطاعات الحكومية الأخرى وتبدأ من ثلاثة أشهر كأقل فترة إلى ثلاث سنوات على مدار الخدمة التي تقوم بها الموظفة طيلة فترة حياتها العملية.

شركة تجبر 190 عاملًا وموظفاً على التسول بحرمانهم من الرواتب 5 أشهر

تقدموا بـ35 شكوى .. وعمل ينبع يحيل القضية للخلافات العمالية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
اضغط هنا

سالم السناني - ينبع

يعيش أكثر من 190 موظفًا ما بين عامل ومهندس ومشرف، بينهم عدد من السعوديين يتبعون لإحدي الشركات المتعاقدة مع مصلحة المياه والبلدية بينبع بدون رواتب منذ 5 أشهر، وحسب هؤلاء فإن 80 منهم انتهت صلاحية إقاماتهم ولم تقم الشركة بتجديدها لافتين إلى أنهم تقدموا لعدد من الجهات بـ 35 شكوى ضد هذه الشركة لكنها لم تحرك ساكنا الأمر الذي أجبرهم على التسول للحصول على الطعام. وفيما أشار مصدر في مكتب العمل بينبع إلى أن الشركة مقرها في جدة وأنهم أحالوا شكوى العمل إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية تبين لـ«المدينة» والتى اطلعت على نسخ من تلك الشكاوى أن الشركة تعاقدت مع عدد الشركات والأفراد ولم تسلمهم مستحقاتهم فضلا عن تسببها في تعثر عدد من المشروعات والتى تجاوزت مدة تنفيذها بأكثر من عامين.

وتقوم هذه الشركة بعمل تمديدات المياه بمحافظة ينبع وقامت بعمل عدد من المشروعات منها خزان المياه في طريق ينبع النخل وغيرها من المشروعات الكبيرة.

يقول عدد من الموظفين الذين لجأوا لـ«المدينة» لبث شكواهم أن الشركة تضم أكثر من 190 موظفا بينهم سعوديون وعمال أجانب لم يستلموا ريالا واحد من الشركة منذ أكثر من 5 أشهر وانهم أصبحوا يتسولون للحصول على احتياجاتهم الضرورية اليومية حيث توقفت الشركة عن صرف رواتبهم طوال هذه المدة.

ويضيف العمال أنهم في حالة سيئة جدًا خصوصًا أن 80 عاملًا من زملائهم انتهت صلاحية إقاماتهم منذ شهور ولم يتم تجديدها حتي أصبحوا حبيسي المنزل خوفا من الترحيل دون مستحقات.

وقال عدد منهم من المشرفين إن الشركة يمتلكها مستثمر مزدوج الجنسية السعودية واللبنانية ومقرها جدة، وتقوم بعمل التمديدات للمياه ومتعاقدة مع مصلحة المياه والبلدية، ونحن في ينبع منذ 7 سنوات ومنذ سنة بدأت الشركة تماطل في دفع رواتب العمال مما أثر على سير العمل حيث إن العديد منهم قدم استقالته، والبعض أصبح لا يستطيع الخروج لأن إقامته انتهت صلاحيتها، وأصبحنا في حالة يرثى لها.

وأضافوا: إنهم أصبحوا يتسولون من المواطنين السعوديين لشراء الأكل، أو يقومون بالاستدانة من عمال آخرين ويستدينون من البقالات،

وقال عدد منهم أنهم يريدون السفر لبلدانهم ولكنهم لم يستطيعوا نظرًا لانتهاء إقاماتهم وعدم وجود مبالغ معهم لتكاليف السفر.

وذكر أحد المشرفين إن عددًا من المشروعات التي تقوم الشركة بعملها وتعاقدت على عملها أصبح مهددًا بسحبه من الشركة لأن المدة المتفق عليها انتهت منذ سنوات ومنها عمل خزان بطريق الدائري خلف حراج الغنم حيث إن له 4 سنوات لم يتم الانتهاء منه وكانت المدة المتفق عليها في العقد سنتان.

وقال عدد من العمال: إننا تقدمنا بعدة شكاوى ولم يحرك احد ساكنا لحلها ومنها أكثر من 25 شكوى لمكتب العمل و 10 شكاوى للمحكمة وشكوى للمحافظة ينبع.
وأضاف العمال: إن النظام تم اغلاقه منذ مدة في أبها لنفس السبب والآن تم اغلاقه في ينبع حتى أصبح شغلنا معطلًا تمامًا، ولا أحد من مسؤولي الشركة يلتفت إلينا.
وأشار المشرفون إلى ان عددًا من المواطنين السعوديين من أصحاب السيارات التي كانت متعاقدة مع الشركة لم يستلموا مستحقاتهم، وكذلك عدد من الشركات التي كانت تورد المياه والخرسانة توقفت عن إمداد الشركة بمتطلباتها لأن الشركة لم تسدد ما عليها من مبالغ مالية.
وأضافوا: إن عوائلهم ينتظرون مصروفهم الذي يرسلونه كل شهر لهم حيث إن لديهم أطفالًا تركوهم وفي كل يوم ينتظرون التحويلات بلاجدوى.
وطالب العمال المسؤولين بضرورة إلزام الشركة بدفع رواتبهم المتأخرة وتجديد إقامات زملائهم وتمكين بعضهم من السفر لأطفالهم.
«المدينة» أجرت عدة محاولات للتواصل مع المدير العام للشركة وتم إرسال رسالة على جواله ولكنه لم يرد.
من جهته أفاد مصدر من مكتب العمل لـ«المدينة» إن مقر الشركة هو محافظة جدة، وجميع السعوديين الموجودين والموظفين بالشركة بينبع ليس بيدهم صلاحية لأي شئ ولا يمكنهم إيجاد حل لمشكلة العمال، وعليه تم تحويل القضية إلى الهيئة الابتدائية لتسوية المخالفات العمالية.
وأضاف: إننا كتبنا عدة خطابات للمقر الرئيس بمحافظة جدة ولكن لا يوجد تجاوب، وممثلو الشركة لا يتجاوبون وهي غير متجاوبة تمامًا، وتم إغلاق الحاسب الآلي الخاص بالشركة لعدم التجاوب.

يناقش زيادة دوائر المحكمة العامة بأبها

مجلس القضاء يختتم اجتماعه غداً بتوصيات للعمل بها في المحاكم الشخصية والعمالية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140827/Con20140827719665.htm

محمد النغيص (الرياض)
يختتم المجلس الأعلى للقضاء اجتماعه الحادي عشر برئاسة رئيسه وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى مساء غد الخميس بإصدار توصيات ونتائج للعمل بها في المحاكم الشخصية التي دشنت مؤخرا وسيتم العمل بها يوم 19 ذي القعدة الحالي والمحاكم العمالية التي يبدأ العمل بها مطلع العام 1437هـ والمحاكم التجارية التي يبدأ العمل بها في ربيع الأول العام المقبل 1436هـ.
وبدأ المجلس اجتماعه صباح أمس بحضور أعضائه لمناقشة عدد من الموضوعات على رأسها التقارير والملاحظات الواردة من الإدارة العامة للتفتيش القضائي، ويأتي انعقاد الاجتماع بناء على المادة السابعة من نظام القضاء الصادر

بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/ 78)، والتاريخ 1428/9/19هـ، والتي تنص على انعقاد المجلس الأعلى للقضاء برئاسة رئيسه مرة كل شهرين على الأقل، وكلما دعت الحاجة لذلك.
وأشار الأمين العام والمتحدث الرسمي للمجلس الشيخ سلمان بن محمد النشوان إلى أن محاكم الأحوال الشخصية بدأت أعمالها في كل من الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة والدمام، لافتا لإنشاء دوائر للأحوال الشخصية في بعض المحاكم العامة، مضيفا هذه الخطوة التطويرية سينعكس أثرها على المحاكم، وسيلمس ثمارها الجميع، وستخفف العمل، وستساهم في سرعة البت في القضايا دون تأخير، وسيكون لها أثر في عمل القاضي وإتقانه من خلال تركيزه على قضاء نوعي واحد ينمي ملكته القضائية ويزيد من خبراته ويعطيه رصيدا من السوابق القضائية التي تساعده في حضور ذهنه وجمع فكره وتسبيب أحكامه.
وزاد «أدرك المجلس أهمية هذه الخطوة فجاءت قراراته تباعا ببدء أعمال بقية المحاكم المتخصصة وفق خطة مرحلية روعي فيها الواقع الحالي والمستقبلي للوصول إلى منظومة قضائية متكاملة تتحقق من خلالها تطلعات خادم الحرمين الشريفين الذي يقود دفة التطوير القضائي من خلال مشروعه المبارك (مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء)».
وتابع «يناقش المجلس خلال اجتماعه عدة بنود عن الموضوعات التي سبق عرضها عليه ووردت بعد استكمال التوجيه، التقارير والملاحظات الواردة من الإدارة العامة للتفتيش القضائي، الدراسات، الترقيات وتقارير الكفاية للقضاة، الشؤون الوظيفية للقضاة من الترقية والنقل وغيرها»، مشيرا إلى أن هذه البنود تتضمن عددا من الموضوعات، منها: النظر في ما ورد من أعضاء المجلس المتفرغين بشأن ما انتهت إليه دراسة المقترح المقدم من رئيس المحكمة العامة في الرياض فيما يتعلق بنظر حجج الاستحكام، النظر في ما ورد من أعضاء المجلس المتفرغين بشأن ما انتهت إليه دراسة المقترح المقدم من رئيس المحكمة العامة في جدة حول تحديد المحكمة التي يعمل فيها الملازم القضائي، تأليف دوائر الحج لعام 1435هـ، دراسة المقترح المقدم من الأمانة العامة لزيادة دوائر المحكمة العامة في أبها ودعمها بالقضاة، الاطلاع على ما ورد من رئيس مدونة الأحكام القضائية المتضمن أن اللجنة أنهت أعمالها ويطلب عرضها على المجلس للموافقة عليها، تعيين رؤساء ومساعدين في العديد من المحاكم.

يحملن أكفانهن كلما غادرن منازلهن

معلمات "النائية": لا نضمن العودة لأطفالنا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140827/Con20140827719679.htm

محمد الكادومي (جازان)
مع انطلاقة العام الدراسي الجديد، تبدأ رحلة تهيئة الحقائب وترديد دعاء السفر مع فجر كل يوم جديد، ذلك حال معلمات المناطق الجبلية بمنطقة جازان، فرحلة العذاب تلك تبدأ عند الثالثة فجرا وتنتهي في الخامسة مساء، وهي رحلة محفوفة بالمخاطر نتيجة لوعورة الطرق وتهالك المركبات، علاوة على أن من يجلس خلف المقود هم في الغالب من كبار السن.
«عكاظ» رصدت عددا من الطرق الجبلية النائية الوعرة التي تسلكها المعلمات بصفة يومية بغية الوصول الى مدارسهن، والتي تعلو جبال بني مالك، طلان، جبال وادي الدفاء، جبل سلا، العبادل وجبل فيفا، واستعرضت همومهن.
في البداية سردت المعلمة أم أحمد، معاناتها مع رحلة العمل في المناطق الجبلية وقالت «قبل خروجي من منزلي في الثالثة فجرا أرسم قبلة على جبين أطفالي الصغار، وأنطلق مع زميلاتي المعلمات حيث نقطع مسافة 145 كلم للوصول الى المدرسة، ولا ندري ما إذا كنا سنعود لأطفالنا أم لا»، وتضيف «تعاني زميلتي في نفس المدرسة من حالة نفسية سيئة بعد أن نجت من حادث معلمات سابق وشاهدت بعينها زميلات لها وقد توفين في مكان الحادث». وطالبت إدارة التربية

والتعليم في منطقة جازان بتوفير مركبات ذات دفع رباعي وسائقين يتمتعون بالكفاءة وملتزمين بقواعد السلامة. وقالت «نحمل أكفاننا كلما غادرنا منازلنا فجرا». بدورها قالت المعلمة نسرين محمد إنها حصلت على الوظيفة بعد انتظار سبع سنوات، وتقول «رحلتي تبدأ في الثالثة فجرا حيث يقوم سائق بنقلنا أنا ومجموعة من زميلاتي ويتقاضى ألف ريال شهريا من كل واحدة، ومعاناتنا تتمثل في مخاطر الطرق الجبلية خاصة في موسم الأمطار فضلا عن الإرهاق الجسدي والنفسي، وأرى ضرورة الإسراع في التجاوب مع طلبات النقل وفقا لرغبة كل معلمة». فيما تروي المعلمة أم أريام معاناتها بالقول «أتحمل مشاق الطريق يوميا من محافظة الطوال أقصى جنوبي جازان الى مركز جبال سلا على بعد 180 كلم»، حيث تغادر منزلها وأطفالها الصغار في الفجر وتعود قبل صلاة المغرب بقليل.

من جهتها، أوضحت المعلمة هنادي، أن حياتها الزوجية انتهت بالطلاق نتيجة عدم تجاوب الجهات المعنية مع مطالباتها بالنقل، وقالت «ظل زوجي يعاني لأكثر من أربعة أعوام من عدم الاستقرار الأسري خاصة أنني أم لثلاثة أطفال حيث أغادر المنزل فجرا ولا أعود إلا بعد غروب الشمس ما أرهقني نفسيا وجسديا».

تقديم أفضل الخدمات العلاجية لذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140827/Con20140827719774.htm

حسين هزازي (جدة)

أكد مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة الدكتور سامي بن محمد باداود أن اهتمام إدارته بذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين بمختلف شرائحهم نابع من حرص صحة جدة على تقديم أفضل الخدمات الصحية والعلاجية لهم من خلال برامج التأهيل الطبي وبرامج التوعية والتثقيف الصحي بما يكفل لهم حياة صحية كريمة من ناحية ومساعدتهم في إعادة دمجهم في المجتمع ليصبحوا أشخاصا فاعلين ومؤثرين في مجتمعهم ولم يشكلوا أي عبء على أسرهم ووطنهم من ناحية أخرى.

وأوضح باداوود ذلك بمناسبة اعتزام مديرية الشؤون الصحية تنظيم ملتقى تحدي الإعاقة بالتعاون مع الرئاسة العامة لرعاية الشباب بجدة في الصالة المغلقة التابعة لاستاد الأمير عبدالله الفيصل لمدة يومين خلال الفترة من 22 – 1435/12/23هـ.

من جهتها، بينت منسقة الملتقى زينب الثعلبي أن ملتقى تحدي الإعاقة يهدف إلى إيصال رسالة لأكبر شريحة من المجتمع مفادها أن المعوق قادر على تجاوز حدود إعاقته ليمارس حياته بصورة طبيعية وذلك باستغلال الفرص المتاحة له في المجتمع، كما يهدف إلى تمكين كل جهة من الجهات المشاركة من عرض دورها وخدماتها في العملية التأهيلية، وجمع أكبر شريحة ممكنة من ذوي الاحتياجات الخاصة وذويهم مع غيرهم من الحضور والمشاركة في تبادل الخبرات والدعم في جو مليء بالترفيه.

"الإسكان": الوحدات المدعومة للانتفاع الشخصي وليست للتأجير أو البيع

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140827/Con20140827719663.htm

محمد النغيص (الرياض)
طالبت وزارة الإسكان جميع المواطنين الذين تحصلوا على الوحدات السكنية التي بدأ توزيعها في منطقة جازان، وتحديدا في وادي أبو حجر، بعدم تأجير هذه الوحدات السكنية لأي شخص حتى لو كان من أقاربه.
وبررت الوزارة طلبها بأن تلك الوحدات السكنية مدعومة وتعتبر من باب الانتفاع المالي للشخص، وأنها لا تعتبر ملكا للمستفيد ولكنها مرهونة من الوزارة له، والأصل أن يستفيد منها، لا أن يبيعها أو أن يقوم بتأجيرها للغير.
وأوضحت وزارة الإسكان أنها تعمل على تقديم تلك الوحدات للمستحقين بعيدا عن الانتفاع المالي، حيث أشارت إلى أن هذه الوحدات تم توزيعها على المستحقين الذين تقدموا على موقع الإسكان من خلال موقع الدعم السكني، ومن الأفضل للشخص أن يقوم بإتاحة الفرصة للمستحقين الفعليين.
وأشارت وزارة الإسكان إلى أنه إذا رأى أحد المستفيدين الذين تحصلوا على الوحدات السكنية من مشاريع الدعم السكني، أن الوحدة السكنية الأخرى مناسبة له ولأفراد عائلته فيمكن له الانتقال إليها، بشرط موافقة صاحب هذه الوحدة السكنية، موضحة أن هذا ما حصل في منطقة جازان.
وأشارت الوزارة إلى أن بإمكان الشخص أن يغير شكل الوحدة السكنية التي امتلكها، من خلال زيادة عدد أدوارها أو تغيير الديكور بها.
وأوضحت وزارة الإسكان أن أفرعها في مختلف مناطق المملكة ستعمل على متابعة المشاريع السكنية بعد توزيعها على المستحقين من المواطنين لمدة سنة كاملة، للوقوف على احتياجات السكان بعد استلام الوحدات السكنية، وستتولى بلديات المناطق متابعة نظافة وصيانة الأحياء السكنية داخل هذه المشاريع مثل الأحياء الأخرى في المنطقة.

بدء تطبيق "ساند" على المنشآت التي تتبع التقويم الهجري اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140827/Con20140827719689.htm

ريان أبوشوشة (جدة)
تبدأ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اليوم تطبيق نظام التأمين ضد التعطل عن العمل «ساند» على المنشآت التي تتبع التقويم الهجري، فيما سيجري البدء في تطبيقه الاثنين القادم على المؤسسات التي تتبع التقويم الميلادي.
ويعتبر «ساند» أحد برامج المؤسسة الرامية إلى تعزيز الأمان الوظيفي لدى موظفي القطاع الخاص والحكومي، وسيشمل البرنامج نحو 1.5 مليون موظف بالقطاع الخاص للمواطنين المشتركين في فرع المعاشات بنظام التأمينات، ونسبة الاشتراك في النظام هي 2 في المئة شهريا من الأجر الخاضع للاشتراك تدفع مناصفة بين صاحب العمل والمشترك، ويصرف التعويض لمدة 12 شهرا في كل مرة من مرات الاستحقاق بواقع 60 في المئة من متوسط الأجور الشهرية الخاضعة للاشتراك، عن كل شهر من الأشهر الثلاثة الأولى، على ألا يتجاوز مبلغ التعويض 9000 ريال شهريا، وبنسبة (50 في المئة من هذا المتوسط عن الأشهر التسعة المتبقية، على أن لا يتجاوز مبلغ التعويض 7500 ريال شهريا، ولا يقل الحد الأدنى للتعويض عن مبلغ 2000 ريال أو 100 في المئة من آخر راتب، أيهما أقل). وسيكون تطبيق النظام بشكل إلزامي على جميع الموظفين السعوديين في القطاعين الخاص والحكومي المشمولين بفرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية الذكور والإناث على حد سواء، حيث يتم تسجيلهم بالنظام آليا، بشرط أن يكون سن المشترك عند بدء

تطبيق النظام عليه دون التاسعة والخمسين سنة، ويشترط لصرف التعويض توفر مدة اشتراك لا تقل عن 12 شهرا في نظام التأمينات، وألا يكون المشترك قد ترك العمل بإرادته أو بسببه، وألا يكون له دخل من عمل أو نشاط خاص.
وكان مجلس الوزراء قد أقر النظام في يناير الماضي، بحيث يكفل للموظف السعودي تعويضا شهريا إذا فقد وظيفته لأسباب خارجة عن إرادته، ولمدة لا تتجاوز العام.

انتقدوا نقل خدمات عمالة النطاق الأخضر دون علم صاحب المنشأة .. "المقاولين":

قرارات "العمل" تضيق الخناق على المنشآت وتزيد تعثر المشاريع

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140827/Con20140827719687.htm

حازم المطيري (الرياض)
انتقدت لجنة المقاولين بغرفة الرياض في اجتماعها الأخير الذي عقد برئاسة فهد الحمادي قرارات وزارة العمل الجديدة بشأن تقديم الخدمات للكيانات الواقعة في النطاق الأخضر بمستوياته الثلاثة (منخفض، ومتوسط، ومرتفع)، بهدف توظيف المزيد من العمالة الوطنية، وتمييز الحوافز المقدمة لكل مستوى بناء على ما تم تحقيقه من نسب التوطين.
وقالت اللجنة في بيان لها إن الوزارة بقراراتها المتعاقبة تضيق الخناق على منشآت قطاع البناء والتشييد والتشغيل والصيانة بشكل غير مسبوق، إذ أصبحت تحجب الخدمات المنوط بالوزارة تقديمها كحق من حقوق المنشآت على أنها حوافز لايجب تقديمها لتلك المنشآت، ما يزيد من معاناة هذا القطاع ويزيد من تعثر المشاريع التنموية.
وقال فهد الحمادي إن اللجنة كررت على مسامع الوزارة لأكثر من مرة من خلال خطابات رسمية موجهة إليها مباشرة أو من خلال اللقاءات الصحفية لرئيس اللجنة وأعضائها أو من خلال ورش العمل والندوات المشتركة مع الوزارة، إن النسب المحددة لقطاعي البناء والتشييد والتشغيل والصيانة والنظافة نسب غير منطقية وغير مقبولة ويصعب تحقيقها علاوة على المحافظة عليها، مشيرا إلى أن الوزارة لم تستجب لتلك المخاطبات. وأبدى المجتمعون قلقهم من تزايد ظاهرة عمليات نقل خدمات العمالة في النطاق الأخضر دون موافقة وعلم صاحب العمل وبطرق غير نظامية. وبين الحمادي أن الاجتماع

استعرض قرار مجلس الوزراء بفتح المجال لشركات المقاولات الأجنبية للعمل في المملكة، مشيرا إلى أن دخول هذه الشركات يساهم في دفع عجلة التنمية بالمملكة، لتغطية عجز المقاولين المؤهلين الذي يعاني منه السوق، ويستثنى من ذلك مجال التشغيل والصيانة لعدم وجود عجز فيه بل (فائض غير صحي).
وأضاف الحمادي أن الاجتماع أكد على أهمية وضع ضوابط وآلية واضحة لنشاط الشركات الأجنبية في قطاع المقاولات التي ستدخل السوق السعودي، وأهمية أن ينعكس وجودها على التوظيف ونقل التقنية وتحسين جودة العقود وأن يكون لهذه الشركات أثر إيجابي على مستقبل صناعة المقاولات.
من جهة أخرى انتقد أصحاب مزارع النخيل بالقصيم تباطؤ وزارة العمل للإستجابة لطالبهم بتوفير تأشيرات عمالة لمزارعهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكدت حرصها على تطبيق لوائح الخدمة المدنية والتنسيق مع وزارة العمل

"الصحة": التعاقد مع 1600 ممرضة فلبينية لا يعارض برامج التوطين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/27/article_880552.html

عبد الحميد الأنصاري من الرياض

أكد الدكتور خالد مرغلاني المتحدث الرسمي لوزارة الصحة لـ"الاقتصادية" أن تحرك الوزارة للتعاقد مع 1600 ممرضة من دولة الفلبين لا يتعارض وتبني وزارته توطين الوظائف والحرص على استقطاب الكفاءات السعودية في شتى المجالات الصحية، موضحاً في الوقت نفسه أن جلب الكفاءات والخبرات الخارجية لا يتم إلا بعد تعذر شغلها من قبل مواطنين، مشيراً إلى أن الفيصل في التعيين على الوظائف الصحية هو توافر المؤهلات العالية سواء من الدول العربية أو أوروبا وآسيا.

يأتي ذلك تعليقاً على توجه وزارة للتعاقد مع نحو 1600 ممرضة فلبينية، إضافة إلى عدد من التخصصات الطبية من مدينة زامبوانجا التي تقع على ساحل البحر والتي يقدر عدد سكانها بنحو مليون نسمة. وقالت ماريتا بيلوتندوس المسؤولة الإدارية عن المكتب الإقليمي للتوظيف لما وراء البحار في تصريح رسمي نقلته معظم الصحف الفليبينة الصادرة أمس وبث على موقع المكتب أن مسؤولين من وزارة الصحة السعودية سيصلون إلى المدينة الأسبوع المقبل لفرز الطلبات المقدمة للتخصصات الطبية المطلوبة للعمل في السعودية.

وأضافت ماريتا أن المتقدمين سيخضعون إلى امتحانات تحريرية ومقابلات شخصية والتي بدأت بالفعل منذ أمس وستستمر إلى اليوم في أحد الفنادق المحلية في المدينة.. مشيرة إلى أن الإعلان عن نتيجة المتقدمين سيكون في نفس اليوم الذي تم فيه الامتحان والمعاينة.

وأوضحت المسؤولة الفلبينية أن من ضمن الذين سيتم التعاقد معهم لوظائف طبية فنية ألف ممرضة ومائة أخرى متخصصة في الفحص الإشعاعي و 500 في مجال التعالج التنفسي.. مبينة أن مكتبها سجل نحو 718 متقدما منهم 646 ممرضة للفحص الإشعاعي و 19 للمعالجة بالجهاز التنفسي وستة صيدليين وأن التقديم سيتم عبر التسجيل الإلكتروني مدعمة بالشهادات الطبية المعتمدة.

وهنا عاد المتحدث الرسمي لوزارة الصحة ليؤكد أن الوزارة حريصة على استقطاب الكوادر السعودية في كافة مرافقها، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنها حريصة على تطبيق منهجية التوظيف وأنظمة ولوائح الخدمة المدنية وذلك بإتاحة الفرصة أولا للكوادر الوطنية ولا يتم التعاقد من الخارج إلا بعد التأكد من عدم وجود مؤهلات وطنية وبعد التنسيق التام مع وزارتي الخدمة المدنية والعمل.

وأضاف"عندما يتعذر شغل الوظائف المتاحة بالكوادر الوطنية فإنها تقوم بالتعاقد عليها من خارج المملكة وفقا للمعايير الموضوعة والأنظمة المتبعة وأي وظيفة يشغلها غير سعودي تعتبر في حكم الشاغر، ويجري إحلال السعوديين عليها فور توافر المؤهلين لشغل هذه الوظائف، ومن المؤكد أن الوزارة تتعاقد مع أصحاب المؤهلات من أكثر من جهة سواء الدول العربية أو الآسيوية أو الأوروبية وغيرها فالفيصل هو توافر المؤهلات العالية لخدمة أبناء الوطن".

اليوم

لم يعد ينفع التستر عليه بمسمى الحياء والخجل

•التحرش" مشكلة مجتمعية.. وتوعية الأبناء بمخاطره تمنع وقوعه

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4010328

عبدالله القطان – الاحساء

التحرش الجنسي مشكلة تعاني منها المجتمعات بمختلف أنواعها، وهو عبارة عن أي فعل غير مرغوب به يسبب انتهاكاً أخلاقياً سواء بالقول أو الفعل أو كليهما، ومواجهة هذه المشكلة تتطلب العديد من الاجراءات لعل أهمها التوعية بمخاطرها مسبقا، وكذلك الإبلاغ عنها حال وقوعها.

ولعل ما يزيد مشكلة التحرش الجنسي -حسب مختصين- عدم الابلاغ عنه، وسبب ذلك يعزونه للخوف والقلق والشعور بالذنب أو الخجل والألم، وكذلك نظرة المجتمع، ما يتطلب ضرورة التوعية بهذه المشكلة وإبراز دور الأسرة في مواجهتها قبل وقوعها من خلال توعية أفراد الأسرة وتربية أبنائهم وتثقيفهم بهذه المخاطر.

وقال الاخصائي الاجتماعي عباس الرضا: ازدادت في الاونة الاخيرة مشكلة التحرش الجنسي، وهي مشكلة تعاني منها مجتمات عديدة، ويقصد بالتحرش هو أي فعل غير مرغوب به يسبب انتهاكا أخلاقيا سواء بالقول أو الفعل أو كليهما، مبينا أن الاسباب المؤدية لمثل هذه الافعال كثيرة منها، تسليم تربية الأبناء بشكل كامل للعاملة المنزلية، خجل المربين من تربية أبنائهم جنسيا وتثقيفهم، عدم مراعاة اللباس المحتشم داخل وخارج المنزل.

وأضاف: إن المجتمع والأسرة والوالدين تحديدا لهم الدور الهام والرئيس لتوضيح وتثقيف الأبناء وعدم الخجل عن الحديث في هذه المشكلة، فهذا أمر لا بد منه، والتوضيح للأبناء بطريقة علمية مبسطة عن مناطق الجسم وكيفية المحافظة عليها، فهذا أمر هو جنب إلى جنب في تعليمهم كيفية الطهارة وقضاء الحاجة.

وقال: كما الاسرة تخجل من التثقيف الجنسي للأبناء، فهي أيضا تخجل من الحديث أو السعي حتى عن طرق معالجة أو التعامل مع حالات التحرش، ويجب على المربين رفع الخجل (لا حياء في الدين) وتنوير الابناء وتعويدهم على الإفصاح عما يتعرضون له وكيفية التعامل معه.

وبين المستشار الاسري والتربوي الدكتور عماد الرمضان أن الملاحظ والمعروف أن المجتمعات المتطورة المتحضرة تعالج قضاياها بنوع من الانفتاح، والمشورة، والتخاطب، والتدارس من أهل الفكر والمعرفة؛ من أجل الوصول إلى حلول وأفكار عملية تصب في مصالحها وتعالج قضاياها، غير أن مجتمعاتنا العربية وعلى وجه الخصوص "الخليجية" ما زالت تعالج القضية بنوع من الاستحياء، والخجل والخوف من المجتمع، رغم أن المشكلة في حد ذاتها هي مشكلة اجتماعية تتكرر كل يوم، وتؤثر على النسيج الاجتماعي والعائلي لكل من يتعرض لها، فمشكلة التحرش الجنسي لم تعد مشكلة يُسدل عليها السِتار بعد وقوعها، بل يجب التنبيه عنها وعليها قبل وقوعها، فتثقيف الآباء لأبنائهم عن هذه المشكلة مطلب ضروري، منوها إلى دور المدرسة في مواجهة هذه المشكلة وضرورة إعداد برامج لمواجهتها.

وأكد أن التحرش الجنسي شبح بغيض، لم يعد ينفع التستر عليه بمسمى الحياء والخجل، بل أصبح لزاما على الآباء والمربين ووسائل الإعلام تسليط الضوء عليه بنوع من الجدية وبمنتهى المسؤولية؛ حتى ننعم بجيل قادر على حماية نفسه، ويكون لدى كل متحرش رادع يردعه وليفكر ألف مرة قبل أن يقوم بفعل مشين.

وأوضح الأخصائي النفسي الأول والمستشار الأسري صالح عبدالله البراك أن الأبناء والكبار على حد سواء يبدون الكثير من التردد في الإفادة بتعرضهم للاعتداء الجنسي ولأسباب عديدة، قد يكون أهمها السرية التقليدية النابعة عن الشعور بالخزي الملازم عادة لمثل هذه التجارب الأليمة وانعكاساتها على شخصيته في المجتمع، ناهيك عن سبب آخر يزيد من ألمه وهو صلة النسب التي قد تربط المعتدي جنسيا بالطفل، ومن ثم الرغبة في حمايته من الملاحقة القضائية أو الفضيحة التي قد تستتبع الإفادة بجرمه. وأضاف: يعتقد معظم الخبراء أن الاعتداء الجنسي هو اقل أنواع الاعتداء أو سوء المعاملة انكشافا؛ بسبب السرية أو "مؤامرة الصمت" التي تغلب على هذا النوع من القضايا.

فالشخص الذي يتعرض للتحرش يصمت ولا يفصح غالبا عن مشكلته بسهولة؛ لخوفه أو لوقوعه تحت تهديد الجاني أو جهله بحقيقة ما يتعرض له، وكذلك الأسرة تصمت خوفا على سمعة العائلة ودرءاً للفضيحة والعار ولعدم رغبتها في التعرض لمشكلات قانونية قد لا تحسم لمصلحتها. كما يبقى المجتمع في بوتقة الصمت نفسه حفاظا على العادات، فأصبحنا نشم رائحة الانتهاك من دون أن نتعب أنفسنا في تعقب مصدرها، تاركين الابن وحده يدفع ثمن جريمة أخلاقية تتحمل مسؤوليتها الأسرة بل المجتمع كله بشكل أو آخر.

وحول صمت الشخص المعتدى عليه أرجعه الأخصائي البراك إلى أن المعتدى عليه يتولد لديه إحساس بالذنب ويبدأ في تحميل نفسه مسؤولية كل ما حدث حوله، وخوفه من الشخص الذي اعتدى عليه، ففي كثير من الحالات يقوم الجاني بتهديده وكذلك خوفه من ردة فعل والديه خاصة أن موضوع الجنس يعتبر كابوساً مظلماً داخل الأسرة وفي المدرسة.

"العمل" تنفي سحب "إجازة اليومين" لموظفي القطاع الخاص

المصدر: جريدة الحياة الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م

اضغط هنا

الرياض – منى المنجومي

نفت وزارة العمل ما تردد اليوم (الأربعاء) في مواقع التواصل الاجتماعي، بأنَّ الوزارة قامت بسحب البند القاضي بخفض ساعات العمل الأسبوعية إلى 40 ساعة لموظفي القطاع الخاص، ومنحهم يومين إجازة أسبوعياً من مسودة نظام العمل الجديد.

وأكد مدير المركز الإعلامي لوزارة العمل تيسير المفرج أنَّ المسودة رُفعت للجهات العُليا المختصة لإقرارها أو إبداء الملاحظات عليها، ولم تقم وزارة العمل بسحب أيٍّ من بنودها أو لوائحها التي رُفِعتْ، ودعا كافة وسائل الإعلام من التثبت والتحقق من الأخبار عن طريق الموقع الرسمي للوزارة أو حساباتها الموثقة في مواقع التواصل الاجتماعي.

بعد تعثر "الاستقدام" من الهند... لا جديد في المحادثات مع إندونيسيا!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
اضغط هنا

جدة - معاذ العمري
استبعدت وزارة العمل السعودية التدخل لتحديد أسعار استقدام العمالة المنزلية، داعية شركات الاستقدام إلى مراعاة المواطنين بعدم رفع الأسعار، مشيرة إلى أن المحادثات السعودية - الإندونيسية في شأن العمالة المنزلية لا تزال مستمرة، ولم يطرأ عليها جديد خلال الفترة الحالية. ويأتي ذلك بعدما تردد أن مساعي الاستقدام من الهند تعثرت بسبب مطالبة نيودلهي بتأمين يبلغ 2500 دولار لكل عاملة يتم استقدامها. (للمزيد)
واعتبر مدير فرع وزارة العمل في منطقة مكة المكرمة عبدالمنعم الشهري، إثر لقائه مكاتب وشركات الاستقدام في الغرفة التجارية الصناعية بجدة أمس، أن «أسعار استقدام العمالة المنزلية تخضع لنظام العرض والطلب، وأن وزارة العمل لا تفرض على المكاتب والشركات أمراً بتحديد الأسعار». غير أنه دعا مكاتب وشركات الاستقدام إلى «مراعاة المواطنين، وعدم رفع أسعار استقدام العمالة».
وفي شأن المحادثات السعودية - الإندونيسية عن العمالة المنزلية، أشار إلى أنها لا تزال مستمرة، ولم يطرأ عليها تطور خلال الفترة الحالية، مؤكداً أن الاتفاقات الدولية لاستقدام العمالة المنزلية بين وزارة العمل والدول المصدرة للعمالة تنص على التأهيل الصحي والنفسي.
وأضاف: «يجب على العمالة المنزلية أن تكون لائقة طبياً ونفسياً، وأن تستوفي الشروط الأخرى التي حددتها الوزارة، مثل التدريب وألا يكون لديها اختلال نفسي».
ولفت إلى أن وزارة العمل تعمل مع وزارتي الخارجية والتجارة على مراقبة المكاتب والتجاوزات التي تحدث في إصدار التأشيرات، «إذ لا يحق للشركات أخذ مقابل مالي من المواطنين جراء تقديمها الخدمة، أو إجبار العميل على دفع مقابل مالي نتيجة استخراج تأشيرة». وقال: «أصبح باستطاعة المواطنين استخراج تأشيرة للعمالة المنزلية من خلال مكتب العمل في المناطق كافة، إضافة إلى تقديم طلب الاستقدام، والاستغناء عن العناء والسفر إلى المكاتب الموجودة في المناطق الكبيرة، والرجوع إلى المحاكم». وأشار إلى أن نسب تحديد الجنسيات والمدة الزمنية لوصولها إلى السعودية ليست محددة، إذ إن ذلك يعود إلى المكاتب والشركات، لافتاً إلى أن موقع «مساند» يتيح للعميل تقييم أداء الشركات والمكاتب.

تصريحات متضاربة عن "إجازة الأمومة" .. و"التربية" تتبرأ من خطاب "مزوّر"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - حياة الغامدي

تضاربت تصريحات وزارة التربية والتعليم عن موضوع إجازة رعاية المولود للمعلمات في الـ 48 ساعة الماضية. ففي حين نقلت وسائل إعلان عدة تأكيد المتحدث الرسمي للوزارة مبارك العصيمي لإيقاف الإجازة، أثار العصيمي جدلاً حين أعلن في حسابه الرسمي على «تويتر» أن الخطاب
عن قرار إيقاف إجازة الأمومة والمتداول على أنه تعميم من نائبة وزير التربية نورة الفائز غير صحيح ولم يصدر عن الوزارة أي تعميم بهذا الخصوص، من دون أن يؤكد أو ينفي مضمون الخطاب الذي بدا أنه مزوَّر.
ويظهر في الخطاب المتداول شعار وزارة التربية وعبارة «سري» إضافة إلى توقيع بجانب اسم نورة الفائز، ولكن من دون ختم رسمي، وهو ما يسهل الحكم بأنه خطاب غير رسمي أو مزوَّر. وجاء فيه توجيه بـ«الإيقاف الفوري لطلب أو إصدار إجازة رعاية مولود اعتباراً من 24 آب (أغسطس) الجاري إلى 25 تشرين الأول (أكتوبر) المقبل».
ونقل الخطاب، الذي نفت وزارة التربية صحته، «موافقة وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل على قرار إيقاف رعاية المولود، حرصاً من الوزارة لمصلحة العمل التعليمي والتربوي».
وذكر المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم مبارك العصيمي في تغريدة له على «تويتر» أن الوزارة توضح أن ما تم تُداول بشأن صدور تعميم من نائب وزير التربية والتعليم نورة الفائز حول إجازة رعاية المولود غير صحيح ولم تصدر الوزارة أي تعميم.
في المقابل، استغربت معلمات تحدثن لـ«الحياة» التوجه لإيقاف إجازة رعاية المولود ووصفوه بـ«القرار الصادم الذي يسلب المعلمات حقاً من حقوقهن، ولا سيما أن النظام يعطيهن هذا الحق وفق المادة الـ 22 من لائحة الخدمة المدنية».
وأوضحت معلمة (فضلت عدم ذكر اسمها) أن القرار فيه سلب لحق من حقوق المعلمة، مشيرة إلى أن توقيت إعلانه مع بداية العام الدراسي «لا يبشر بخير لهذا العام منذ بدايته».
فيما ذكرت وكيلة مدرسة ثانوية في الرياض (تحتفظ «الحياة» باسمها) أن إجازة رعاية المولود استُغلت من المعلمات، إذ يُشترَط فيها فقط «تبليغ ولادة ولا يطلب أي متابعات طوال فترة رعاية المولود التي يحق للمعلمة 3 أعوام طوال فترة خدمتها في مقابل ربع راتبها».
وأشارت إلى أن بقية راتب المعلمة يذهب إلى من ينوب عنها طوال فترة إجازتها، لافتة إلى أن النظام يسمح لها بـ60 يوماً كحد أدنى و90 يوماً كحد أعلى بحسب الحالة الصحية للمعلمة والمولود.
من جهته، رفض المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم التعليق على القرار الرسمي الذي حصلت «الحياة» على نسخة منه ولم يجب على اتصالات «الحياة».
تعيين 5809 معلمين ومعلمات
< أصدرت وزارة التربية والتعليم قرارات بتعيين 2241 معلماً و 3568 معلمة من الجامعيين والجامعيات.
ودعت «التربية» في بيان صحافي أمس، إدارات التربية والتعليم إلى تولي إعداد لقاء تربوي للمعلمين والمعلمات الجدد يتضمن أهمية مهنة التعليم والحقوق والواجبات وتزويدهم بما يلزم من توجيهات وتعليمات.

دعا إلى التوسع في تعيين الدعاة المؤهلين بالعلوم الشرعية والتعاون مع المؤثرين

• الشورى" يطالب بدعم • الشؤون الإسلامية" لمحاربة الغلو والتطرف ودعاة الإرهاب

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م

http://www.alriyadh.com/964781

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
في تحرك نحو دعم وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد لمحاربة الغلو والتطرف ودعاة الإرهاب طالبت لجنة مختصة بمجلس الشورى باعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ البرامج الدعوية التي تؤكد الوزارة في الهدف الثاني من اهدافها المعلنة عليها في دعوة الناس وتوجيههم على عدة اتجاهات وبرامج مثل إقامة الندوات والمحاضرات والإفادة من وسائل الإعلام والتقنية الحديثة والتوسع في تعيين الدعاة المؤهلين بالعلوم الشرعية والتعاون مع الدعاة المؤثرين في المجتمع، ورأت اللجنة القضائية في الشورى حاجة كل ذلك إلى دعم الوزارة بالمبالغ المالية الكافية لتنفيذ البرامج الدعوية لمحاربة الغلو والتطرف ودعاة الإرهاب بجميع الوسائل المتاحة ودعم حملة السكينة.
مناقشة توصية لاعتماد وظائف أئمة ومؤذنين وخدم للمساجد.. الثلاثاء المقبل
وأوصت اللجنة باعتماد وظائف ائمة ومؤذنين وخدم مساجد، حسب الاحتياج الوارد في تقرير وزارة الشؤون الإسلامية وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن الصادر عن مصلحة الإحصاءات عام 1431، وأكد ان الوزارة لا زالت تواجه عوائق دائمة في تعيين الأئمة والمؤذنين، كما طالبت التوصيات بتفعيل استراتيجية المملكة للعمل الإسلامي في الخارج، التي أعدتها الوزارة في هذا الشأن كعمل إسلامي دعوي منظم وفق استراتيجية تتفق اهدافها مع مكانة المملكة ورسالتها. وفي آخر التوصيات على التقرير السنوي الأخير للشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، يناقش الشورى الثلاثاء المقبل توصية لبناء مقرات ثابتة ومناسبة في المنافذ البرية والجوية والبحرية ومجن الحجاج والمواقيت للقيام بالمهام المنوطة بالوزارة في هذه الأماكن، ورأت اللجنة اهمية بناء المقرات لتكون المشاهد الأولى عن وصول الحاج والمعتمر إلى المملكة صورة ذهنية عن المملكة وخدمتها للمشاعر المقدسة التي اخذت على عاتقها خدمتها ورعايتها.

تدريب 425 شخصاً على التعامل مع أطفال "فرط الحركة" بالشرقية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
اضغط هنا

عبدالله المانع - الدمام
كشف رئيس جمعية دعم اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه «إفتا» بالمنطقة الشرقية سلمان الجشي لـ«المدينة»عن الانتهاء من تدريب 112 معلمًا ومعلمة من التربويين بمختلف مدن ومحافظات المنطقة ضمن برنامج «مرشد إفتا الطلابي.وأوضح الجشي أن البرنامج تمكن من تدريب 313 رجلًا وامرأة من أهالي المصابين للوصول إلى قاعدة عريضة من المجتمع حتى يتم التعامل مع الأطفال المصابين باضطراب الحركة وتشتت الانتباه بطريقة تربوية وصحية سليمة حيث تم تزويدهم بمهارات التواصل وتعديل السلوك وغيرها من المهارات المفيدة للتعامل مع المصابين.

ورشة عن الإجراءات الوقائية للتصدي لـ"إيبولا" اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140828/Con20140828719969.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
يفتتح مدير الشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور عدنان العبدالكريم، اليوم ورشة عمل بعنوان: (الإجراءات الوقائية للتصدي لمرضى الحمى النزفية «إيبولا»)، التي تنظمها إدارة الصحة العامة، وذلك بقاعة المحاضرات بمستشفى اليمامة بمدينة الرياض وسوف يعقب ورشة العمل بث عن طريق الدائرة التلفزيونية لورشة عمل بمستشفى الملك فهد بجدة.
وينبغي لمكافحة عدوى المرض في مؤسسات الرعاية الصحية للعاملين في مجال الرعاية الصحية القائمين على رعاية مرضى يشتبه في إصابتهم بفيروس الإيبولا أو تتأكد إصابتهم به أن يطبقوا تحوطات مكافحة العدوى تلافيا للتعرض لدماء المرضى وسوائل جسمهم أو الاتصال المباشر غير الآمن بالبيئة التي يحتمل تلوثها بالفيروس، لذا ينطوي توفير الرعاية الصحية للمرضى الذين يشتبه في إصابتهم بعدوى الإيبولا أو تتأكد إصابتهم بها على اتخاذ تدابير محددة لمكافحة المرض وتعزيز التحوطات المعيارية، لاسيما نظافة اليدين الأساسية واستخدام معدات الوقاية الشخصية واتباع ممارسات مأمونة في ميدان حقن المرضى ودفن الموتى.
كما يتعرض العاملون في المختبرات لخطر العدوى بالمرض، وينبغي أن يتولى موظفون مدربون التعامل مع العينات المأخوذة من الأشخاص المشتبه في إصابتهم بحالات حمى الإيبولا البشرية أو الحيوانية المنشأ لأغراض التشخيص، وأن تعالج هذه العينات في مختبرات مجهزة بما يلزم من معدات.

مطالبات بإنشاء حاضنات .. التربية لـ «عكاظ»:

الإجازات ترفع عجز المعلمات إلى 30٪ وتوجه الإيقاف لحل الأزمة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140828/Con20140828719975.htm

مريم الصغير (الرياض)
أكد لـ «عكاظ» مصدر قيادي في وزارة التربية والتعليم، أن توجه إيقاف إجازة رعاية المولود يصب في مصلحة الأبناء أولا لتفادي العجز في عدد المعلمات الناتج عن التقاعد والإجازات والنقل مع بداية كل عام دراسي ويصل إلى نسبة تتراوح بين 25 و30 في المائة، ما يخل بالعملية التعليمية.
وأضاف المصدر إن الوزارة مقبلة على وضع العديد من الحلول لسد ثغرات توجه إلغاء إجازة رعاية المولود، خصوصا أن نظرتها بعيدة وشمولية للمستقبل ولن تقدم على مثل هذا التوجه إلا وقد وضعت الحلول لما يترتب عليه.
إلى ذلك قدمت بعض المعلمات مقترحات لتفادي ما قد يلحق بهن من ضرر جراء هذا التوجه، وقالت بشرى المزروع مديرة مدرسة ابتدائية «يمكن اختصار الإجازات على من تضع مولودها حديثا وحسب المقرر تقضي 60 يوما كحق لها، وهذا لن يخل بالعملية التعليمية حيث تقوم بعملها معلمة أخرى، إضافة لإعطاء الصلاحية لإنشاء حاضنات في المدارس للمديرات وذلك بمعايير تحددها الوزارة، وهذا يساعد كثيرا في حل هذه المشكلة».
من جهتها رأت سلمي القاسم مديرة متوسطة أن تعيينات الإداريات على حساب المعلمات كان أحد أسباب تفاقم المشكلة، وقالت «تم في مدرستي تعيين 18 إدارية رغم أن الحاجة الفعلية لا تتعدى 6 إداريات رغم أنهن جامعيات وبتقديرات عالية، فلو تم توجيههن للعمل مدرسات بدلا من الإداريات لكان هناك توازن كبير ولم يحصل هذا العجز القائم في المعلمات».

من جانبها أكدت المعلمة زينب أن هذا التوجه صادم لكل معلمة خاصة في ظل عدم توفير حاضنات في المدارس، وقالت «بعد استبشارنا بالحوافز والمكافآت سمعنا عن هذا التوجه الذي جعلنا بين خيارين إما أن نفرط في فلذات أكبادنا أو في لقمة عيشنا».

يذكر أنه تم عمل استبيان عن إنشاء دور حضانة في دوائر العمل النسائية بمشاركة 151 صوتا، 2 في المائة قلن لا، 3 في المائة محايد، و95 في المائة أجبن بنعم، ما يظهر مدى الحاجة للحاضنات في جميع المنشآت التي تعمل بها نساء.

وتتجه الوزارة لإلغاء إجازة رعاية المولود التي وردت في المادة الثانية والعشرين من لائحة الإجازات الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية بتاريخ 1426/2/16هـ، والمعمول بها اعتبارا من تاريخ تبليغها بخطاب ديوان رئاسة مجلس الوزراء في 1426/5/15هـ، وتنص على أن الموظفة تستحق إجازة وضع بكامل الراتب مدتها (60) يوما، كما أن الموظفة إذا رغبت التفرغ لرعاية مولودها فيجوز لها الحصول على فترة أو فترات إجازة أمومة مدتها (ثلاث سنوات) كحد أعلى طوال خدمتها في الدولة بربع الراتب بعد نهاية إجازة الوضع، على ألا يقل ما يصرف لها عن 1500 ريال شهريا، وذلك وفق الضوابط التالية:

ـ أن يكون منح هذه الإجازة للموظفة خلال الثلاث سنوات الأولى من عمر الطفل.

ـ للجهة الإدارية تأجيل منح هذه الإجازة لمدة لا تتجاوز 60 يوما من تاريخ تقديم الطلب إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك، ويجوز تمديد فترة الإجازة بشرط موافقة الجهة الإدارية في نطاق حدها الأعلى المشار إليه.

ـ ألا تقل مدة هذه الإجازة للمعلمة عن فصل دراسي واستثناء من ذلك يجوز منحها هذه الإجازة بقية الفصل بشرط أن تكون متصلة بإجازة الوضع.

ـ يجوز التعاقد على وظيفة (المدرسة) الممنوحة إجازة أمومة وفق قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (667/1) وتاريخ 1421/1/24هـ.

شكر خادم الحرمين الشريفين على دعم "التجارة" .. الربيعة:

استحداث 600 وظيفة لمراقبة الأسواق يحفظ حقوق المستهلكين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140828/Con20140828719946.htm

عبدالعزيز غزاوي (جدة)، سعود الخزيم (المزاحمية)

رفع وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة باسمه واسم موظفي الوزارة الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، يحفظه الله، بمناسبة صدور الأمر السامي الكريم بالموافقة على استحداث 600 وظيفة جديدة لدعم جهود وزارة التجارة والصناعة في مجال مراقبة الأسواق، والحد من التلاعب، والممارسات الضارة، وغير المشروعة، حيث قضى الأمر السامي باستحداث 500 وظيفة للرقابة على الأسواق، و 100 وظيفة أخرى للرقابة على الشركات، مثمنا دعمه وتوجيهاته، أيده الله، لأعمال الوزارة وكل ما فيه خير للوطن والمواطنين.

وأكد أن هذه الوظائف سوف تدعم جهود الوزارة الرقابية على الأسواق والشركات، وستساعد في الحد من أي تلاعب أو ممارسات ضارة بالمستهلكين، وخلق بيئة تجارية عادلة تضمن حقوق جميع الأطراف.

كما أكد أن هذا الدعم يأتي امتداداً لحرص خادم الحرمين الشريفين، أيده الله، الدائم على أبناء هذا الوطن وسلامة أسواق المملكة، حيث سبق له، يحفظه الله، أن وجه باستحداث 500 وظيفة في عام 1432 هـ والتي كان لها أكبر الأثر في تحسن ورفع رضا المستهلكين في المملكة عن أداء الوزارة من 25 % إلى 89 % وذلك في عملية قياس لرضا المستهلكين عن تعامل المراقبين مع بلاغاتهم ومدى رضا المواطن عن إجراءات الوزارة، وكذلك ارتفاع تفاعل المواطنين مع الجهود الرقابية، وانعكس ذلك أيضا على عدد البلاغات التي تلقتها الوزارة والتي تضاعفت هذا العام إلى 33 ضعف عن السنوات التي سبقت الأمر السامي، حيث إن عدد البلاغات التي تصل للوزارة الآن في اليوم الواحد أكثر مما كان يصل في شهر قبل ثلاثة سنوات.

وأكدت الوزارة أنها ستنفذ بكل تفان توجيهات خادم الحرمين الشريفين والقيادة الرشيدة، وستواصل عملياتها الرقابية والتوعوية والتطويرية التي تصب في صالح المستهلك والأسواق.
كما تؤكد الوزارة على أنها سوف تقوم بضمان الترتيبات اللازمة لتدريب وتأهيل الموظفين الجدد بأعلى مستوى بما يساعدهم على فهم الممارسات والأعمال التجارية، وبما يكفل زيادة فعاليتهم في أداء المهام الخاصة بهم وتحمل المسؤوليات الملقاة عليهم، والقيام بالواجبات المناطة بهم لخدمة وطنهم على أكمل وجه.
يشار إلى أن دعم الجهود الرقابية من قبل وزارة التجارة أتت إنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين بالحرص على مصلحة المواطن، وإيقاع العقاب الرادع على المخالفين كائناً من كان المخالف، وأن تكون مصلحة المواطن فوق كل اعتبار، وعليه استحدثت وزارة التجارة عدة أنظمة وبرامج لتنفيذ التوجيهات الكريمة، ومنها التوسع في التواصل المباشر مع المواطنين عن طريق قنوات التواصل الاجتماعي، ومركز بلاغات على مدار الساعة (1900) ومركز آخر لدعم الأعمال (920000667)، وإطلاق عدة تطبيقات للهواتف الذكية لتسهيل عملية وصول بلاغات المواطنين من خلال الاستفادة من تقنيات تحديد المواقع.

إطلاق برنامج جديد يسهم في خفض كلفة الاستقدام

فقيه يعكف على إنهاء تضارب النظام بين وزارتي العمل والصحة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140828/Con20140828719860.htm

عبدالرحيم بن حسن (جدة)
يعكف وزير العمل المهندس عادل فقيه، الذي يشغل أيضا منصب وزير الصحة المكلف، على إيجاد حل لمسألة التضارب بين نظامي وزارتي العمل والصحة في المملكة، بشأن عدم قدرة منشآت القطاع الصحي الخاص على نقل عمالتها الفنية بين فرع وآخر.
وأشار خطاب تلقاه الوزير، إلى وجود صعوبة في التعامل مع العمالة الفنية، كالذي يعمل ممرضا مثلا، ففي نظام وزارة العمل يمكن نقله إلى فرع آخر يتبع المنشأة، لكن النظام في وزارة الصحة لا يسمح بذلك.
جاء ذلك في اللقاء الذي عقد ظهر أمس في غرفة تجارة وصناعة جدة، بحضور مدير مكتب العمل في منطقة مكة المكرمة عبدالمنعم الشهري لمناقشة أهمية دور برنامج «مساند» الخاص بالعمالة المنزلية، وتعريفه لمكاتب الاستقدام حتى تتمكن تلك المكاتب من تقديم الخدمة للمستفيد.
وكشف الشهري خلال اللقاء عن أن وزارة العمل ستعلن في الأيام المقبلة عن برنامج متكامل خاص بتقييم مكاتب الاستقدام، وسيرتكز على عدة مؤشرات مهمة منها: رأي العملاء المستفيدين من الخدمة التي تقدمها تلك المكاتب، وخاصة في ما يتعلق بالأسعار وسرعة إيصال العمالة المنزلية.
وأوضح أن هذا البرنامج سيساهم مع الوقت في خفض أسعار استقدام العمالة المنزلية التي اقتربت كلفتها من حاجز الـ 20 ألف ريال، باعتبار أن النتائج ستكون معلنة للجميع، وبإمكان المواطن الوقوف على حال كل مكتب ليكون الخيار له.

وعما إذا كانت هناك إمكانية لوضع أسعار محددة للاستقدام، قال الشهري: إن وزارة العمل لن تتدخل في هذا الجانب خلال المرحلة الحالية، باعتبار أن الأمر يخضع لمعدلات العرض والطلب التي تفرض نمطية الأسعار، لكن برنامج التقييم سيكون مساهما في خفض كلفة الاستقدام إلى أدنى مستوى ممكن بعد العمل به رسميا.
وتطرق خلال اللقاء إلى أن هناك بعض الجنسيات التي حددت وزارة الداخلية سقفا للاستقدام منها عن طريق مكتب الاستقدام، إلا أن شركات الاستقدام تكون قادرة على الاستقدام من تلك الجنسيات، دون التقيد بالنسب كإجراء استثنائي خاص بها.
وفي معرض النقاشات التي دارت حول التأهيل الصحي والنفسي؛ أشار مدير مكتب العمل في منطقة مكة إلى أن الوزارة شددت من خلال الاتفاقيات التي وقعتها مع الدول التي ستصدر عمالتها إلى المملكة على أهمية المؤهلات الفنية والصحية، بما في ذلك التأهيل النفسي حتى تكون العمالة المنزلية مؤهلة للعمل، بما يتسق مع مفاهيم وعادات المجتمع السعودي.
واعترف بوجود بعض المعوقات في الوقت الراهن لاستقدام العمالة المنزلية، إلا أنه أكد على أنها ستحل من خلال ورش العمل التي تعقدها الوزارة مع المعنيين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
اللقاء، الذي حضره عضو مجلس إدارة غرفة جدة خلف العتيبي ونائب الأمين العام محيي الدين حكمي، كشف عن أن اللائحة الخاصة بشأن شركات الاستقدام تراعي عدة جوانب، منها بعض المواد الخاصة بالعقوبات.
وعن كلفة خدمات استخراج التأشيرات التي تصل إلى 600 ريال، يدفعها المستفيد من الخدمة بالرغم من أن العملية مجرد إدخال بيانات إلكترونية، أوضح الشهري أن مكاتب العمل أصبحت تقدم هذه الخدمة من فروعها دون مقابل، وللمواطن حرية الاختيار بين فرع الوزارة أو مكتب الاستقدام.

المحكمة العليا أقرتها كمبدأ قضائي بعد طلب دراستها من مجلس القضاء

إيقاف تزكية الشهود في قضايا "الوقف والوصية والطلاق وعقود الغير"

المصدر: جريدة سبق الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://sabq.org/C1jgde

محمد حضاض- سبق- جدة:
علِمت "سبق" أن المحكمة العليا قضت بإيقاف تزكية الشهود في القضايا التي يصدر فيها من الشخص المكلف إقرار واعتراف أمام القاضي، مثل قضايا (الوقف، والوصية، والطلاق، والرجعة أثناء العدة، وعقود التعامل مع الغير).
ويأتي ذلك عقب دراسة مكثفة قامت بها المحكمة العليا بطلب من رئيس مجلس القضاء الأعلى، والذي طالب بتشكيل لجنة للنظر في اشتراطات تزكية الشهود في الإنهاءات والتوثيقات من عدمة، وتقرير مبدأ قضائي عام فيه.
وقالت المحكمة العليا: "إنه بعد المناقشة والتأمل ودراسة ما أقره العلماء، ولأن الشارع يحثّ على توثيق الحقوق بشهادة الشهود العدول ما أمكن ذلك؛ فقد رأت أهمية تزكية الشهود في القضايا التي تحتاج إلى إثبات؛ (كحجج الاستحكام، وحصر الورثة، وإقامة الأوصياء والأولياء، وإثبات الإعالة)، ونحو ذلك؛ فيجب تزكية الشهود ما لم يعلم القاضي عدالتهم".

تنوّعت بين القتل والتنكيل ونحر الأطفال

"سبق" تفتح ملف جرائم الخدم .. ومواطنون ينادون بـ "بيت بلا خادمة"

المصدر: جريدة سبق الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://sabq.org/GeQo5d

خلود غنام- سبق- الرياض:
باتت جرائم الخادمات في السعودية من القضايا التي تؤرق المجتمع, حتى عدّها البعض خطراً اجتماعياً قائماً, خاصة بعد تزايد جرائم القتل التي ترتكبها تلك الفئة, الأمر الذي أدّى إلى تزايد الدعوات المنادية بإعادة النظر في التعامل معهن، والتوصل للأسباب الحقيقية التي تقف وراء تلك الجرائم، خاصة مع ازدياد ظاهرة استقدام العاملة المنزلية بشكل كبير؛ لدرجة أنها أصبحت جزءاً لا يتجزّأ من تركيبة البناء الاجتماعي والتربوي لكثير من الأسر السعودية، بغض النظر عن مدى احتياج الأسرة أو القدرة المادية لها.
"سبق" تسلط الضوء في هذا التحقيق على موضوع العاملة المنزلية، ولماذا تقدم على ارتكاب الجريمة، ونناقش حيثياته، علّنا نعود بالفائدة على ربات المنازل الكريمات وأسرنا المحترمة.

قصص واقعية

ضجت وسائل الإعلام بحادثة الخادمة الإثيوبية التي أنهت، حياة مكفولتها في محافظة ميسان - جنوبي الطائف، بضربها بآلة حادة فارقت على أثرها الحياة.
كما قامت خادمة بجدة، بطعن مقيمة سودانية وقتلها، وإصابة شقيقتها، قبل أن تقوم العاملة بطعن نفسها كذلك، فيما باشرت الأجهزة الأمنية الحادثة.
كما اكتشفت سيدة أن طفلها يرفض النوم أثناء وجودها ويشعر بالقلق والخوف، وبعد المراقبة تبين أن الخادمة تقوم بضربه بقسوة عند خروج الأم لتجبره على النوم، حتى لا تقوم برعايته، وهناك عديدٌ من القصص التي تقشعر لها الأبدان، هذه الجرائم وغيرها دفعت عديداً من المواطنين للمشاركة عبر برامج التواصل الاجتماعي وإطلاق حملات توعية وتثقيفية عبر هاشتاق بعنوان "بيت بلا خادمة" وتحذّر من خطر العمالة المنزلية، وتؤكد أن هناك معتقدات قديمة لديهن يتم خلالها تقديم "القربان".

أرقام وإحصائيات

أظهر التقرير السنوي الذي أصدرته وزارة العمل أرقاماً مخيفة في عدد التأشيرات الصادرة للعمالة المنزلية لعام 1434 /1435هـ، على مستوى المملكة، فقد استُقدم فيه 714593 عاملا وعاملة منزلية للأسر السعودية.
فيما بلغ عدد التأشيرات الصادرة للأجهزة الحكومية 57007 عمال، كما بيّن التقرير أن هناك أكثر من 65 ألف عامل وعاملة هربوا من كفلائهم؛ منهم 51 % من الذكور و 49 % من الإناث، حيث بلغت نسبة الهروب ما يقارب 8 %، وتقدر المبالغ التي خسرتها الأسر السعودية من هروب عمالتها المنزلية حسب القيمة السوقية بمليار ريال.
وتدرس وزارة العمل هذين الموضوعين حالياً في مجلس الوزراء، كما تعمل الوزارة على توقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول المرسلة للعمالة المنزلية حسب التفويض الممنوح لها من مجلس الوزراء في هذا الشأن. وتم حتى الآن توقيع اتفاقية بين وزارتَي العمل في المملكة والفلبين، كما تم توقيع اتفاقية مبدئية أخرى مع الهند؛ تمهيداً لتوقيع الاتفاقية النهائية بين وزيرَي العمل في فترة لاحقة.

الوسواس القهري

بدورها قالت الأستاذ المساعد في علم نفس بجامعة الأميرة نورة الدكتورة ولاء عبد المنعم العشري، لـ "سبق": أصبح من الضروري لدى أغلب الأسر وجود العاملة المنزلية بالمنزل لتساعد أفرادها أو ربة المنزل على القيام بالأعمال المنزلية الأساسية، لكن هل تساءل أحدٌ عن القدرات العقلية أو الاستعدادات النفسية لهذه العاملة المنزلية؟ أغلب الناس لا يهتمون بالسؤال عن الحالة النفسية أو الظروف التي تعانيها العاملة المنزلية في بلدها الأم وقبل القدوم إلى البيئة الجديدة للعمل، ونظراً لذلك يحدث عديد من المشكلات التي لا تحمد عقباها".

وتتابع "أحيانا نجد ونسمع عن حالات عنف شديدة من قِبل الخادمات تجاه الأطفال التي من المُفترض أنها تقوم برعايتهم أو الاهتمام بهم، ويرجع ذلك نتيجة لعديد من العوامل أهمها إصابة العاملة المنزلية بأحد الأمراض النفسية، مثل: الاكتئاب أو القلق أو الوسواس القهري، وقد يكون ذلك إما لأسباب مرضية أو سمات شخصية، أو نتيجة لبُعدها عن أهلها وأسرتها وأحيانا أطفالها، علاوة على أن اختلاف العادات والتقاليد من مجتمع لآخر يؤثر بشكل كبيرفي سلوك شخصية الإنسان، كما قد تكون صغيرة بالسن أو ليست على دراية بالأسلوب الأمثل في التعامل مع الأطفال ورعايتهم".

بيئة جغرافية

وتؤكد "العشري"، أن اختلاف البيئة الجغرافية من مناخ وعوامل جوية أيضاً من ضمن العوامل التي تؤثر في سلوك الأفراد وحالتهم النفسية بشكل كبير، ولعل أبسط مثال على ذلك هو اختلاف المزاج لدى الشخص العادي من الحين للآخر، خاصة وقت تغيُّر الفصول.

وكنتيجة لذلك، نجد بعض الخادمات يلجأن لأسلوب قاسٍ في التعامل مع الأطفال أو معاقبتهم وأحياناً لا تدري الأم بذلك؛ نظراً لتهديد العاملة المنزلية للأطفال أو لانشغال الأم عن أطفالها لاعتمادها عليها؛ ما يؤدي إلى إصابة الأطفال بالكوابيس أو التبول اللإرادي دون وجود سببٍ عضوي لذلك".

وللحد من الآثار السلبية التي يعانيها الأطفال من جرّاء استخدام العنف ضدّهم من قِبل العاملة المنزلية، تقول العشري: "على رب الأسرة التأكد من سلامة القوى العقلية للعاملة المنزلية المقيمة معهم في ذات المنزل وخلوها من الأمراض النفسية أو العقلية، ويمكن التأكد من ذلك عن طريق عرضها على أخصائي أو طبيب نفسي مختص.. فكما يهتم رب الأسرة بالتأكد من خلوها من الأمراض العضوية والمعدية يجب عليه أيضا الاهتمام والتأكد من عدم معاناتها من الأمراض العقلية والنفسية، يجب احترامها والتعامل معها برفق وإعطاؤها وقتاً مخصّصاً للراحة والإجازات، كما يجب ألا تكلف بعمل فوق طاقتها، وأن تكون على تواصلٍ مستمرٍ مع أهلها وأسرتها في بلدها الأصلي، ولا ننسى أنها إنسان له حقوق ولنا في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أسوة حسنة في تعامله مع الخدم، ولقد أوصانا الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالرفق بالعامل والخادم".

معتقدات دينية

ويؤكّد الباحث والمختص في علم الجريمة الدكتور فهد بن علي الزهراني، لـ "سبق": "أن من أسباب دوافع ارتكاب العاملات المنزلية جرائم العنف وقتل الأطفال والسلوك الإجرامي إفرازات اجتماعية تنسجم مع مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المخالفة للقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، وليس هنالك عامل واحد؛ بل تعدد العوامل في ارتكاب الجريمة، وهناك عوامل أخرى قد تدفع لارتكاب العنف وقتل الأطفال للحصول على اللذة والتمتع بها، وهذا السلوك الإجرامي أخطر أنواع السلوك لدى المجرمين وهو يعرف بالشخصية (السيكوباتية) وهي شخصية مريضة عدائية لا تشعر بالذنب أو القلق ولا تهتم بالنتائج وتنحصر اهتماماتها في اللذة الآنية.. فهي شخصية جوفاء عاطفياً، كما أن الانتقام والأخذ بالثأر عامل آخر لشفاء الغليل وتنفيس الأحقاد الدفينة نتيجة لتعرضها للجور والإهانة".

وأضاف "أن أغلب العاملات المنزلية يعانين ضغوطاً نفسية، وشعوراً بالدونية والإحباط من قِبل الأسرة التي تعمل لديها، وهذا يولّد العنف تجاه الأطفال والقتل أحيانا والشعور المستمر بالإحباط يؤدي إلى العدوان، كما أن ترك الأطفال مع العاملة المنزلية طيلة الوقت يجلب لها التوتر النفسي والعصبي وتفقد فيه السيطرة على انفعالاتها وعدم ضبطها، ونتيجة لهذا الشعور الناتج من الضغط في علاقتها مع التعامل مع صراخ الأطفال وأداء المهام اليومية من أعمال المنزل بإعداد الطعام وتنظيف المنزل والغسيل وغيره من الأوامر التي لا تنتهي من قِبل أفراد الأسرة".

"كما يمكن أن تلعب العوامل الثقافية في اختلاف ثقافة العاملة المنزلية، فهي ذات ثقافة بسيطة محدودة من مجتمعات ريفية فقيرة جداً ذات مستوى معيشي بسيط ومحدود، فهي تخرج من أسرتها وقد تكون المرة الأولى التي تخرج خارج بلدها أو حتى قريتها، وبُعدها عن الأهل وعن الزوج والأطفال؛ ما يؤدي إلى شعورٍ بالإحباط والاكتئاب، ومع تزايد الضغط عليها داخل المنزل يجعلها تعيش حالة من التوتر المستمر؛ ما يجعل ردة فعلها قوية في العنف ضدّ الأطفال وقد يصل إلى القتل من أجل الانتقام، وهذا يحدث عند عدم تفهم خطأ العاملة المنزلية وتوجيه اللوم مباشرةً وقد يكون الرد

أحياناً بالاعتداء عليها، وهذا يولد شعوراً بالانتقام والرد، وهذا الرد يكون في الأطفال بتوجيه العنف إليهم لأنهم الحلقة الأضعف".

التعامل الحسن

يطالب "الزهراني" من الأسر بأخذ الاعتبار في الشهور الأولى لعمل العاملة المنزلية لديهم بمراعاة الفوارق الثقافية والاجتماعية، والعمل على تهيئتها نفسياً والتعامل معها بالاحتواء والمعاملة الحسنة النابعة من ديننا الحنيف، الذي أوصى بالتعامل الحسن واحترام آدمية الإنسان وكرامته، ولا فرق بيننا وبينهم إلا بالتقوى، ولا ننسى أنها خرجت من بيتها لتعمل وتحصل على رزقٍ لها ولعائلتها، وهي قد تكون أماً تركت أطفالها الصغار وزوجها من أجل البحث عن لقمة العيش، ونبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - حينما عمل لديه أنس بن مالك، لم يسمع منه كلمة أو ردة فعل، يقول أنس - رضي الله عنه - "خدمت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عشر سنين لم يقل لشيء فعلته لمَ فعلته ولا لشيء لمْ أفعله لمَ لمْ تفعله".

ويوضّح الزهراني أن أغلب مَن ارتكبن جرائم عنف ضدّ الأطفال وجرائم قتل يشتركن في خصائص عدة، منها: أصحاب أمراض نفسية واجتماعية، قلة الوازع الديني ويحملن معتقدات دينية وخزعبلات وخرافات، ذات ثقافة اجتماعية متدنية ومن بيئة فقيرة، أصحاب سوابق إجرامية.

ومَن لديهن معتقدات دينية تجعلهن يقدمن على ارتكاب العنف، وخاصة القتل بدافع التقرُّب أو بدافع عقدي منبعه معتقد من خرافات وخزعبلات تحملهن على فعل الفعلة الشنيعة.

وأخيراً إن أغلب الأسر الخليجية هي أسر صغيرة تكمن احتياجها إلى العاملة المنزلية أثناء فترة خروج المرأة للعمل، ومن هنا نطلب بفتح دور حضانة في المجمعات التجارية والحكومية والخاصّة والمدارس والجامعات وغيرها حتى نحد من اعتمادنا على العاملة المنزلية كلياً".

ليست بديلة عن الأم

أما المستشارة النفسية وأخصائية علاج إدمان ومعالجة أسرية وزوجية نوال الهوساوي، فقد قالت لـ"سبق": كل جريمة خلفها دافعٌ مختلف والقاسم المشترك هو الضحية، فالأب لا بد أن يتحمّل المسؤولية فهو رب الأسرة، والزوجة ليست خادمة فأعباء المنزل لا بد أن تقسم بين الزوجين مناصفة".

وتتابع "الإسلام كرّم المرأة ولا يكلف الزوجة فوق طاقتها فهي ليست ملزمة شرعاً بواجبات المنزل من تنظيفٍ وطبخ، والرجال الذين يردّدون شعارات برّاقة أن الإسلام كرّم المرأة، عليهم أن يتذكّروا أن شعاراتهم لا تُسمن ولا تغني من جوع طالما أن الواقع يثبت عكس ذلك، فتجد المرأة تتحمّل فوق طاقتها ما لم يكلفها الله به في حال عدم وجود العاملة المنزلية، مما يؤثر سلبياً في صحتها النفسية لزيادة الضغوط والالتزامات عليها".

وتضيف الهوساوي "العاملة المنزلية أصبحت ضرورة، ولكن - مع الأسف - كثير من الأسر يسيئون معاملتها فيحمّلونها ما لا تطيق وكأنه نظام سخرة واستعباد، بلا ساعات راحة وترفيه ومكان خاص لائق للنوم والخلوة بهدوء وسلام فتُسجن، ولا يسمح لها بالتواصل مع أهلها رغم أن اتصالها المستمر بأهلها يريحها نفسياً، وهنا أنصح الأسر بالتعرُّف على خادماتهم والجلوس معهن والتحدث إليهن، ومحاولة فهمهن والإحسان لهن تعرفوا على أسرهن وابعثوا لهم زكاة أموالكم وخصوا أطفالهم بالهدايا في الأعياد".

"وإذا كانت العاملة المنزلية جديدة فلا بد أن يكون هناك برنامج كامل لتدريبها لا يقل عن 3 أشهر تعامل فيها بصبر، ولا تعاقب ولا تترك مع الأطفال دون إشراف لأنها شخص غريب،

ولا بد من منع الأطفال من التطاول على العاملة المنزلية أو الإساءة إليها فبعض الثقافات ترى أنه من الإهانة أن يأمر طفلٌ شخصاً بالغاً، وإن كان خادماً والأولى تعليم الطفل احترام الكبير والاعتماد على نفسه".

"هناك مَن يعامل العاملة المنزلية بعنصرية ويقرف من الأكل معها فيخرجون للمطعم ويأكلون وهي تنظر إليهم والمفروض ان تطعمها كما تطعم أهلك، ولا توفر مبلغاً زهيداً لا يساوي إهانة كرامة إنسان وإشعاره بالدونية وعدم الانتماء، حاول أن تجعلها تساعدك لأنها تحب أسرتك ليس لأنها مكرهة على البقاء وخير لك أن تهرب خادمتك بدلا من أن تؤذي أطفالك، ويمكن الاستعانة بكاميرات المراقبة بعد إعلام العاملة المنزلية حتى لا يصبح تجسساً عليها".

وتؤكد "أن العاملة المنزلية ليست بديلة عن الأم أبداً، ولا بد أن تحرص الأم على تحميم أطفالها وإرضاعهم ومراقبة أي تغيير يطرأ على صحتهم وسلوكهم، كما أن ضرب العاملة المنزلية محرمٌ شرعاً وقانوناً وهو عنفٌ اسري، قد يحدث بسببه ما لا تُحمد عقباه من جرائم وتعنيف للأطفال".

عددهن 244 على وظيفة مساعد إداري بالمرتبتين "السادسة" و"الخامسة"

صرف بدل التعيين للبديلات المعينات حديثاً بـ"عنيزة القصيم".. اليوم

المصدر: جريدة سبق الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://sabq.org/c7jgde

سبق- القصيم:
أعلنت إدارة التربية والتعليم بمحافظة عنيزة، عن صرف بدل التعيين للبديلات المعينات حديثاً، واللاتي تم تعيينهن على وظيفة مساعد إداري بالمرتبة السادسة والمرتبة الخامسة.
وأشارت إدارة "التعليم" بالمحافظة إلى أن عدد البديلات المعينات حديثاً بلغ 244 موظفة؛ وذلك ابتداءً من صباح اليوم الخميس.

لرفضها إيصال الخدمة لمنزله.. ومندوب الشركة أخفى معاملته3 أشهر

"مكافحة الفساد" و"إمارة مكة" تتفاعلان مع شكوى مواطن ضد "المياه"

المصدر: جريدة سبق الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://sabq.org/Y6jgde

سبق- الرياض:
تفاعلت هيئة مكافحة الفساد وإمارة منطقة مكة المكرمة مع شكوى مواطن من أهالي مركز ظلم شرق محافظة الطائف، تقدم بها ضد شركة المياه الوطنية بمحافظة الطائف، بعد رفضها إيصال المياه لمنزله عبر سقيا المرتفعات بالحي الشمالي بالمركز، وإخفاء مندوب الشركة معاملته لمدة تزيد على ثلاثة أشهر.

وقال المواطن خالد منصور العتيبي لـ"سبق" إنه تقدم لمركز إمارة ظلم بتظلم من عدم إيصال المياه لمنزله، وطلب إيصال المياه له عبر مشروع سقيا المرتفعات، كغيره من المجاورين له، وأحيلت شكواه لخصمه بطريقة مخالفة -بحسب قوله- وكان من المفترض أن يوجّه رئيس المركز بتشكيل لجنة، والوقوف على المنزل، والتأكد من تظلمه.

وأضاف المواطن: بعد ورود التظلم لشركة المياه الوطنية بمحافظة الطائف ردت بأنهم لا يستطيعون فتح المجال للمواطن، متجاهلين أيضاً إرسال مندوب للوقوف على المنزل ومعاينته "وأحيلت المعاملة لشرطة ظلم لإفهامي بما جاء في خطاب الشركة، الذي رفضت التوقيع عليه ما لم تكن المعاملة قد سارت باتجاهها السليم، وطلبت إرسال لجنة للوقوف على المنزل، ومن ثم التوجيه بما هو مناسب".

وأردف المواطن: بعد إعادة المعاملة من الشرطة لإمارة ظلم برفض الإفهام بما جاء في الخطاب، وأخذ الإقرار علي بذلك، تم استدعاء مندوب الشركة وتسليمه المعاملة، ومنذ أكثر من ثلاثة أشهر ومعاملتي لدى المندوب.

وزاد المواطن: تقدمت بشكوى لهيئة مكافحة الفساد وأخرى لإمارة منطقة مكة المكرمة حيال ما آلت إليه معاملتي، وجرى التواصل معي من قبل مكافحة الفساد وأخذ معلومات عدة عن القضية، وأصبحت محل اهتمام الهيئة. فيما وجهت إمارة مكة خطاباً للشركة للاستفسار عن الشكوى، إلا أنها لم ترد على ذلك حتى الآن.

وطالب المواطن بتشكيل لجنة للوقوف على منزله، وإنصافه من الظلم الذي تعرض له، والتحقيق في معاملته التي أخفاها مندوب الشركة منذ أكثر من ثلاثة أشهر.

الأم ناشدت إقامة الحد التعزيري على قاتلة طفلتها والمتسترين على الجريمة

فريق من وحدة الحماية الاجتماعية يزور الطفل شقيق "ضحية البسكويت"

المصدر: جريدة سبق الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://sabq.org/K6jgde

عبير الرجباني- سبق- الرياض:

علمت "سبق" بأن فريقاً من وحدة الحماية الاجتماعية زار أمس الأربعاء الطفل أحمد، شقيق الطفلة المتوفاة (رؤى)، التي قضت بعد تعرضها للضرب من قِبل زوجة والدها بسبب قطعة بسكويت.

وكان الفريق مكوناً من أخصائيتين اجتماعيتين، جاءتا للوقوف على حالته، ومطابقة المعلومات التي أدلت بها شقيقته الكبرى، وأجرتا تحقيقاً مطولاً مع الطفلين. وشرح "أحمد" الشقيق الذي كان حاضراً وقت وفاة رؤى ما حدث. كما كشفت والدة أحمد أنها أثناء تغييرها لملابس أبنائها عثرت على آثار ضرب وعض على أجساد أبنائها المعنفين، وهم الابنة الكبرى (١٢ عاما)، لكنها لم تعنف بقدر تعنيف الصغار، وأحمد (12 سنة) ومنوم بالمدينة الطبية، واثنتان، أولاهما أربع سنوات، والثانية سنتان.

وحمَّلت والدة الطفلة رؤى مديرة المدرسة المسؤولية - على حد قولها - لعدم إبلاغ الحماية الاجتماعية، وإبلاغ الوالدة عن العنف الذي كان يتعرض له أبناؤها؛ "فذات مرة رفضت "رؤى" الخروج من المدرسة، وكانت تبكي، واتصلت بي من المدرسة رافضة الخروج مع والدها بسبب خوفها منه ومن زوجته".

وتابعت أم رؤى: رغم أن المديرة تعلم بأنها معنفة، ووالدها يرفض إعطاءها الأدوية المسكنة للألم، خاصة أن "رؤى" مصابة بالأنيميا المنجلية، ولا يقوم بمتابعة ومراجعة رؤى وأحمد لدى المستشفيات.. رغم ذلك لم تبلِّغ.

وأردفت: حاولتُ الاتصال بمديرة المدرسة التي امتنعت عن التجاوب بعد معرفتها بهوية مراسلة "سبق"، وبعدما اكتشفت العنف البادي على أجساد أطفالها.

وناشدت والدة الطفلة المغدورة وزير الداخلية أخذ حق "رؤى" وإخوتها بسرعة إقامة الحد التعزيري على قاتلة طفلتها والمتسترين على الجريمة وإهمال الأطفال؛ فقد كان والدهم يراهم يعنَّفون أمام عينيه وهم يعيشون حالة نفسية سيئة بعد مشاهدتهم أختهم جثة هامدة أمامهم.

واكتشفت والدة رؤى عند حضور طفليْها وجود جروح وعضات متفرقة على الجسم، وهذا ما أثبتته الحماية الاجتماعية في تقريرها من وجود إصابات بأدوات حادة بأجزاء متفرقة بالجسم؛ وطالبت حقوق الإنسان بتمكينها من عيش أبنائها معها.

وحمّلت جد الأطفال أيضاً المسؤولية عن "قطع علاقتي بهم بمكالمات هاتفية أو لقاء خلال السنوات الثلاث الماضية".

وقالت: "قام بمساومتي بالتنازل عن أطفالي بمقابل مادي وإعطائي بطاقة الشؤون الاجتماعية الخاصة بإعانة أطفالي المصابين بالأنيميا المنجلية، فأخبرته وقتها بأني لن أتنازل عن أطفالي، وبطاقات الإعانة بإمكانه أخذها من الوزارة؛ لأني لم أستلمها أصلاً".

وكشفت والدة رؤى لـ"سبق" عن الإصابات التي لحقت بأطفالها جميعهم من جراء التعذيب على أجسادهم البريئة.

وقالت والدة رؤى: طالبت الحماية بنقل ملفات "ربى" و"أحمد" الدراسية إلى جازان، وأفادوني بأنهم سيخاطبون وزارة التربية والتعليم لنقل ملفاتهما.

وختمت حديثها لـ"سبق": اللهم انتقم لي ممن حرمني ابنتي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

النظام في مراحله النهائية وفي انتظار الإقرار

• العدل": عدم تحديد الجهة المخولة بالتنفيذ يعطل إقرار

• العقوبات البديلة"

المصدر: جريدة سبق الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/28/article_880860.html

محمد العوني من الرياض

قال لـ"الاقتصادية" الدكتور ناصر العود مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية، إن نظام العقوبات البديلة في مراحلة النهائية للإقرار من قبل الجهات العليا التشريعية، مضيفا أن الوزارة جاهزة لتطبيق النظام، إلا أن العائق في التطبيق يعود إلى عدم تحديد الجهة التي تتولى تنفيذ العقوبة ومتابعة المحكوم عليهم بالعقوبات البديلة.

وأكد الدكتور العود أن النظام يحتاج إلى تحديد جهة تتابع وتراقب تنفيذ المحكوم عليه للعقوبة، كوزارة الشؤون الاجتماعية أو الداخلية أو الجهة التي ينفذ فيها المحكوم عليه الحكم، أو أن يتم إنشاء هيئة أو إدارة تقوم بمتابعة وتنفيذ الحكم وإعداد تقارير عن المحكوم عليه وتزويد قاضي القضية بها للتأكد من تنفيذ الحكم وضمان تنفيذ العقوبة، مشيرا إلى أن وزارة العدل متخوفة من عدم تنفيذ المحكوم عليهم للعقوبات والتهاون من بعض الجهات الحكومية التي تصلها أوامر قضائية تقضي بتنفيذ المحكوم عليه للعقوبة فيها.

وأوضح مستشار وزير العدل أنه تم رفع التنظيم للجهات التشريعية العليا وتمت دراسته ثم إعادته للوزارة ثم أعيد مرة أخرى للجهة التشريعية وهو في مراحله النهائية للإقرار، وفي حال إقراره يحتاج إلى مزيد من الوقت لاستكمال الإجراءات التنظيمية قبل تنفيذه بشكل رسمي.

ولفت إلى أن الوزارة أعدت الأطر التنظيمية والتشريعية للتنظيم وحددت العقوبات وأحجامها، بعد إقامتها لملتقى دولي كبير عن العقوبات البديلة بمدينة الرياض في عام 2013م، واسترشادها بتوصيات الملتقى والتجارب الدولية الناجحة في هذا التنظيم.

وبين الدكتور العود أنه لن يتم تخصيص محاكم أو قضاة مخصصين للعقوبات البديلة أو قضايا تقتصر عقوبتها على هذا النوع من العقوبات، مشيرا إلى أنه غالبا ما ستكون أحكام العقوبات البديلة في محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية وفي أحكام الحق العام، وقال، إن قضاة المحاكم يتيحون حرية اختيار يخيرون المحكوم عليهم في قضايا الحق العام بين العقوبة المقررة شرعا بحقه، أو العقوبة البديلة المتناسبة مع قضيته، وعند اختياره للأخيرة يتم تحويله إلى مكتب الخدمة الاجتماعية في المحكمة لترتيب تنفيذه للعقوبة مع الجهة المنفذة فيها العقوبة، مضيفا أنه لن يشمل قضايا الحق الخاص.

وأشار الدكتور العود إلى أن وزارة العدل عدلت عن فكرة إنشاء وكالة للعقوبات البديلة لتولي مراقبة وتنفيذ المحكوم عليهم بعقوبات بديلة، بعد أن وجدت في ذلك صعوبة عليها وعملا مضاعفا، ولاحتمالية وجود آلاف السجناء ينطبق عليهم تنظيم العقوبات البديلة خاصة في القضايا التعزيرية، ورأت الوزارة أن تركز جهودها في المجال العدلي والقضائي خصوصا بعد تدشين المحاكم الشرعية المتخصصة أخيرا. وأوضح أن الهدف من التنظيم لا يقتصر على العقوبة فقط، بل المساهمة في إصلاح المجتمع والفرد وتهذيب الأفراد، خصوصا أن هذا التنظيم نجح في عدة دول وثبتت فعاليته فيها، واستفاد المحكوم عليهم تجارب إيجابية منه، وكذلك يسهم في تخفيف التكدس في السجون لقضايا الحق العام. وكانت وزارة العدل قد رفعت أخيرا لائحة مشروع "العقوبات البديلة" للموقوفين، بعد الانتهاء من دراستها استعدادا لاعتمادها من المقام السامي وإقرارها لبدء العمل بها قريبا، حيث يضم المشروع في مسودته 33 مادة، حيث حددت المادة الثالثة منها ست حالات لا يجوز فيها للقاضي تطبيق العقوبات البديلة.

وفي استعراض لأبرز بنود مواد اللائحة، تبدأ بتعريف العقوبات البديلة وهي، "الأعمال والتدابير والإجراءات البديلة لعقوبتي الجلد أو السجن الذي لا تتجاوز مدته ثلاث سنوات، وتخضع لسلطة القضاء التقديرية، ويكون من شأنها تحقيق المصلحة المرجوة من العقاب، وضمان حق المجني عليه، وحق المجتمع"، وبينت لائحة النظام أن العقوبات البديلة تشمل "النصح والتوبيخ" كأقل عقوبة بديلة يتخذها القاضي بحق الجاني بحسب طبيعة التهمة.

فيما بينت المادة الثانية من النظام أنه يجوز للقاضي بناء على طلب مكتوب من المحكوم عليه استبدال عقوبة الجلد أو السجن المحكوم بهما بإحدى العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام، مع مراعاة المصلحة العامة، ومصلحة كل من المتهم والضحية، وإذا أخل المحكوم عليه بها، فللقاضي حق إلغاء العقوبة البديلة، أو تعديلها، أو استبدالها، أو إضافة عقوبة بديلة أخرى.

برنامج عن أساسيات حقوق المرضى

المصدر: جريدة اليوم الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4010442

واس – نجران

عقدت المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة نجران، ممثلة في إدارة الصحة العامة، وبالتعاون مع إدارة التدريب والابتعاث أمس برنامجاً تدريبياً وورشة عمل بعنوان (مبادئ وأساسيات حقوق وعلاقات المرضى)، وذلك بقاعة التدريب بالصحة العامة.

وأوضح الناطق الإعلامي في صحة نجران مهدي محمد آل زمانان، أن البرنامج يستمر لمدة يومين، ويهدف إلى تحسين المهارات العلمية والعملية، وتطوير مهارات العاملين بحقوق وعلاقات المرضى بالمراكز الصحية، مؤكداً أن عدد المنتسبين للبرنامج بلغ 40 موظفاً من مراكز نجران الصحية.

تجديد بطاقات "الحلفاء" أسوة بالقبائل الأخرى.. ولا تفرقة قبلية لدينا

"الجوازات": إصدار بطاقة "تنقل وعمل" مُمغنطة لـ"البدون" غرة محرم

المصدر: جريدة اليوم الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4010459

خلف الخميسي – الرياض
كشفت المديرية العامة للجوازات لـ"اليوم"، عن عملها في الوقت الراهن على الانتهاء من التصاميم النهائية للبطاقات المُمغنطة الجديدة، بالنسبة لأبناء القبائل النازحة، مؤكدةً في الوقت ذاته أن جميع البيانات في البطاقة القديمة "الدفتر" جارٍ العمل على تحويلها إلى بطاقة إلكترونية تحمل مسمى "بطاقة تنقل وعمل".

ووفقا للمتحدث الرسمي باسم المديرية المقدم أحمد اللحيدان، أنه سيتم البدء في تجديد بطاقات أبناء القبائل التي ستنتهي مع نهاية العام الهجري الجاري، غرة محرم المقبل، وقال: "أبناء القبائل الذين يحملون بطاقات خاصة بهم يتم تجديدها لهم عند نهايتها إذا كانوا ملتزمين بالتجديد في كل نهاية فترة لبطاقاتهم".
وبالنسبة للحالات الفردية الأخرى ممن يحملون بطاقات منتهية الصلاحية، أوضح المقدم اللحيدان أنه بهذا الأمر يتوجب إحالة طلباتهم لـ"لجان مختصة" تقوم بدراسة تلك الطلبات المقدمة، وكذلك تحديد مدى انتمائهم للقبائل، وكذلك الظروف التي يذكرونها، على أثر ذلك يتقرر التجديد من عدمه.
وأشار إلى أن ملف "البدون" لا توجد به أي تفرقة بالنسبة للتعامل مع حاملي بطاقات التنقل والعمل، إذ تتم معاملة الجميع بمبدأ العدل والمساواة في جميع تعاملات الجوازات مع تلك الفئة بما فيهم "الحلفاء"، وليس على أساس الانتماء القبلي، حيث يتم التجديد وإضافة المواليد وتعديل الأسماء وغيرها للجميع دون استثناء.
من جهة أخرى، قام مدير عام الجوازات اللواء سليمان اليحيى، الليلة قبل البارحة بجولة تفقدية لمشاريع مباني المديرية العامة للجوازات الجديدة، اطلع خلالها على سير العمل، واستمع من المشرفين على المشروع لشرح واف عما تحتويه تلك المشاريع من تجهيزات، روعي في تخطيطها وتنفيذها توجيهاته الشخصية ومراعاة الاعتبارات الفنية والأمنية والهندسية الضرورية.
وأكد في وقتٍ سابق، مدير عام الجوازات لـ"اليوم"، صحة المعلومات التي انفردت بها «اليوم» قبل خمسة أشهر، والتي تفيد منح أبناء القبائل النازحة «البدون» بطاقات ممغنطة، مبيناً أن تلك البطاقات لا تعرقل عملية حصولهم على الجنسية السعودية، وإنما من أجل تيسير أمور حياتهم اليومية بجميع النواحي.
وأضاف اللواء اليحيى حينها إن "هناك لجانا تعمل على إنهاء ملف البدون، وجار ترتيب وضعهم، وكلنا متفائلون من أجل مساعدتهم لتسهيل إجراءاتهم، ونحن نتألم عندما لا يتم إنهاء إجراءاتهم بشكل عاجل وعلى الوجه المطلوب، إذ نشعر بهم ونحن معهم».
وكان الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز وزير الحرس الوطني، قد قال في تصريحات سابقة بشأن ملف "البدون": إن كل ما يشغل المواطن هو في وجدان خادم الحرمين الشريفين، وأن ملف "البدون" من الملفات التي تُدرس، ويتم التعاطي معه من مختلف الجهات ذات العلاقة، وفي مقدمتها وزارة الداخلية.

الأمن.. بيئة التنمية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/963282

يوسف القبلان

هي تلك البيئة التي تتوفر فيها عوامل من أهمها الأمن وإعلاء شأن العلم والعمل، والتكامل في منظومة وطنية تتعدد فيها الآراء ولا تتعدد المبادئ. هي البيئة التي تفتح المجال للحوار الحر من أجل البناء والاثراء وليس من أجل التنافس وانتصار فريق على آخر. هي التي تتوفر فيها القوانين والأنظمة ويستقل فيها القضاء، وتتحقق فيها العدالة، وتختفي فيها العنصرية. هي البيئة التي تحترم حقوق الانسان قولا وعملا، وتصون كرامته، وتحفز قدراته، وتجعله عضوا إيجابيا فاعلا في المجتمع.

وفي بيئة التنمية تكون الأولوية للاستثمار في الانسان حتى يكون قادرا على استثمار الموارد المادية لتحسين ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ومن أهم العوامل المؤثرة في بيئة التنمية توفر الانتماء للمجتمع، وتحقيق تكامل للجهود والأفكار لمصلحة الجميع وليس لمصالح فردية، أو فئة دون أخرى.

في بيئة التنمية تعزيز للهوية الوطنية واعتزاز بها، وثقة ذاتية بالوطن وإمكاناته وقدراته.

في بيئة التنمية يتم اعلاء شأن المعايير المهنية في اسناد المسؤوليات، وتقييم الإنجازات ونتائج قابلة للقياس، وعمل مؤسسي يحقق جودة الأداء. وفي بيئة التنمية قيادات إدارية لديها وضوح في الرؤية وقدرة على تحديد الأهداف، وادارات حيوية تملك القدرات المهنية العالية والقدرة على التخطيط والتنفيذ و واتخاذ القرارات، وإحداث التغيير. في بيئة التنمية استثمار عادل للطاقات البشرية، واستثمار فعال للوقت، واحترام ثقافي للأنظمة والقوانين.

في بيئة التنمية تعليم قوي واقتصاد قوي وأنظمة إدارية للتقييم والمحاسبة. فكل ما سبق من عوامل تساهم في إيجاد بيئة عمل صحية ومنتجة، ليس لها أي تأثير بدون توفر العامل الأهم وهو الأمن، وهذا يتحقق بالانتماء والولاء والتكامل والمشاركة، يتحقق بالقوة الإنسانية والمعنوية التي تضمن وحدة الوطن وبالقوة العسكرية التي تحافظ على هذه الوحدة وتحميها من الأخطار.

6 خطوات لتحسين أداء العاملين

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 26 شوال 1435هـ - 22 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140822/Con20140822718958.htm

محمد بن محمد الحربي

غالبا ما يواجه قادة المؤسسات الحكومية والأهلية تحديات مشتركة تفرضها طبيعة تعاملهم مع مرؤوسيهم خلال أوقات العمل الرسمي.

وتشير Laura Stack في مقالة لها بمجلة The Business Journal إلى أن هذه التحديات تتمثل في قلة التواصل مع العاملين، وعدم الاهتمام بمناقشة تفاصيل العمل ومتابعتها، إضافة إلى حاجة العاملين للتحفيز، والرعاية والاستجابة لحاجاتهم باستمرار، ما يسهم في انخفاض مستوى الأداء وقلة الفاعلية.
واقترحت الكاتبة عددا من الخطوات التي تساعد القادة لمواجهة هذه التحديات، وتسهم في تحفيز العاملين، ورفع مستوى أدائهم لأعلى درجة ممكنة.
1ـ تقييم الوضع العام: هل بيئة العمل محفزة للإنجاز؟، هل يتم التواصل مع العاملين لتحفيزهم؟، هل لدى العاملين خلفية عن استراتيجية المؤسسة وأهدافها وأولوياتها؟، هل تتوفر بالمؤسسة الإمكانات اللازمة لإنجاز العمل جيدا؟.
2 ـ تسويق الأهداف: حدد أهدافك التنظيمية وأعلنها للعاملين ليكونوا على دراية بها، ويمكن لهم العمل على تحقيقها فرديا وجماعيا.
3 ـ اتجه مباشرة نحو الهدف: ابتعد عن التعقيد، ويسر إجراءات العمل بالحصول على الدعم والميزانية الكافية التي تضمن عدم إضاعة أوقات العاملين والمستفيدين.
4 ـ التحدي والتحفيز: ادفع العاملين للوصول إلى آفاق إنتاجية متقدمة، وتعزيز ثقافة المشاركة، ومواجهة التحديات لتحقيق أقصى درجات النجاح.
5 ـ المكافأة: يرتفع مستوى أداء العاملين بحصولهم على المكافآت المعنوية والمادية، ويتضمن ذلك الإشادة بهم وشكرهم أمام الآخرين، وتقديم المكافآت المالية، والترقيات، وجميعها لها مفعول السحر على مستوى الأداء.
6 ـ التغذية الراجعة: قدم للعاملين تقارير واضحة ووافية عن مستوى أدائهم، وجوانب القوة والضعف لديهم، واقترح الحلول المناسبة لتعزيز الأداء الجيد، وعلاج المشكلات التي تواجه كل فرد منهم، واعمل على تصحيح أوجه القصور لديهم بصورة فورية، وحدد البرامج التدريبية الملائمة التي تمكّن العاملين من أداء العمل بطريقة صحيحة.
إن هذه الخطوات مهمة لتحسين الأداء؛ لكن الاستفادة منها وتفعليها يتطلب من القادة تشكيل فرق عمل لتحديد مشكلات الأداء في المؤسسة بدقة، وعقد اجتماعات أسبوعية مع العاملين منخفضي الأداء، والتعاون معهم لاقتراح وتنفيذ الحلول الملائمة لمواجهة مشكلاتهم، وتحسين أدائهم.
* كلمة أخيرة:القدوة الحسنة أفضل وسيلة للتحفيز.

المحاكم المتخصصة مرحلة تطوير.. وأسرة يحكم لها في يومين

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140824ar6.htm

حمد بن فراج الجمهور

دشَّن معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى منظومة المحاكم المتخصصة في المملكة، إذ تم انطلاق المحاكم المتخصصة بافتتاح محاكم ودوائر الأحوال الشخصية في كل من الرياض ومكة وجدة والمدينة والدمام، والتي تعنى بنظر القضايا الأسرية، شاملة قضايا الطلاق والخلع والنفقة والحضانة وما له علاقة بها.
هذا التدشين سبقه جهود مضنية قامت بها وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء في سبيل إخراج مشروعها القضائي المتخصص والذي يمكن وصفه بالمشروع العملاق والطموح لتطوير العمل القضائي المتمثل في إنشاء عدد من المحاكم والدوائر القضائية المتخصصة عبر محاكم الأحوال الشخصية في خطوة أولية، تمهيداً لتفعيلها ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء والذي شهد افتتاح هذه المحاكم والدوائر القضائية المتخصصة في مرحلتها الأولى في العديد من المناطق الرئيسة بالمملكة ومن ثم في مختلف المناطق وفق جدول زمني أعدّته الوزارة يستهدف استحداث 5 دوائر قضائية متخصّصة في الأحوال الشخصية بمختلف المناطق، مهمتها البت في

القضايا الأسرية وسرعة إنجازها والتي بدأت منتصف الشهر الماضي في الرياض، وستعمّم إلى مختلف المناطق وفق جدول زمني أعدّته وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء.
وستتولى الدوائر الجديدة الفصل في القضايا الزوجية والأسرية بهدف تسريع التقاضي في القضايا الأسرية من خلال استخدام برنامج إلكتروني يقرّب المواعيد بحيث لا تتعدّى أسبوعين على الأكثر، وتنفيذ أحكامها فوراً عبر قضاة التنفيذ بالقوة الجبرية، ومنح الخصوصية الأسرية بعيداً عن القضايا الجنائية الأخرى.
هذا المشروع العدلي المبشر الذي قامت به الوزارة والمجلس الأعلى للقضاء وطبقته على أرض الواقع الشهر الماضي يعد نقلة جديدة في مسيرة تطوير القضاء ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير المرفق العدلي، ورغم تنفيذ هذا المشروع التطويري المتخصص بمحاكم الأحوال الشخصية منذ فترة قصيرة في الرياض خلال الشهر الماضي إلا أن مؤشراته ظهرت في تقليل الضغط على القضاة في مباشرتهم قضايا متخصّصة فقط، فقضاة المحاكم الأسرية لا تنظر سوى في هذه القضايا مما أوجد نوعاً من التخصص الذي يساعد على الإبداع والإنجاز، وهذا ما تحرص عليه الوزارة وهدفت من أجله في إنشاء المحاكم المتخصصة، وأسهم بالفعل في تخفيف نحو 33% من حجم القضايا الواردة إلى المحكمة العامة بالرياض، وقلّل من التذمّر من تأخّر البت في القضايا الأسرية وتداعياتها الاجتماعية.
وبحسب الوزارة في الأسبوع الماضي انتهت إجراءات التقاضي لإحدى الحالات الأسرية، وحكم فيها خلال يومين فقط، في حين كانت تتأخّر لأشهر، وأحياناً لسنوات طويلة وفق الإجراءات السابقة. وساعد كذلك على فصل قضايا الأحوال الشخصية وتكليف قضاة معينين في دائرة الأحوال الشخصية، للبت فيها بكل دقة ومرونة، تمهيداً لتفعيل محاكم الأحوال الشخصية في كافة مناطق المملكة بغية تحقيق الهدف المنشود منها، وهو مصلحة المجتمع وبخاصة المرأة في إنهاء إجراءاتها في القضايا الخاصة.
وأسهم افتتاح دوائر الأحوال الشخصية في مدينة الرياض في مبنى مستقل بتخفيّف العبء عن المحكمة العامة وعلى إنهاء هذه الدعاوى في وقتٍ قياسي لكافة المتقدمين، وأسهم في إنجاز الأعمال سريعاً، كما تفرغ قضاة المحكمة العامة للنظر في القضايا الأخرى والمتعلقة بالقضايا الحقوقية والجنائية وساعد في سرعة البت في القضايا العامة.
وسيتبع تدشين محاكم ودوائر الأحوال الشخصية إطلاق المحاكم التجارية والتي ستمارس مهامها بعد أربعة أشهر وسيتم على ضوئها سلخ قضايا وقضاة ومنسوبي الدوائر التجارية في ديوان المظالم إلى تلك المحاكم حيث يجري حالياً استكمال التجهيزات اللازمة لذلك والانتهاء من تدريب القضاة من خلال دورات مكثفة على أعمال ومهام القضاء المتخصص، وسيعقب تدشين المحاكم التجارية إطلاق المحكمة العمالية الذي تبذل وزارة العدل بالتعاون مع وزارة العمل جهوداً مستمرة لسرعة تجهيزها حيث قامت اللجنة المختصة بدراسة الموضوع من جميع جوانبه من ناحية توفير العدد اللازم من القضاة وآلية تدريبهم والموظفين والمباني والاحتياجات اللازمة وفق الإحصائية التي زودت وزارة العمل بها وزارة العدل.
إن إنشاء المحاكم المتخصصة والتوسع فيها أمر تقتضيه المصلحة في ظل المرحلة التي نعيشها وما تحمله من كثرة القضايا الأسرية وتعقدها وطول الأمد فيها نتيجة عدم وجود المحاكم المتخصصة - قبل تدشينها أخيراً - في وقت كانت القضايا تنظر من القضاة في ظل تداخل القضايا والحقوقية والمالية والجزائية الأخرى مع الأسرية مما يتسبب في طول أمد التقاضي ولما كانت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء يعملان بكل تفان لتحقيق مصلحة القضاء وخدمة المستفدين منه وصلت مراحل التطوير القضائي إلى إنشاء القضاء المتخصص بالأحوال الشخصية وكل ما يمس الأسرة ويضمن حقوقها وإعطاءها الأولولية والعناية التي تستحق عبر افتتاح المحاكم في خمس من المناطق وما يحققه ذلك من سرعة للفصل في القضايا وتنوع جهات التقاضي والتزام التخصص في مجال التقاضي وصيانة حقوق المواطنين في المجتمع وللتخفيف والتقليل من عدد القضايا المتدفقة أمام المحاكم العامة.
ولا شك أنها تجربة ناجحة بكل المقاييس، وهو ما يدعو إلى تعميم الفكرة والتوسع في مجال إنشاء محاكم متخصصة وتحقيق الغرض الذي قام على أساسه النظام القضائي في المملكة الذي يعتمد على تحكيم الشريعة الإسلامية السمحة، وذلك يتحقق بالعدالة السريعة الناجزة ولن تتحقق العدالة السريعة الناجزة إلا بزيادة عدد القضاة وإنشاء المزيد من المحاكم والتوسع في مجال المحاكم المتخصصة، وهذا ما أنجزته العدل ضمن مشروع خادم الحرمين لتطوير المرفق العدلي الذي حقق طفرة كبيرة في هذا المجال، إذ شهدت هذه المحاكم تطوراً كبيراً في المجال البشري وما يخصه من التأهيل والتدريب والتعين، وفي الجانب التقني الذي يعتمد بشكل كامل على التقنية واستخداماتها وتيسير إجراءات التقاضي بما يحقق العدالة التي يسعى ولي الأمر لتحقيقها.

كما أن بناء وافتتاح محاكم جديدة لهذا الاختصاص من القضايا، إضافة إلى تحديث أسلوب العمل وأسلوب الفصل في قضايا تلزمها ثقافة متخصصة ونوعية عالجتها الوزارة بكل دراية واقتدار.
وتعد مباشرة محاكم الأحوال الشخصية أعمالها في المناطق وخلال فترة قصيرة نجاح يحسب للمرفق العدلي وقياداته المتوثبة بعد اتخاذ جميع الاستعدادات من قبل الوزارة والمجلس الأعلى للقضاء وفروع الوزارة بالمناطق والتي استقبلت المراجعين في المباني المخصصة لها بعيداً عن المحاكم العامة التي يراجعها الكثير من أصحاب القضايا الجنائية والحقوقية المختلفة.
أن محكمة الأحوال الشخصية لها أهمية بالغة في خدمة المواطن وسوف تقوم بجميع ما يطالب به وما يتعلق بالأحوال الشخصية للسير قدماً بعجلة القضاء وسرعة إجراء المعاملات، وذلك وفق محاكم متخصصة بحيث تعني كل محكمة بتخصصها وذلك سوف يزيد من سرعة المعاملات والنظر في القضايا والحكم فيها خلال وقت قصير.
وفي هذا المقام نرفع الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - أيده الله - على عنايته بالعدل والمحاكم وما تتلقاه من دعم مادي ومعنوي، كما نشكر ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز وولي ولي العهد الأمير مقرن بن عبدالعزيز على ما تلقاه دوائر العدل من الرعاية والاهتمام، ولصاحب المعالي الشيخ د. محمد بن عبدالكريم العيسى، وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، على المتابعة المستمرة والعناية الدائمة وقيادته المرفق العدلي لمرحلة جديدة من التطور والتخصص الذي يرتقي في كل مراحله ومسيرته المنيرة.

غربة أطفالنا ذوي الاعاقة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4009728

د. إحسان بوحليقة

تقدر نسبة الإعاقة بين الأطفال في المملكة بنحو 4 بالمائة، وليس واضحاً إن كنا نملك السعة والإمكانات لرعايتهم. أما ما يمكن استنتاجه أننا لا نملك السعة تأسيساً على أننا نرسل أطفالنا للخارج للحصول على الرعاية المتخصصة، رغم أن صَدر المادة الثانية من نظام رعاية المعوقين يقول: «تكفل الدولة حق المعوق في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل..».
وعلى امتداد سنوات يحكي لي صديق معاناته مع ابنه، إذ كان يشكو مرّ الشكوى من استحالة رعايته ضمن نطاق بيت الأسرة، نظراً لتطور حالته، ولندرة المراكز المتخصصة في المملكة، ولارتفاع تكلفة ما هو متاح داخلياً مما اضطره لإبقائه تحت ملاحظتهم في المنزل دون رعاية مهنية. وانتهى الأمر بصديقي أن ترك ابنه -بعد تردد- مؤخراً في عهدة مركز متخصص في الامارات العربية المتحدة. وبالأمس القريب، أخبرني صديق آخر عن رحلة له للأردن، ليلاحظ الأعداد الكبيرة من أبنائنا من ذوي الاحتياجات الخاصة وصعوبات التعلم على تنوعها وتفاوتها وقد تركهم أهاليهم في معاهد متخصصة هناك، وكيف أن بعض الأطفال المغتربين قد أهمله أهله فلا يزورونه إلا نادراً، وكيف أن الحرمان العاطفي يقفز من عيون الصغار فيزيد معاناتهم.
ولا شك أن النقص في هذه المراكز أمرّ مشهور، فقد خصص برنامج الثامنة مع داوود الشريان أكثر من حلقة عن هذه القضية، والسؤال المحير هنا: لماذا تضطر الأسر السعودية أو المقيمة في السعودية لأخذ أبنائها وبناتها إلى البلدان المجاورة، مثل الامارات أو الأردن؟ هل يوجد سبب محدد؟ هل ينقصنا المال؟ أو تنقصنا الكوادر؟ أم أنها تعقيدات في منح التراخيص؟ أقرّ أني لا أدرك الجوانب المختلفة لهذه القضية، لكن من الصعب تصور لماذا لا يوجد لدينا ما يكفي من معاهد لرعاية أبنائنا ذوي الاحتياجات الخاصة أو ممن لديهم صعوبات تعلمّ؟ لعل من الملائم بيان أن أعداداً كبيرة من هؤلاء يذهبون للخارج على نفقة الحكومة فيضطرون اضطراراً للابتعاد عن أهاليهم، مما يعني أنهم وجدوا رعاية مهنية وافتقدوا الرعاية العاطفية وتواجد الأهل من حولهم، وكأن قَدَر هذه الشريحة الغالية أن تعاني من نقص ما؛ إما توفر الرعاية وانعدام الحنان الأسري أو توفر الحنان الأسري والحرمان من الرعاية المهنية! هل نحن -كمجتمع- مضطرون لوضع أنفسنا وأبنائنا في خيارات صعبة من هذا النوع؟ بالقطع لسنا مضطرين، فكما تقول العبارة الشعبية «ما علينا من الله قاصر». إذاً، هل هي أزمة تدبير، وكما يقول المثل الشعبي أيضاً «التدبير نصف المعيشة». ما زلت أذكر حتى الساعة

مدى التأثر ومقدار التعاطف الشعبي الذي حظيت به حلقة الثامنة التي تناولت التوحد، على سبيل المثال، وتخيلت أن على إثرها سيحدث تحرك إيجابي هائل، فتنتشر المراكز في جنبات بلادنا الغالية، لكن شيئاً من هذا لم يحدث. وقد يقول قائل إن الجهات الرسمية لا ترسم حركاتها ومبادراتها بناء على ما يطرح في برامج هنا وهناك، لكني أقول: إذاً كيف نصدح ليل نهار بأننا نشكر من «يهدي لنا عيوبنا»! وليس هناك نقص أفدح من أن نُصدر للخارج العناية بأبنائنا الذين يحتاجون لرعاية خاصة، بسبب عدم توفر ما يكفي من مراكز هنا، إذ لا يوجد مبرر يدفعنا لنرسل أبناءنا قهراً.

فمن المهم إنشاء مراكز حكومية تنتشر في أنحاء المملكة، ولا بأس من إنشاء شركة حكومية متخصصة لهذا الأمر، لاسيما أننا نرى انتشاراً لهذه الشركات الحكومية المتخصصة، فكما أننا أنشأنا شركة العلم وحققت نجاحاً في مجالها، فمفيد إنشاء شركة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وستحقق نجاحاً كبيراً نتيجة لتوفر الطلب الهائل من جهة وتوفر الجهة التي تدفع نظير الخدمات، وهي الحكومة. وبذلك ستوفر الدولة المبالغ الهائلة التي تنفق لإرسال أبنائنا للخارج بعيداً عن أهاليهم، كما سيُحدث وجود هذه الشركة نقلة نوعية في استقطاب الكوادر وتطويرها، وفي الارتقاء بخدمات رعاية هذه الشريحة كماً ونوعاً. ولعل من الملائم، أن تطلق وزارة الشئون الاجتماعية عدداً من الفرص الاستثمارية في مجال الخدمات الشخصية والاجتماعية، ولا بأس من تخصيص حوافز مالية من خلال برنامج مخصص تدعمه وزارة المالية كما هو الحال في قطاع التعليم والمستشفيات على سبيل المثال لا الحصر، إذ ان ذلك سيستقطب رأس المال الخاص بل وقد يحفز العديد من الجمعيات الخيرية والاجتماعية والأوقاف لإطلاق مشاريع لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وصعوبات التعلم. وبالإضافة لمبادرة حفز رؤوس الأموال الخاصة لتقديم خدمات اجتماعية، يبقى إطلاق شركة وطنية للرعاية أمراً محورياً لتسريع المبادرات ودعمها فنياً ومالياً والدخول في شراكات محلية وأجنبية بما يردم الفجوة في الطلب المحلي على خدمات نحن في أمس الحاجة لها كمجتمع؛ فهي ترتبط بفلذات الأكباد ورعايتهم في وطنهم وبين أهليهم ومحبيهم.

بالإضافة لما تقدم، فمهم أن تحث الجهات الحكومية المعنية الجهات الأهلية المتخصصة برعاية الإعاقة إقامة مشاريع خدمية في أنحاء المملكة، فالدور التوعوي وتوزيع المطويات مهم، لكن المجتمع يحتاج في نهاية المطاف منافذ تقدم خدمات موثوقة ومرخصة للشريحة المعنية وتخضع لرقابة الجهات المسئولة وبالقرب من المراكز الحضرية بما يمكن الأهل من التواصل باستمرار مع أبنائهم.

بدون قانون للإيجار لا يمكن لجم الأسعار

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140825/Con20140825719430.htm

غسان بادكوك

أكاد أجزم بأننا لو أجرينا استطلاعا موسعا لمعرفة آراء شريحة عريضة من المواطنين الذين لا يمتلكون المنازل التي يسكنونها بشأن أكبر المخاوف التي تنتابهم، لجاء الارتفاع المستمر في إيجارات المنازل في مقدمة تلك المخاوف، ولا غرابة في الأمر؛ لأن من شأن ذلك أن يضيف المزيد من الأعباء المالية على كواهل المستأجرين، ويهدد استقرارهم الأسري، ويشعرهم بالقلق على مستقبل أبنائهم؛ يحدث ذلك في الوقت الذي تتضاءل فيه فرص امتلاكهم لبيوتهم الخاصة على ضوء تضخم أسعار الأراضي، وارتفاع تكاليف البناء، وندرة الأيدي العاملة، وبطء مشاريع وزارة الإسكان، ومحدودية عدد وحداتها، والملاحظات العديدة على آلية توزيعها.

ولاحظ ـ قارئي العزيز ـ أنني لا أتحدث هنا عن بضعة مئات أو حتى آلاف من المستأجرين، بل عن شريحة اجتماعية كبيرة تشكل حوالى ثلثي عدد السعوديين، ولا أبالغ إذا ما زعمت بأن معظم المستأجرين يتعرضون ومنذ نحو ٧ سنوات إلى موجات سنوية متتالية من «الإرهاب العقاري» البشع، الذي لم يؤد فقط للزيادات العشوائية على إيجارات الوحدات السكنية بدون قانون رادع، وإنما يعتبر أيضا في مقدمة أسباب تضخم أسعار كافة السلع والخدمات؛ بدءا من قيمة رغيف

الخبز، ومرورا بأجرة الحلاق، وليس انتهاء بأسعار السيارات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستمر على تكلفة المعيشة في المملكة في ظل رقابة عقارية غائبة، وأسعار غذائية متزايدة، ورواتب تئن تحت وطأة الغلاء!.

ولأن «العجلة» قد تم اختراعها منذ آلاف السنين، فإن كل ما يتعين علينا عمله لحل هذه المعضلة هو المسارعة إلى سن قانون للإيجار، يضع حدا أعلى لنسبة الزيادة السنوية على الإيجارات، ويسمح بإبرام عقود تأجير بقيمة ثابتة ولمدد تتجاوز العام الواحد؛ لأن استمرار ارتفاع الإيجار هو أقوى عوامل فقدان السيطرة على التضخم المحلي، وبالتالي استمرار موجات غلاء أسعار كافة السلع والخدمات، أما إذا لم نبادر إلى تقنين رفع الإيجارات، فسوف نحبط جهود وزارة التجارة، ونزيد من تحكم ملاك المساكن الذين لا يدفعون أية ضرائب، ويتميزون بوضع « قانوني» فريد يتيح لهم رفع قيمة إيجاراتهم وفقا لـ«قانون المزاج» فقط وبدون مراعاة الأمن الاجتماعي أو حالة المساكن، وتاريخ بنائها، وموقعها، ومساحتها، وتصميمها، وحالتها العامة، وتكلفة إنشائها، والمرافق التي تتوفر فيها.

وبتتبع وتحليل التطور الزمني لظهور بوادر هذه المشكلة المستفحلة حاليا، سنجد أن جذورها قد بدأت في التشكل اعتبارا من عام ٢٠٠٦م عقب الانهيار المدوي لسوق الأسهم السعودية، وقد أدى ذلك إلى خسارة ملايين المواطنين لمدخراتهم؛ لذلك فقد كان طبيعيا اتجاه غالبية المستثمرين بخسائرهم الكبيرة وبما تبقى لديهم من سيولة إلى سوق العقار؛ نظرا لسمعتها التاريخية الجيدة لتعويض بعض مما فقدوه في سوق الأسهم، الأمر الذي أدى لمضاربات عقارية خلقت طلبا مفتعلا يفوق العرض؛ حلقت معه أسعار الأراضي البيضاء والعقارات التي تم بناؤها قبل الأزمة لمستويات تتجاوز قيمتها العادلة ودون تدخل الجهات المعنية لوقف ذلك الارتفاع المحموم؛ ما ينذر بتكوين «فقاعة» جديدة، ولكن في قطاع العقار هذه المرة.

وخلافا للعديد من متطلبات الحياة الكريمة، يأتي السكن في مقدمة الضروريات التي تستقطع النسبة الأكبر من دخول السعوديين على مختلف مستوياتهم الاجتماعية، حيث يتراوح متوسط اقتطاع بند الإيجار ما بين ٣٠ و٤٠% من دخل معظم المستأجرين، كما سجلت إيجارات المساكن أعلى معدلات التضخم بين مختلف عوامل ارتفاع تكاليف المعيشة، حيث بلغت نسبة تضخم الإيجارات ٧٣,٥% خلال الفترة من ٢٠٠٧ وحتى شهر مارس الماضي ـ وفقا لإحصاءات رسمية ـ وبمتوسط زيادة تتجاوز نسبتها ٩% كل عام؛ الأمر الذي يزيد من تآكل الطبقة الوسطى التي تعتبر أحد أعمدة نمو الاقتصادات نتيجة لانخفاض قدرتها الشرائية التي يستقطع الإيجار النسبة الأعظم منها.

وعلى الرغم من أن ثلاثية السكن والصحة والتعليم تشكل مجتمعة أبرز الهواجس التي تشغل حيزا واسعا من اهتمامات المواطنين، وتترك تأثيرها الكبير على نوعية حياتهم ومستوى معيشتهم، سواء حاليا أو في المستقبل، إلا أن توفير المسكن الملائم وبالسعر المناسب يظل هو أولى تلك الضرورات من حيث الأهمية؛ لاعتبارات أهمها أن الفرد قد يستطيع التعايش مع بعض الاعتلالات الصحية، كما يمكن له تعويض تدني جودة التعليم ببذل المزيد من الجهد في التحصيل العلمي وزيادة مهارته؛ إلا أنه لا يمكن له ولأسرته العيش على قارعة الطريق لو لم يتح له الحصول على البيت المناسب في حدود إمكاناته المالية، سواء بالتمليك أو الإيجار.

ولعل الملفت في قضية الإسكان محليا هو أنه رغم توالي الإصلاحات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المملكة منذ تولي خادم الحرمين الشريفين ـ يحفظه الله ـ مقاليد الحكم في البلاد، نجد أن مجلس الشورى ووزارة الإسكان وهما الجهتان المعنيتان (بداية) بالتشريع والتنفيذ في هذا الخصوص لم يبادرا حتى الآن لإصدار قانون للإيجار ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر، ويقنن جموح معظم ملاك العقارات في رفع الإيجارات بشكل مبالغ فيه بعد أن تضاءلت أحلام معظم المواطنين في امتلاك منازلهم الخاصة، وأصبح الحد الأقصى لأمنياتهم هو الحصول على مسكن بإيجار عادل لا يهددهم فيه مالك طماع بزيادة مفاجئة تجبرهم على الانتقال الدائم لبيوت أقل أجرة!.

ختاما، آمل ومعي الكثيرون سرعة التفات مشرعينا إلى سد هذه الثغرة النظامية الواسعة التي تسمح بنفاذ اليأس إلى قلوب معظم المواطنين المستأجرين الذين يكتوون بلهيب الإيجارات، في الوقت الذي لا يخضع فيه المالكون لمعايير تنظم رفع الإيجار كما هو مطبق في الكثير من دول العالم، وقد يكمن الحل في الاقتداء بتجربة إمارة دبي التي سنت العام الماضي قانونا ينظم رفع الإيجارات وفق ضوابط واضحة ومحددة؛ لذلك فإن تشريعنا لنظام مشابه سيكون له أكبر الأثر في تقنين «مزاج الملاك»، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان حقوق طرفي (المعادلة) العقارية غير المتكافئة التي تميل لدينا بشدة لصالح الطرف المدلل!.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تسهيل نقل الكفالة مع السعودة أم ضدها؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/25/article_879936.html

د. صالح السلطان

طرح وما زال يطرح موضوع السماح بانتقال الوافد إلى صاحب عمل آخر بدون رضا صاحب العمل أو ما يسمى شعبيا بالكفيل. هذه الصورة العامة بدون دخول في التفاصيل. القائمون على القطاع الخاص معترضون. هذا مفهوم ومن ثم فهو متوقع. الإشكال في التفسير المعطى. قرأت رأي بعضهم في أن ذلك لا يسهم في التوطين وخفض الاستقدام والبطالة. لي أن أقول إن العكس هو الصحيح.

لو كان الرأي الأول صحيحا منطقيا "أقول منطقيا، أما ما تكنه النفوس فعلمه عند الله"، بأنه لا يسهم في خفض البطالة وتوابعها، فمعنى ذلك أن هناك تناقضا في التفسير والفهم لسلوك الموارد البشرية سواء كانت سعودية أو وافدة. ما يأخذه أصحاب العمل على موظفيهم السعوديين سهولة تركهم العمل وانتقالهم، ما يتسبب بأضرار كبيرة لأصحاب العمل. هذا يعني أن الحد من حرية الترك والانتقال هو في مصلحة أصحاب العمل، أو بلغة أكثر خشونة في مصلحة الرأسماليين. وأعلى صورة للحد تتمثل في الرق.

الحد من حرية الموظف أو العامل في تغيير العمل أو مكانه صنع ويصنع ميزات نسبية لتوظيف غير السعوديين. وهذه الميزات تختصر في مسمى واحد "انخفاض التكلفة".

من المهم جدا وضوح معنى تكلفة العمل. البعض يحصر تكلفة العمل بالمستحقات كالراتب وتذاكر السفر والتأمين الصحي ورسوم الإقامة... إلخ، وهذا فهم ناقص. لا يمكن الحديث عن التكلفة بمعزل عن الحديث عن الإنتاجية، لأنها تقيس منفعة صاحب العمل من دفع الراتب أو تحمل التكلفة، أو العائد الصافي الذي يتوقع أن يحصل عليه صاحب العمل. وإجمالا، تؤثر في التكلفة عوامل كثيرة خلاف الرواتب والمستحقات المباشرة فتؤثر مثلا ساعات العمل الفعلية ومدى الاستفادة من تدريب الموظف ومدى استمراريته في العمل، والعمل ضمن ظروف صعبة وحجم أخطاء العمل وجودة الأداء ومدى الالتزام والانضباط... إلخ، كما تؤثر فيه عوامل تصنعها السياسات والأنظمة، حيث يمكنها أن تجعل العائد من توظيف غير السعودي أعلى أو أقل. والمقام لا يتسع لمزيد شرح. ما دور نظام الكفالة الخاص في خفض تكلفة الوافد؟

يفرض نظام الإقامة تبعات وواجبات وقيودا على الوافد، تجعل توظيفه مغريا أكثر من توظيف السعودي إذا تساوت الكفاءة والقدرة عند التوظيف. وبعبارة ثانية، تكلفة الوافد أقل "عادة" على صاحب العمل، في حال تساوي القدرات والمهارات. ولولا ذلك لما رأينا قوة الطلب على الاستقدام. وكلما تدنى مستوى الوافد مهنيا وقلت مهاراته، كلما انخفضت تكلفته مقارنة بالسعودي. طبعا هذه هي الصورة العامة، وليس بالضرورة أنها تنطبق على كل فرد وكل حالة.

كفالة المؤسسات ساهمت في جلب عمالة متدنية المهارة. وقد بينت دراسات أن هذا التدني تسبب في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتثبت التحليلات الاقتصادية وجود علاقة تأثير طردية بين مستوى مهارات القوى العاملة ونمو الاقتصاد وتطوره.

حفزت فكرة الكفالة على التوسع في الاستقدام منذ طفرة السبعينيات. استشرى الاعتماد على الغير، وتطرفنا في الكسل وتكيفت أساليب الحياة متأثرة بالظروف التي أسهم في جلبها نظام الإقامة.

التحليل الاقتصادي لسوق العمل يبين أنه يجب أن يرتكز توطين الوظائف في القطاع الخاص "خاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة" على حلول هيكلية طويلة الأمد ترتكز على نظام أجور يستند في المقام الأول على السوق market-based wage system. وهذا يعني حرية الانتقال من عمل إلى عمل المسماة في تحليل اقتصاد العمل labor mobility.

من الصعب التطبيق بالصورة المثالية في الوقت الحاضر، لكن من الممكن التدرج. فمثلا، يقترح وفي المرحلة الأولى إعطاء إقامة بدون تحديد صاحب العمل للبعض ضمن ضوابط واشتراطات. مثلا، بدء التطبيق على أصحاب المؤهلات العليا وذوي الخبرات العالية. كما يقترح منح الوافد حرية للانتقال لعمل آخر labor mobility بعد فترة زمنية من عمله عند صاحب العمل الأول، ومن ثم يحق للمؤسسات والشركات أن توظف من السوق المحلية.

من المؤكد أن تطبيق الترتيبات السابقة يتطلب ضوابط ولوائح، ويتطلب تدرجا في التطبيق. ومن جهة أخرى، من المؤكد أن العمل بها سيرفع مستوى الأجور في المملكة، وسيزيد نسبة مساهمتها في الناتج المحلي، وهو أمر مطلوب. وستصحب التطبيق آثار جانبية وتكاليف على المدى المتوسط، ولكن كما يقول المثل "مكره أخاك لا بطل". وبالله التوفيق.

في فلسفة حقوق الإنسان.. كرامة الإنسان أولاً!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/964001

د.زهير الحارثي

العدالة، ومنذ المجتمعات البدائية القديمة والى يومنا هذا، لم تزل تشكل هاجسا مهيمنا على الوعي الاجتماعي، على اعتبار ان مضمونها النسبي ما فتئ يؤثر في دواخل الانسان، حيث قناعة الضمير وراحة الذات، ولكي تتحقق فانه لا بد من وجود إرادة، لان ما يولّد هذه العدالة هو رغبة الانسان ذاته، وهي بمثابة الدافع للسمو الحضاري الإنساني.

أصبحت ملموسة عالمية حقوق الإنسان التي رغم انها تحمل ما بين جنباتها اختلاف الثقافات والمرجعيات، الا انها أجمعت كلها على كرامة الانسان جاعلة من الخصوصية الثقافية إثراء لها

وفي هذا السياق يثيرنا سلوكيات الانسان وافعاله وعوالم انسانيته وموقف الأديان والثقافات والحضارات منها.

وبإلقاء نظرة على الفلسفة الغربية قد نخرج منها بومضات فكرية، كون غرضنا هنا هو المعرفة وتوسيع حيز الادراك وليس إعطاء الاخرين حجما أكبر من حجمهم الطبيعي او التقليل مما لدينا من معارف وتراث. ولذا دعونا نتأمل الفكرة بالعودة لصلب الموضوع، فحين الحديث عن فعل الانسان فانه عادة ما يصدر من العقل الذي كان قد شرّحه الفيلسوف كانط في مذهبه المثالي، والذي ربط فيه معنى القانون الخلقي بمفهوم الارادة الصالحة التي يفرضها الواجب، والتي بها يتحقق الخير الاجتماعي.

كما ان المفكر الانجليزي (كليفورد) كان قد همس منذ زمن ليس بالقريب ان لكل انسان ذاتين فردية واجتماعية (شمولية النفس)، وان لحظة نشوء الصراع ما بين هاتين الذاتين، تكون ولادة (الضمير)، فيتحقق الخير الاجتماعي (الاخلاقي)، وهو ما يكرس قدرة الجماعة وبقاء الانسان.

اذن هي الاخلاق التي يكمن فيها السر. هذه الاخلاق ايضا رأى فيها جان جاك روسو (صاحب العقد الاجتماعي) عمليتي التلاقح والافراز، اي تلاقح العقل (السياسة) والضمير (الاخلاق) لتأتي مرحلة الافراز، اي انتاج القانون (العقد). ما يعني ان السلوك الاخلاقي هو الذي يحفظ نمو الحياة وفق تعبيرات المفكر هيربرت سبنسر.

رب قائل يتساءل ما الذي نريد قوله من كل ما سبق؟

ببساطة نقول ان الانسان هو المسؤول عما يتخذه من قرارات لاسيما فيما يتعلق بتغذية التعايش الإنساني، فضميره وعقله هما صاحبا الكلمة النهائية فيه.

غير ان من يتمعّن في التحولات الفكرية والثقافية والاجتماعية والصراعات والحروب وما نتج عنها من اهتمام بحقوق الانسان، يصل إلى قناعة واضحة تتمثل في وجود قواسم مشتركة بين ما جاءت به الأديان والشرائع وما توصلت إليه الثقافات والحضارات من مفاهيم ومبادئ.

طبعا يرى البعض أن حقوق الإنسان في الفكر الأوروبي الحديث كانت قد صدرت عن العلمانية (العقل)، في حين أنها صدرت في الإسلام عن الدين (النص الإلهي). وفي هذا بعض الصحة، إنما الأكثر صحة هو أن الشريعة الإسلامية جاءت بأحكام شمولية وثابتة، مرسخة مفاهيم العدل والتسامح والإخاء والمساواة.

إن حقوق الإنسان وحدة متماسكة وغير قابلة للتجزئة يتمتع بها جميع الناس دون تمييز، مرتكزين في ذلك على النص القرآني الكريم (ولقد كرمنا بني ادم). ومع ذلك نقول إن غايتهما واحدة، وان اختلفت المرجعية والظروف التاريخية.

ولذا جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي قبل ستين عاما، ليبلور مفهوم العالمية في مجال حقوق الإنسان، جاعلا هذا المفهوم الحقوقي جزءاً مهماً من القانون الدولي، فضلا عن تأكيده لشمولية هذه الحقوق، وبالتالي لا نستغرب إذا ما علمنا انه تولدت منه أكثر من مئة معاهدة واتفاقية وعهد دولي، وافقت وصادقت عليها معظم دول العالم، ما جعله المرجعية الدولية لحقوق الإنسان.

ان مفهوم حقوق الإنسان شكّل في وقتنا الراهن مصدراً جديداً للشرعية لأي نظام سياسي، بل وتحديا للأفكار التقليدية للمدرسة الواقعية حول العلاقات الدولية، ما نتج عنه تحول في مفهوم الدولة وواجباتها. ولذا فمن يطلع على التقارير الدولية يجد ما بين جنباتها انتقادات للحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان وما تمارسه ضد مواطنيها من أساليب. وهو الذي جعل من الرقابة الدولية أمراً مطلوباً، ما جعل المناداة بحماية حقوق الإنسان، قانوناً وواقعاً بعدما كانت شعاراً مثالياً قاصراً على المجتمعات المتقدمة.

طبعا من النادر جدا أن يخلو بلد من البلدان من انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها البلدان المتقدمة وتلك التي حققت طفرات نوعية في تنميتها الاقتصادية ومؤسساتها الدستورية، وأشاعت الحريات بمختلف مضامينها وقد تتفاوت المعايير في نسب احترام وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان من بلد إلى آخر، إلا أن الدول النامية كان لها النصيب الأكبر من تلك الممارسات.

ومع ذلك فهناك مفارقة بين مفاهيم حقوق الإنسان العالمية وبين أساليب بعض دول الغرب التي تتمظهر بشكل سافر في الانتقائية وتطبيق المعايير المزدوجة، حيث ينكشف هذا الخلل عندما تمارس هذه الحقوق داخل بلدانها، في حين أنها تضرب بها عرض الحائط عندما تتعامل بها خارج بلدانها أو تمارسها مع الغير.

الغرب يتكلم لغة مختلفة حين يأتي الأمر على حقوق الشعوب المسلمة فضلا عن ممارسات إسرائيل المجرمة مع إخواننا الفلسطينيين. ولذا فإشكالية الغرب تحدث عندما يدخل في صراع بين المبادئ والقيم مع المصالح والمكاسب، ولذا يرى البعض أن التمسك بكونية حقوق الإنسان هو أحد الطرق الناجعة لمواجهة هذا التناقض الفاضح.

صفوة القول: أصبحت ملموسة عالمية حقوق الإنسان التي رغم انها تحمل ما بين جنباتها اختلاف الثقافات والمرجعيات، الا انها أجمعت كلها على كرامة الانسان جاعلة من الخصوصية الثقافية إثراء لها، ما يعني انها قطعت شوطا طويلا فباتت إلى دائرة الالتزام أقرب.

فتــاة تحت القهْـر

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
اضغط هنا

د.أيمن بدر كريم

تلقيتُ رسالة من إحدى المواطنات السعوديات، وهي فتاة تبلغ من العمر (19) ربيعاً، أضعُها (بتصرّف) بين يدي القرّاء الأعزاء وأصحاب الفكر والحلّ والرّبط، حيث تقول فيها: «منذ عدة سنوات، تخلّى والدي عن رعايتي والإنفاق علي، فهو يعاني مشكلات نفسية وحالات عصبية تتفاوت خطورتها من يوم لآخر، ويتناول أدوية تؤثر على سلوكياته وتصرفاته وردود أفعاله مما جعلها غير مستقرة ومؤذية في أوقات كثيرة، ويمكنكم الاطلاع على ملفه الطبي رقم (.....) بمستشفى (.....) وتقرير طبيبه الدكتور (.....) استشاري الأمراض النفسية.

ومضت تصفُ معاناتها: «قام والدي بضربي والإساءة لي لفظياً ونفسياً عدة مرات، وتهديدي بالقتل والدفن في حضور شهود، ويرفض منذ زمن طويل رؤيتي أو لقائي على الرغم من محاولات تواصلي معه، أو تواصل إدارة مدرستي معه لدفع الالتزامات المالية لتعليمي لكنه يرفض ذلك، فتضطر والدتي لدفع تكاليف دراستي وتعليمي كاملة منذ عدة سنوات.

وفي إحدى المرات، قام والدي بضربي ضرباً مُبرحاً، وتم بناء على شكوى والدتي للشرطة «أخذ تعهّد عليه بعدم التعرض لي بهذه الوحشية» بعد تقديم تقرير طبي من الطبيب المختص في مستشفى (.....) الذي حدد علامات الضرب الوحشي في أجزاء متفرقة من جسدي.

واستطردت تقول: «خلال دراستي في المرحلة الثانوية، قام والدي باقتحام مدرستي الثانوية دون مراعاة وجود بنات ومعلّمات بها، حيث تصدّى له حراس الأمن، واستدعوا الشرطة حيث تم اقتياده إلى شرطة حي (....) و»أخذ تعهّد آخر عليه»، كما رفع عليّ قضية «عقوق» حين كان عمري (16 عاماً) وعند حضوري إلى لجنة إصلاح ذات البين بالمحكمة، صُدمتُ عندما أخبرني الشيخ أن «أباكِ لو قتلك أو ذبحك لا يقاضى فيكِ»، استناداً على حديث شريف كما فهمت. وإضافة إلى ذلك، يمنعُ والدي (بوصفه الولي الشرعي) إصدار جواز سفر جديد لي، أو تصريح سفر كي أسافر أيام الإجازات مع أهل والدتي، كما رفض تسجيلي في الجامعة لأكمل تعليمي، ونتيجة سلوكياته غير السويّة، قامت والدتي بخلع والدي وردّ مهره عليه منذ عدة سنوات، ولولا الله ثم والدتي لما تمكّنت من العيش المستقر، فقد تكفّلت برعايتي نفسياً ومادياً، فكيف يكون والدي بعد ذلك كلّه صاحب الوصاية علي، والمتحكّم في جميع شؤوني الحياتية ؟!».

وأنا بدوري أهيب بأهل القانون والحقوق والدين والقضاء والاجتماع وغيرهم، ممن يهتمون بمثل هذه المشكلات المتكررة في مجتمع ذكوري بامتياز، ليُرشدوا الفتاة إلى أفضل وسيلة قانونية نظامية حقوقية تحفظ لها كينونتها الإنسانية وتعيد لها كرامتها المسلوبة، دون مماطلة من والدها أو إبطاء الإجراءات الروتينية وملل الانتظار القاتل، وكُلّي أمل أن تشجّع رسالتها أهل القرار على إصلاح بعض الأنظمة الاجتماعية والقضائية، لمنع تكرار مثل هذه المآسي الإنسانية باسم الوصاية غير الإنسانية على المرأة، وأختم بما خَتَمَت به هذه المواطنة السعودية رسالتها: «حسبي الله ونعم الوكيل».

الرياض
www.Alriyadh.com

بدلاً من الدعم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/964201

عابد خزندار

الدعم الحكومي أسلوب لعلاج المشكلات بالمسكنات بدلاً من استئصالها بالدواء، وهو أسلوب جاء به الخبراء المصريون الذين استعنّا بهم عندما شرعنا في الأخذ بأسباب النهضة، وقد وصل مبلغ الدعم الآن في مصر إلى ثلث حجم الميزانية، ويوشك أن يبلغ ذلك عندنا وسيزداد إذا ما مضينا على نفس النهج، أي كلما واجهتنا مشكلة تتعلق بحاجات الناس ومعيشتهم لجأنا إلى

دعمها، ولنأخذ مثلاً على ذلك الكهرباء فحين بدأت تكلفتها تزداد مع ارتفاع أسعار الوقود العالمية لجأنا إلى دعمها بدلا من إيجاد بدائل له كالطاقة المتجددة التي تتمثل في الطاقة النووية والطاقة الشمسية وغيرها كما فعل العديد من دول العالم، والآن وصل الدعم الحكومي للكهرباء إلى 150 مليار ريال سنويا، والارتفاع العالمي لأسعار الوقود جعلنا ندعم البنزين بدلاً من أن نقدم على إيجاد وسائل حديثة للنقل العام، وهو ما شرعنا في تنفيذه الآن، ولكن بعد أن وصلت تكلفة هذه الوسائل إلى أرقام فلكية، وقد وصل مبلغ دعم البنزين إلى 25 مليار ريال سنوياً، وتقول الاحصائيات إنّ السعودية هي الأولى عالمياً في دعم البنزين، وقد ثبت أنّ الأغنياء هم الذين يستفيدون من الدعم بينما استفادة ذوي الدخل المحدود تكاد تكون معدومة، إذن فلا بدّ من إلغاء الدعم واللجوء إلى البدائل التي ذكرتها له، وإلى أن يتمّ ذلك توزع بطاقات ذكية على ذوي الدخل المحدود.

دم رؤى بريال واحد!!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
اضغط هنا

لولو الحبيشي

حين يكون الصدى سيئًا، فلا بد أن الصوت كان أسوأ، لأننا لا نستبين من الصدى إلاّ الجزء الأخير من الصوت، أي الجزء الأخير من السوء!

جريمة مقتل رؤى المروّعة من أجل قطعة بسكويت، وسقوط أخيها أحمد في غيابة الألم النفسي والجسدي بموتها أمامه، جرّاء التعذيب؛ لأنها جاعت والتقطت قطعة بسكويت لا يتجاوز ثمنها ريالاً واحدًا، جريمة تختلط فيها الأصوات القبيحة المنكرة، فلا يصلك من الصدى إلاّ ضجيج غامض، يشعرك بالدوار، وتفشل كل محاولاتك لتستبين المصادر والأصناف التي تصدر الصوت!

زوجات الآباء المجرمات منهن هن براميل القوامة المتفجرة على رؤوس الأطفال، فلنتجاوز الحديث البدهي عن الضمير، والوازع، والأمومة، والرحمة، افترق الأبوان، وتزوج كل منهما، وآلت حضانة الأطفال للأب (القواااام)، ولنتساءل بواقعية بعيدًا عن الشعارات الآنفة، القوام حين يتزوج ويستميت للحصول على حق الحضانة ثم يقذف بالأطفال في حضن لم يختبر دفئها، ولم يطمئن لرحمتها، هل هو كفؤ للرعاية وشرف القوامة؟!

هل سيخرج من الجريمة بريئًا؛ لأن الأطفال كانوا يعذبون ويهددون كيلا يخبروه؟!

بالقدر الذي نطالب فيه بالقصاص لأطفالنا الذين اغتيلوا على أيدي الخادمات المجرمات، وأن يعلن عن الأحكام بكل لغات العمالة لدينا؛ ليعوا مصير كل قاتل في بلاد تطبق شرع الله، نطالب بالقصاص من زوجات الآباء والأمهات والآباء المجرمين المتورطين بقتل الأطفال وتعذيبهم.

احقنوا دماء الأطفال بردع المجرمين، حياة الأطفال مرهونة بالقصاص من هؤلاء السفاحين.

وإن كان قد فتح حساب لإبراء الذمة لمن سرق مالاً وتاب، وضاق بسرقاته، أرجو من بيده الأمر أن يفتح مركزًا لاستقبال الأطفال الذين يضيق بهم أهلوهم مع منحهم كافة الضمانات التي تجعلهم يرحلون بلا تبعات، ويتركون أحباب الله بسلام، كما نجا أصحاب السرقات وعادت سرقاتهم، دعوهم ينجوا بجلودهم وأنقذوا الطفولة من أياديهم المتوحشة، فلقد ضقنا بعار تعذيب الأطفال والتنكيل بهم، وقتلهم، ورميهم في أقذر الأماكن!

ومغادرة:

فليسامحنا كل طفل لا نستحقه!

فليسامحنا الأطفال لأنهم ذوو القلوب الأكثر بياضًا!

فليسامحونا لأنهم تاج على رؤوس ذويهم لا يراهم إلاّ مَن حُرم منهم!

سامحونا لأننا نلعب بكم وقت نشاء، ونعتدي عليكم وقت نشاء!

سامحونا أيّها الكبار، فلقد صغرنا أمامكم بما يكفي!

مراكز "قياس" قضائية

107

حقوق الإنسان في الصحافة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140827/Con20140827719732.htm

عيسى الحليان

إشكالية القضاء السعودي كانت دوما جزءا من إشكالية أكبر، وظل معها تطوير القضاء على مدى نصف قرن شبه متوقف، وعليك أن تتخيل المسافة التي قطعها الآخرون وتوقفنا عندها والثمن الباهظ الذي دفعته البلاد جراء جمود الأنظمة والهياكل والتشريعات العامة، وهو ما حصر التقاضي في جوانب كثيرة على اللجان القضائية أو جعل مرجع الخلافات يعتمد على التحكيم الدولي.

لم أخف مطلقا من غياب نظام أو عدم وجود هيكل أو عدم بناء مبنى، لأنها سوف تأتي قطعا، لكن ما أخاف منه هو عدم إنتاج كوادر قضائية منفتحة على هذا التطوير وتعمل بتناغم معه.. بدلا من مقاومته أو تعطيله.

وفي اعتقادي أن أهم خطوة لتطوير مرفق القضاء لإنجاح هذه الأنظمة والهياكل العدلية الجديدة، هو تأهيل القضاة وتدريبهم وفق أسس جديدة تتناسب مع طبيعة هذا المشروع العملاق، وكنت أعتقد ـ وما زلت ـ بأن تطوير الفكر القضائي بكامل منظومته بما في ذلك الكوادر البشرية مسألة تفوق في أهميتها تطوير الأنظمة أو الهياكل العامة.. بل وتسبقها.

ولذلك فإن تأخر هذا الجانب هو الذي جعل برامج التطوير الحالية قابلة للتوجس والتشكيك والمقاومة.

لذلك فإني أتمنى من هذا الرجل الفذ والوزير المخلص الدكتور محمد العيسى إقامة مراكز قياس قضائية تقوم على مؤشرات عدلية وقضائية عامة من حيث الكم والكيف، لإحداث نقلة في الأداء وكشف جوانب التقصير في الجانب البشري وفق أساليب مهنية قضائية.

محاكم عرقوب التجارية !

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/964964

خالد الفريان

* ليس النجاح أن تنجز – كمسؤول تنفيذي – برنامجا أو مشروعا ما، النجاح هو في إنجازه في الوقت المحدد، كما أن النجاح ليس في إنجاز المشروع ، النجاح هو في الصرف عليه ما يستحق، مقارنة بتكاليف أنشائه، لا ضعفين أو ثلاثة وربما عشرة !.

** تم اطلاق برامج تنموية طموحة كبرى، وتخصيص ما يوازي ميزانيات دول لها، لتطوير مرفق القضاء والتعليم والصحة، ومكافحة الفقر ومعالجة البطالة، وتوفير السكن، والملمح المشترك في كل هذه البرامج هو تأخر التنفيذ، وتعثره احيانا وربما التدهور لا التطور، وضخامة المصروف عليها مقابل المخرجات.

وهناك تباين في مدى الجدية في التنفيذ وجودة الاداء، ومن خلال المتابعة الاعلامية وكانطباع عام، فإن خطوات معالجة البطالة أولا، ثم تطوير مرفق القضاء هما الأفضل من حيث وجود بعض المخرجات الملموسة، بينما بقية البرامج، لا زالت أسيرة " فلاشات" إعلامية، وربما اسيرة فساد ما، دون توفر الحد الأدنى من الجودة في الاداء، ودون توفر عمل منهجي، ورؤية مستقبلية، تجعلنا نتفاءل بأن تطويرا ما سيتم، حتى لو تأخر وكانت تكاليفه أكثر مما يستحق.

** في سياق تطوير مرفق القضاء كانت هناك مطالبات من المتخصصين بالمحاكم المتخصصة (ومنها التجارية والعمالية والمرورية) منذ عشرات السنين، وقبل نحو عشر سنين بدأت على استحياء الوعود الرسمية بذلك وأن ذلك سيتم قريبا، ومرت عشر سنين ولم يأت هذا القريب البعيد، وكل سنة يتكرر الوعد بقرب انشاء محاكم "عرقوب" التجارية.

** بسبب عدم الالتزام بهذه الوعود، وعدم إنشاء المحاكم التجارية المتخصصة وتأخر البت في القضايا التجارية صارت المملكة (ولا فخر) في المرتبة 120 على مستوى العالم في مؤشر إنفاذ العقود، وفقا لتقرير البنك الدولي لعام 2011، وبعد ذلك تزايد النقد، فتزايدت الوعود التي لا تنفذ، وفي السنة التالية صار مركزنا 137، ثم صرنا في تقرير العام الماضي 140 عالميا، بعد أكثر دول العالم تخلفا !.

** هذا الأسبوع أعلنت وزارة العدل بأن المحاكم التجارية ستنطلق في 9 ربيع الأول 1436ه، بإنشاء ثلاث محاكم تجارية في الرياض وجدة والدمام، وإنشاء دائرة تجارية في المحاكم العامة في 11 مدينة أخرى، وأن المحاكم العمالية سوف تنطلق في 12 محرم 1437ه بإنشاء خمس محاكم في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والدمام، وإنشاء 34 دائرة عمالية في المحاكم العامة في المملكة.

** رغم التأخير الكبير، والتصنيف الدولي المخجل، فإن وزارة العدل تستحق الشكر على هذا التحديد الدقيق بالشهر واليوم، بعد إدراك المشكلة والسعي لمعالجتها، والمساندة من الاعلام، ومن وزارة المالية فهذه هي المرة الاولى في جهازنا البيروقراطي التي يتم فيها بشكل محدد موعد إنجاز مشروع أو برنامج معين وباليوم، دون وجل من اخطبوط "المالية" !.

** في ذات الوقت، فإن وزارة العدل، بهذا الوعد والتحديد الدقيق، مطالبة بالتنفيذ في ذات الأيام التي حددتها، أو قبلها، فإن لم تفعل فإنها ستستحق كل اللوم والنقد، وبالنسبة لي، ككاتب ومهتم بهذا الموضوع ومتابع له، سوف أضع هذه المواعيد المعلنة أمامي، فإن تم التنفيذ في الوقت المحدد ولو بالحد الأدنى من الجودة، فسوف أكرر الشكر للوزارة، وإن لم يتم التنفيذ، فإن أقل ما يجب ان نطالب به المسؤولين الذين فشلوا – لا سمح الله – في تنفيذ هذا الوعد الدقيق، هو الاعتراف الدقيق بالخطأ، ثم " الاستقالة ".

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

التركيب والترابط بين النصوص القانونية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/28/article_880854.html

د. عبد اللطيف القرني

إن من المحتم والمهم على الجهات -التي تصدر التشريعات- أن يكون لديها الحد الأدنى من العلوم الأساسية التي تعنى بلغة النص عموما واللغة القانونية خصوصا، حتى يكون هناك ترابط معنوي بين النصوص فيما بينها، وترابط واقعي حيوي مع الواقع الفعلي لحياة الناس، فالاضطراب بين النصوص في القانون الواحد أو مع القوانين الأخرى يؤثر في حياة الناس واستثماراتهم.

فالجهة التشريعية التي تنشئ قانونا جديدا يجب عليها أن تراعي القوانين الأخرى، كما تراعي أيضا الظروف المحيطة بتطبيق القانون، حتى يكون للقانون مداه وأثره الحقوقي والأخلاقي.

إن من الأمور المهمة معالجتها في صياغة النصوص: مدى الربط الإضافي بين النصوص؛ لأن الجملة في النص ذات دلالة جزئية، ولا يمكن أن تحدد بدقة الدلالة الحقيقية لكل جملة داخل ما يسمى بكلية النص إلا بمراعاة الدلالات السابقة واللاحقة في ذلك التسلسل، أو التتابع الجملي له؛ لأن الوظيفة الأساسية للجملة في النص القانوني هي أن توضح من يفعل؟ وماذا يفعل؟

فكل جملة قانونية تحمل في طيها حكما، أي: فعلا قانونيا، وفاعلا قانونيا مخاطبا بهذا الحكم، وآلية الوصول للفعل. ولما كان النص عبارة عن مجموعة من الجمل المتتابعة أفقيا، وجب أن تكون هذه الجمل مترابطة فيما بينها حتى تكون نصا متماسكا. فالربط قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر، وهو من وسائل امتداد معنى الجملة واتساعها، فعندما

ترتبط الجملة القانونية بالجملة القانونية، فإنها تكون سلسلة من الجمل، تتولد عنها الجمل المركبة والتركيبية، وبالتالي الاستقرار العام للمعنى القانوني، ويأتي المعنى الشمولي للقانون ومعرفة فلسفته وغاياته.
ويؤدي الربط بين الجمل في النص القانوني إلى اتصاف هذا النص بصفة الانتظام في فقه لغة النص، ذلك أن انتظام الجمل في النص دليل على انتظام العناصر المكونة لعالم هذا النص.. فالمسند يقتضي المسند إليه، وهذا الأخير يقتضي الأول، وهما معا يقتضيان متممات، فهذه حلقة أولى تنتهي دون أن تنغلق على نفسها، فهي وإن كانت مستقلة من حيث التركيب، لكنها منطلقة في كل شيء، لما يأتي بعدها من حلقات هي جمل أخرى، وبين هذه المعاني ترابط، فالمعنى المستقل لكل جملة مترابط مع المعنى الشمولي للجمل، وهكذا تتناسق المعاني بحيث يستطيع كل مهتم بفلسفة القانون استخراج المقاصد المنبثقة من القانون، وينزل عليها أو يقيس فيما يسمح به القياس.
وللربط أهمية كبرى في بناء القواعد القانونية، إذ يلجأ إليه المشرع لاستيفاء جوانب المعنى القانوني، واستقصاء الفروض والأحكام التي تتضمنها النصوص القانونية بجوانبها المختلفة، وإضافة فرض إلى فرض أو حكم إلى حكم. هذا ويؤكد الإمام القرافي مسألة مهمة في دلالة التركيب في النص القانوني وغيره، حيث يقول: "كل لفظ لا يستقل بنفسه إذا لحق لفظا مستقلا بنفسه صار المستقل بنفسه غير مستقل بنفسه".
ونضرب مثالا لهذا الكلام حتى يستوعب القارئ معنى ذلك بوضوح، فإذا قال قائل: "عندي عشرة إلا اثنين"، فلا يلزمه إلا ثمانية مع أن الإقرار عند القضاة في غاية الضيق، ودائرة معناه محددة، ولا تقبل فيه النيات، فقوله: "عندي عشرة" يعتبر لفظا مستقلا غير أنه لحقه قول "إلا اثنين"، وهو كلام غير مستقل بنفسه، فلو نطق به واحد وحده لم يستقل، وإذا ارتبط باللفظ المستقل بنفسه، أصبح لفظ "عندي عشرة" غير مستقل بنفسه في المعنى عندها تكون دلالة التركيب هو الإقرار بالثمانية فقط، وألغي اعتبار اللفظ الأول على سبيل الاستقلال.
وهذا يشرح معاني نصوص نظامية كثيرة في تحديد مدلول النص، وهل التركيب الدلالي للجملة يحدد المعنى؟ أم يؤخذ باللفظ المستقل على عمومياته؟ بل أحيانا يراعى في تفسير النص الباب الذي ورد فيه، وكلما كانت الصياغة مراعية لما تؤديه الألفاظ من التراكيب المستقلة، كالشرط والغاية والاستثناء والحال والبدل، وغيرها من الأمور التي تضبط المعنى في النص القانوني، كلما كان المعنى أكثر دقة، وأسلم من حيث التكييف والفهم القضائي، وأي نص يحتمل أكثر من معنى، فمعناه أن هناك عيبا في الصياغة؛ لأن غاية النص هو معنى واحد يتجلى في السطح الخارجي للنص، وإذا كان السطح الخارجي غير دقيق، أثر هذا على المعنى، وينسحب هذا على التطبيق، ثم الحكم القضائي، ومقتضيات العدالة.
إن الاهتمام بعلم صياغة النص القانوني لم يعد أمرا شكليا؛ بل بات حاجة ضرورية ينبني عليها الاستقرار الاجتماعي والقضائي والاستثماري، وعلم صياغة النص له مواضيع كثيرة، منها: الاهتمام بالتركيب بين الجمل القانونية والترابط فيما بينها.
وللأسف نشهد اضطرابا في إصدار النصوص القانونية، وغالبا يكون سببها عدم تقدير الارتباط بين المناسبة الحالية التي يراد إصدار قانونها، وبين المعايير النصية، ولذلك تكون التقديرات لهذا الارتباط غير قانونية؛ بل لأهداف أخرى في مجملها تعسفية، ما يجعل النص القانوني غير مترابط مع التركيبية الدلالية له، وهذا ما يجعل القضاء يقف مترددا من الصياغة القانونية، وليس الإشكال في مدى جودة الصياغة القانونية -وإن كانت الصياغة مهمة- فهي الثوب الذي يرتديه التشريع؛ ولأن غاية التشريع تتحقق وتتم عن طريق الشكل المتمثل في الصياغة القانونية، ولكن صياغة التشريعات ليست مجرد إفراغ للنصوص في قوالب شكلية؛ بل هي أولا -وقبل كل شيء- فكر قانوني محايد، يرد النصوص إلى ضوابطها القانونية، ملتزما بالأصول المنطقية، ولذلك لا بد من التثبت عند صياغة النص القانوني من اتفاق نصه مع نصوص الدستور والقوانين السارية، وذلك لتحقيق التجانس بين القوانين المختلفة في الترابط بين النصوص نصا ومعنى، وبإذن الله سنتناول في مقالات قادمة مزيدا من مواضع لغة النص القانوني. والله الموفق.

دار للحماية أم للاضطهاد؟

المصدر: جريدة الوطن الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=22767

مها الشهري

في دار حماية اليتيمات بأبها استطاعت الدار أن تدخل بعض الرجال المختصين لردع الفوضى التي أحدثتها الفتيات داخل الدار، وبغض النظر عن الحيثيات التي جعلت هذه الفوضى "نتيجة"؛ فإن السؤال الذي يواجه فيه المتسبب، وأعني إدارة الدار: ما الأسباب التي خلقت هذه الفوضى، وأوصلت الفتيات إلى الاعتداء على إدارة مركزهن دون حساب للعواقب؟

ليس بعيدا أن القسوة في التعامل وأساليب التعسف، هي التي تتسبب في مثل هذه الحالات، والازدراء الذي تعانيه الفتيات كما ورد في شكواهن، إضافة إلى أن أعظم ما قرأناه حول هذه المسألة انتهاك عرض الفتيات بالاتهامات في الشرف، ومخاطبتهن بأبشع الألقاب، فبدلا من أن تكون الدار للحماية أو لإعادة التأهيل الناجم عن العنف، فإنها ـ حسبما تصف المتضررات ـ أشبه بدور للعنف والقسوة دون مساءلة.

يفترض أن التعامل الجيد معهن يأتي كبادرة وأسلوب من أساليب الرعاية ولا ينتظر كرد فعل، فإن كان التدخل الحازم يخلق الاحترام أحيانا، فهو ينتج الفوضى في أكثر الحالات، وما حدث في دار اليتيمات بأبها يجعلنا نقف عند هذه المسألة بشكل عام.

فإن من أهم ما على وزارة الشؤون الاجتماعية فعله أن تعيد النظر في الآلية التي يتم خلالها تعيين المسؤولين عن دور الإيواء، والقدر الذي هم عليه من الإنسانية والأهلية للرعاية والتربية وحسن الإرشاد والتوجيه، وغير ذلك ضرورة وضع لوائح محددة يعد التجاوز لها اعتداء على النظام، فهن لسن في حاجة إلى سجانين متسلطين، ولا ينبغي أن تكون هذه الدور بيئة خصبة تتكاثر فيها السلوكيات السلبية، التي وإن استمر بها الحال فستقود أصحابها إلى ممارسة أنواع الانحراف والجرائم، ولن يكون الحل حينها سوى التدخل بعنف، فالخيارات متاحة لاستغلال الطاقات الفردية التي يتمتع بها الشباب والشابات، كالتعليم والبرامج الجيدة التي تجعلهم يثمرون، في حين أننا لم نسمع ـ حتى على سبيل الخطأ ـ عن إنجاز سخرت الوزارة أساليبه وأنتج للمجتمع تحت رعاية المسؤولين وإشرافهم من خلال هذه المراكز.

حقوق الإنسان في العالم

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أعمال الدورة الـ 142 تبدأ في الثلث الأول من سبتمبر

الجامعة العربية تناقش مكافحة الإرهاب وترسيخ حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/26/article_880199.html

«الاقتصادية» من الرياض

قال السفير أحمد بن حلي نائب الأمين العام للجامعة العربية، إن أعمال الدورة العادية الـ 142 لمجلس الجامعة في القاهرة على مستوى المندوبين الدائمين يومي الثالث والرابع من أيلول (سبتمبر) المقبل، وعلى المستوى الوزاري يومي السابع والثامن من الشهر نفسه برئاسة موريتانيا خلفا للمغرب، يتصدرها أكثر من 30 بندا تتصل بمجمل تطورات الأوضاع في الدول العربية، خاصة ما يتصل بتطورات القضية الفلسطينية والأزمة السورية والأوضاع في ليبيا والسودان واليمن والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وترسيخ حقوق الإنسان، إضافة إلى مناقشة ملف تطوير الجامعة. وأوضح بن حلي أنه سيشارك في الجلسة الافتتاحية للوزاري كل من بيير كرهنبول المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، حيث سيستعرض المآسي والتداعيات الخطيرة والنتائج الكارثية التي أسفر عنها العدوان الإسرائيلي على غزة والخسائر التي تعرضت لها منشآت الوكالة، وكذلك انطونيو جوتيريس المفوض السامي لشؤون اللاجئين الذي سيقدم عرضًا تفصيليًا حول أوضاع اللاجئين خاصة السوريين والعراقيين".

وفيما يتصل بالوضع في العراق أفاد السفير بن حلي بأن الجامعة العربية في انتظار تشكيل حكومة وحدة وطنية عراقية تجسد وتترجم تمثيلا لكل التيارات السياسية والمناطق العراقية، مبينا أنه فور تشكيل هذه الحكومة سيكون هناك تحرك

عربي واسع، وسوف تتوجه لجنة وزارية عربية إلى العراق للتحدث مع الحكومة والزعماء العراقيين خاصة حول سبل مواجهة الإرهاب.
ودعا إلى ضرورة وجود وقفة عربية للتصدي للتنظيمات المسلحة.

خلال انطلاق ورشة العمل التحضيرية لوثيقة الحقوق

البرلمان العربي يؤكد أهمية تعزيز دور المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/964247

القاهرة، مكتب الرياض - سباعي إبراهيم
طالب البرلمان العربي كافة المنظمات الحقوقية والإنسانية ومنظمات حقوق المرأة في شتى أنحاء العالم بالعمل بكل الطرق لوقف الجرائم اللا إنسانية المستمرة ضد المدنيين من الشعب الفلسطيني وتشريد النساء والأطفال والشيوخ والاعتداء عليهم وقصفهم وقتلهم حتى في ملاجئ ومدارس الأمم المتحدة في تحد صارخ لكل ما هو إنساني أو أخلاقي.
ودعا رئيس البرلمان أحمد الجروان في كلمته أمس الثلاثاء أمام افتتاح ورشة العمل العربية الخامسة التي تعنى بقضايا الفتيات الشابات وانطلقت أعمالها بمقر الجامعة العربية للإعداد لمؤتمر المرأة وقضايا العصر في إطار الإعداد لوثيقة عربية لحقوق المرأة، إلى تحرك عالمي نحو الغوث العاجل للمدنيين والنساء الثكلى والفتيات اليتامى اللائي فقدن المسكن والمأوى في غزة.
من جانبه، أكد الأمين العام المساعد لدى الجامعة العربية لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة السفير محمد صبيح أهمية تلك الورشة لتعظيم دور المرأة العربية وحماية حقوقها من خلال الوثيقة العربية لحقوق المرأة التي يجري الإعداد لها.

الأكراد يطالبون المجتمع الدولي بالتحرك لتحرير النساء

الأسيرات لدى "داعش"

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=785041&issueno=13057#U_6twBZh_IU

أربيل: دلشاد عبد الله

نظم نشطاء بالتعاون مع الهيئة العليا المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كردستان أمس، وقفة احتجاجية ضد ما تعرضت له الأقليات الدينية والعرقية في الموصل من عمليات سبي وإبادة جماعية خلال الأسابيع الماضية على يد مسلحي «داعش»، وطالب المحتجون من المجتمع الدولي والحكومة العراقية التحرك بسرعة لتحرير المئات من النساء المحتجزات لدى «داعش».

وقالت تافكة حمه رشيد، المديرة العامة للدائرة القانونية في هيئة حقوق الإنسان في الإقليم، في تصريح لـ«الشرق الأوسط»: «النساء المحتجزات عند (داعش) يعتبرن من ضحايا النزاعات الداخلية وبالتالي، هذا انتهاك لقرار مجلس الأمن رقم (1325)، وتجمعنا هذا هو رسالة للمجتمع الدولي ليلعب دوره ويتحرك باتجاه إطلاق سراح المختطفات، وإعادتهن إلى عائلاتهن قريبا، وتوفير كل المستلزمات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لهن».

بدورها، قالت الناشطة نياز عبد الله، التي كانت أول من أطلق حملة «أعيدوا لنا بناتنا»: «كنت في بداية إطلاق هذه الحملة وحدي والآن كما ترون انضمت إليها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في الإقليم، كما أن هذه الحملة انطلقت أيضا في مدن ومحافظات الإقليم الأخرى، وهي للضغط على المجتمع الدولي والجهات الداخلية المعنية، للتحرك في سبيل تحرير المئات من النساء اللاتي اعتقلهن (داعش) خلال حملته الإرهابية في محافظة نينوى».

وتابعت نياز عبد الله: «نطالب حكومة الإقليم والحكومة العراقية ودول العالم والمتحالفين مع العراق وكردستان، بتنفيذ حملات حقيقية لإرجاع نحو 2000 امرأة من الإيزيديين والمسيحيين والتركمان والشبك والكاكائيين والشيعة المحتجزين عند (داعش). هناك معلومات تفيد بأن (داعش) فتح أسواقا لبيع النساء المختطفات، إلى جانب اغتصابهن من قبل مسلحي التنظيم وتعذيبهن وعمليات إجرامية أخرى».

بدورها استنكرت الصحافية شيدا الأمين صمت الحكومة العراقية ورجال الدين حيال ما تتعرض له نساء الأقليات. وقالت: «(داعش) أعادت مرة أخرى عمليات الأنفال والإبادة الجماعية التي نفذها النظام العراقي السابق ضد الأكراد والآن نرى أن الحكومة العراقية ورجال الدين المسلمين يلتزمون الصمت حيال ما فعله (داعش) من سبي واغتصاب لنساء وأطفال الأقليات وبيعهم في أسواق الموصل». وهذا ما أكدت عليه أيضا الناشطة المدنية، فيان جلال بقولها «نحن هنا اليوم للمطالبة بتحرير النساء المختطفات من المسيحيين والإيزيديين والشبك والتركمان والشيعة من (داعش). نريد معرفة مصيرهم».

من جانبه أعلن ضياء بطرس رئيس الهيئة العليا المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كردستان، عن بدء حملة دولية للمطالبة بتحرير النساء المختطفات. وطالب بطرس المجتمع الدولي «بمعاقبة كل الجهات التي ساندت وتساند (داعش) في تنفيذ هذه الأعمال الإجرامية التي تنافي كل مفاهيم حقوق الإنسان والاعتداء على البشرية».

احترام القانون الدولي الإنساني

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/963597

ديدييه بوركهالتر * بيتر ماورير * *

أبرمت اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال الجرحى بالقوات المسلحة في الميدان قبل 150 عاما بالضبط وكرست في القانون الدولي مبدأ ضرورة الحفاظ على حد أدنى من الإنسانية حتى في زمن الحرب. وقد ساهمت آنذاك كل من سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) في تعزيز القانون الدولي الإنساني على الساحة الدولية وهما اليوم تسعيان للارتقاء بمستوى احترام هذا المبدأ في كل أنحاء العالم لأنه لم توضع بعد أي آليات فعالة تمكن من ضمان هذا الاحترام.

ومن الجلي أن الحروب المعاصرة لم تعد تمت بصلة لمذابح القرن التاسع عشر. وكانت عمليات القتال في ذلك الزمن تجري في ساحات مخصصة للمعارك، لكن شيئا فشيئا أصبحت تدور رحاها في قلب المناطق المأهولة بالسكان.

وأصبحت الحرب التقليدية بين جيوش الدول المتحاربة استثناء، والقاعدة هي النزاعات غير الدولية. وصار المدنيون اليوم هم الضحايا الرئيسيون في النزاعات المسلحة.

وقد واكب القانون الدولي الإنساني هذا الواقع المتغير. ولما كانت الدول تدرك هول المعاناة والدمار المريع نتيجة الحرب العالمية الثانية، فقد اتفقت عام 1949 على أن تدرج في اتفاقيات جنيف الأربع حماية شاملة لجميع الأشخاص الذين لا يشاركون أو كفوا عن المشاركة في عمليات القتال، كالجنود الجرحى أو المرضى وأسرى الحرب والمدنيين. وتم التوقيع على ثلاثة بروتوكولات إضافية عام 1977 وعام 2005 مكملة لهذه الاتفاقيات التي تشكل القاعدة الأساسية للقانون الدولي الإنساني . وقد عمت اليوم على نطاق واسع إدانة استخدام أسلحة معينة مثل الأسلحة البيولوجية والكيميائية والأسلحة العنقودية والألغام المضادة للأفراد. ويفرض القانون قيودا كافية لحماية الأشخاص الأكثر عرضة للخطر من وحشية الحروب. وأحرز أيضاً بعض التقدم في تنفيذ القانون مثل تدريب الجنود أو الملاحقة الجنائية فيما يخص جرائم الحرب الأكثر جسامة، ولا سيما بفضل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

ورغم كل هذا تصلنا كل يوم من أرجاء العالم كله تقارير وصور فظيعة تشهد على معاناة لا توصف ناجمة عن النزاعات المسلحة. وتحدث هذه المعاناة في الغالب بسبب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني تعزى إلى إخفاقنا جميعاً. فلقد تعهدت الدول في المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 بأن تحترم أحكام الاتفاقيات و»تكفل احترامها في كل الأحوال»، لكنها لم تهتم حتى الآن بتوفير الإمكانيات اللازمة للوفاء بتعهداتها. وكان موطن الضعف في القانون الدولي الإنساني منذ أن أبصر النور هو افتقاره إلى آليات تتيح احترامه فعلا. وإن موطن الضعف هذا هو الذي يسبب غالبا الموت والأهوال للسكان الذين تعصف بهم الحروب.

وتتميز مبادئ القانون الدولي الإنساني بأنها ذات قيمة عالمية. غير أن وجودها ليس مضمونا للأبد، ولذلك ينبغي بذل جهود مستمرة. وربما سيفقد أي قانون صلاحيته تدريجيا إذا ظل يتعرض للانتهاك بانتظام دون أن يثير ردة فعل حقيقية. ويصعب أن يتصور المرء جميع عواقب هذا المنحى على ضحايا النزاعات المسلحة.

ولهذا السبب دأبت كل من سويسرا واللجنة الدولية منذ 2012 على عقد مشاورات مع جميع الدول بغية تحديد أفضل طريقة لتعزيز احترام القانون الدولي استنادا إلى تفويض أوكله إليهما المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهما على قناعة بأن الدول تحتاج إلى محفل يتسنى لها خلاله أن تتخذ معا التدابير اللازمة لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. ويمكن أن يشكل هذا المحفل حافزاً للدول كي تبحث في سبل الوفاء بالتزاماتها، بشكل منتظم وممنهج. وقد يتيح مثل هذا البحث إمكانية التوصل تدريجياً إلى رسم صورة عامة للأوضاع تعكس تنفيذ الالتزامات وما يطرحه ذلك من صعوبات. ومن هذا المنطلق يمكن للدول أن تتخذ أخيرا التدابير اللازمة لتعزيز تطبيق القانون، مثلا عبر تبادل الدعم لتطوير المهارات والقدرات المطلوبة للوفاء بالالتزامات. ويمكنها أيضا أن تتبادل المعلومات وتشجع على اتخاذ التدابير الأكثر فعالية لتحقيق هذه المهمة الشائكة في غالب الأحيان.

وقد يتيح أيضاً إنشاء محفل للدول تهيئة الظروف المواتية لضمان أن تكون هذه الأشكال الجديدة من الحروب (في ما يتعلق مثلاً بتكنولوجيات التسليح) خاضعة للقانون وليس العكس. ولهذا الغرض، لا بد من إقامة حوار منتظم بشأن مستجدات القانون الدولي الإنساني. ومن المهم كذلك أن تتوفر للدول آلية مناسبة تسمح لها بالرد في حالات الانتهاك الجسيمة للقانون الدولي الإنساني بغية الحيلولة دون تكرار مثل هذه الجرائم مستقبلا وبغية حماية المدنيين من أي معاناة أخرى. وسيكون مجديا بوجه خاص أن توضع آلية تتيح تقصي أسباب هذه الانتهاكات.

وستقدم سويسرا واللجنة الدولية، تماشيا مع المهمة الموكلة إليهما ، توصيات ملموسة بشأن إقامة هذا المحفل إلى المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي سيعقد في نهاية عام 2015 في جنيف. وستبت الدول عندئذ فيما ستفعله لاحقا في هذا الصدد.

لقد أصبح القانون الدولي الإنساني منذ اعتماد اتفاقية جنيف الأولى قبل 150 عاما أحد الأركان الأساسية في القانون الدولي. وترمي أحكامه قبل كل شيء إلى الحفاظ على ما يميّز البشر، أي الإنسانية. إنه قانون نهائي لا يمكن إلغاؤه ، وينبع عن قناعة ترسخت على مر القرون وعبر مختلف الثقافات بأن لا بد من سّن القواعد إن أردنا ألا تتحول الحروب إلى أعمال وحشية. ويتعين على جيلنا أن يعزز هذه المكتسبات عبر إنشاء إطار مؤسسي يعزز احترامها. كما يحتاج القانون إلى الآليات المناسبة لكي تبرز كل آثاره. ويبدو أن الحل لم يكن أبدا طوال تاريخ البشرية قريب المنال كما هو اليوم، وما يمليه علينا واجبنا هو أن نغتنم هذه الفرصة.

* رئيس الاتحاد السويسري

** رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 شوال 1435هـ - 24 أغسطس 2014 م
http://www.alriyadh.com/963398

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد
28 شوال 1435هـ - 24
أغسطس 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140824/cartoon.htm?car=fah

المصدر: جريدة الوطن الاثنين
29 شوال 1435هـ - 25
أغسطس 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5577

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
29 شوال 1435هـ - 25 أغسطس 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء
30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م

http://www.alyaum.com/article/4009999

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
30 شوال 1435هـ - 26 أغسطس 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5580

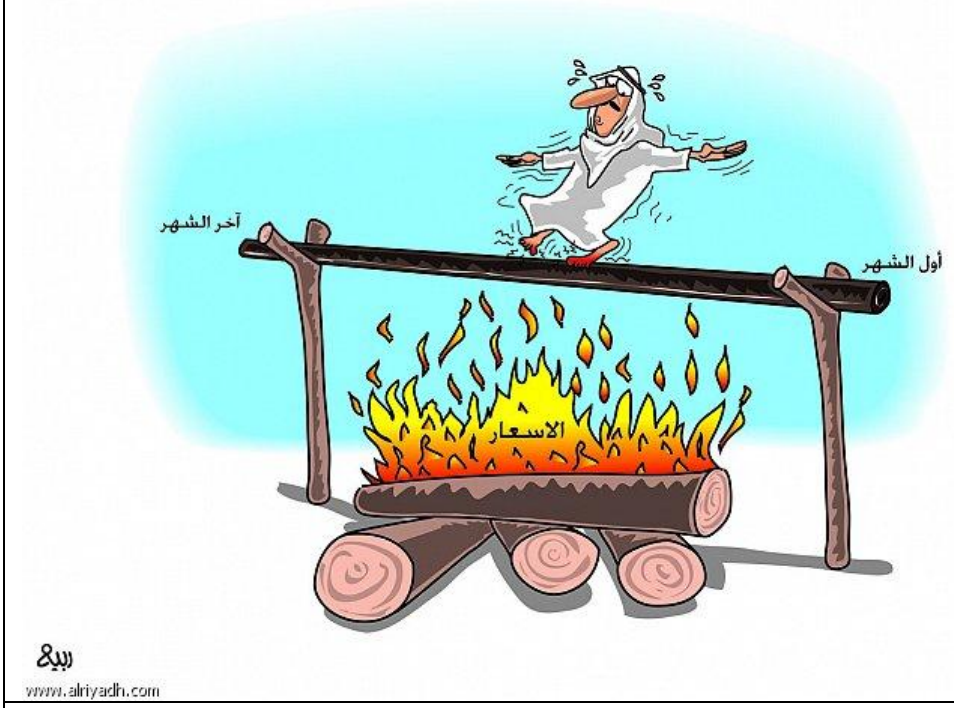

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء 1 ذوال قعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م

http://www.alriyadh.com/964297

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 ذو القعدة 1435هـ - 27 أغسطس 2014م

اضغط هنا

	الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م http://www.aleqt.com/2014/08/28/article_880858.html
	اليوم المصدر: جريدة اليوم الخميس 2 ذو القعدة 1435هـ - 28 أغسطس 2014م http://www.alyaum.com/article/4010411